

الدكتور سعدون نورس المجالي

الإخوان المسلمون
والنِّظام السِّياسي في الأردن

دراسة في العلاقة وتطوراتها

الإخوان المسلمون
والنِّظام السِّياسي في الأردن
دراسة في العلاقة والتطور

الطبعة الأولى
2019



دار الخليج للنشر والتوزيع

الأردن: عمّـــــــان، العبدلي تلفاكس: 00962 6 464 7559

daralkhalij@gmail.com

daralkhalij1998 daralkhalij

الإخوان المسلمون
والنِّظام السِّياسي في الأردن
- دراسة في العلاقة والتطور -

الدكتور سعدون نورس المجالي



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2018 / 11 / 5589)

المجالي، سعدون نورس

الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن (دراسة
في العلاقة وتطوراتها /سعدون نورس دليوان المجالي

الواصفات: /الحركات الإسلامية //الإخوان
المسلمون //القيادة السياسية//الأردن/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى
مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9957-615-88-8

الإهداء

إلى روح والدي نورس دليوان المجالي تغمده الله بواسع رحمته،

وإلى والدتي أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية وأكرمنا الله برضاها،

وإلى روح عمي رأفت دليوان المجالي رحمه الله؛ الذي شجعني في السير في درب العلم والاستزادة من معينه،

والى المربية الفاضلة عمتي أم عزام التي كانت ولا تزال دعماً لي لطلب العلم والاستزادة من معينه،

وإلى روح أخي برق نورس تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه،

وإلى جميع إخوتي والى أخواتي سماء ولما وحما حفظهن الرحمن،

وجميع من وقف إلى جانبي وساعدني في إتمام هذه الجهد،

وإلى جميع أصدقائي، متمنياً لهم دوام الصحة والعافية.

المحتويات

المقدمة

إنَّ التعرف على واقع تطور علاقة جماعة الإخوان المسلمين مع النظام السياسي الأردني منذ تولي الملك عبدالله الثاني الحكم في عام 1999م، وتحليل تلك العلاقة ما بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني في جوانبها المختلفة، من خلال تتبع نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعلاقة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين مع النظام السياسي الأردني في فترات زمنية مختلفة بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل.

إذ إنَّ العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني مثلت في مجملها حصيلة تفاعل معقد لعدد من العوامل والمحددات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما شكل تنوع في طبيعة العلاقة واختلافها من فترة زمنية إلى أخرى، وذلك بحسب ما يطرأ على هذه العوامل والمحددات.

لقد تأثرت العلاقة بين الطرفين بطبيعة المرجعية الفكرية والعقدية لجماعة الإخوان المسلمين، ورؤيتها لمدى المشروعية الدينية والقانونية للنظام السياسي الحاكم، وإستراتيجيتها في التعامل معه في إطار تصورها لطبيعة دورها في الحياة العامة، أما ما يخص النظام السياسي فقد أثرت عقيدته وشكلية تحالفاته الداخلية والخارجية وحجم ما يواجهه من تحديات وخبرته السياسية في نوع العلاقة التي تسود بينه وبين جماعة الإخوان المسلمين، كذلك ساهمت البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة الداخلية بأشكال وصور مختلفة في تحديد طبيعة ومسار تلك العلاقة بين الطرفين، كذلك كان التفاعل المتبادل بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين حساس لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية نظراً لحضور البعد الخارجي في التأثير على السياسات بين القوى السياسية والنظام السياسي، الأمر الذي تضاعف بعد التغيرات البنيوية في النظام الدولي في العقد الأخير

من القرن العشرين، وما تلاه من تداعيات في القرن الحادي والعشرين، حيث كان هناك العديد من المفاجئات في هذا القرن وهو في الحرب بين العالم الغربي والمسلمون، فقد تأسس معظم الفكر الحالي عن الألفية الثانية في التسعينات، حيث كان الناس يفكرون في اليوم الذي سيأتي فيه هذا القرن الجديد في ظل التحول الذي أصاب النظام العالمي في ضوء الأحادية القطبية التي يشهدها العالم.

المؤلف

الفصل التمهيدي

اتَّسمت الدولة الأردنية منذ تأسيسها بأنها مدنية وليست دينية بالمعنى الغربي، إذ إنها لم تؤسس شرعيتها على أيديولوجيا دينية بحتة، ولم تتخذ الدولة الأردنية من القانون أو الشرع الإسلامي مصدراً وحيداً للتشريعات، ولم تخضع سياساتها الداخلية أو الخارجية للمقتضيات الدينية، كما هو الحال في دول عربية إسلامية كالسعودية، إلا أنها في مقابل ذلك لم تؤسس شرعيتها اعتماداً على أسس علمانية راديكالية متطرفة، ولم تكن صداميه مع الاتجاهات المحافظة والدينية، كما هي الحال في دول عربية عديدة، ذهب بعضها لتبني نهجاً راديكالياً من التيارات المحافظة، إذ عملت على تشجيع الإيديولوجيات العلمانية، كما كان في اليمن الجنوبي سابقاً، والنظام التونسي، فيما خاضت بعض النظم العلمانية في المنطقة حرب دموية وسياسية عنيفة مع الحركات الإسلامية والجهادية، وهو ما ذهب إليه النظام البعثي في كل من سوريا والعراق، وكذلك في مصر في العهد الناصري.

إذ إن النظام السياسي الأردني كان الأكثر حذراً من الالتصاق بأي أوصاف دينية، فالحكام الهاشميون المتعاقبون في الأردن حرصوا منذ البداية على اتخاذ صيغة "علمانية حديثة وسطية" للدولة الأردنية، تقوم على الملكية النيابية، وفي ذات الوقت لم يجعل هذا النهج الدولة الأردنية أن تتخلى عن مراعاة البعد الديني في سياساتها الداخلية مباشرة، وكذلك الخارجية، مع الالتزام باحترام المشاعر الدينية السائدة، مع قدر كبير من الحرية الشخصية والتسامح الديني بين الديانات والمذاهب الإسلامية المختلفة، وهو ما انعكس على طبيعة العلاقة فيما بين المسلمين والمسيحيين في الأردن، وأيضاً في العلاقة بين المكونات العرقية الإسلامية الأخرى.

إنَّ ذلك لم يمنع من اتخاذ نظام الحكم طابعاً محافظاً عموماً، فالدولة الأردنية ذات طابع علماني محافظ، بمؤسساته السياسية، وفي سياساته الداخلية والخارجية، كما أنها لا تصطدم مع الدين، وتراعي أحكامه في تشريعات وسياسات متعددة، بل تقف في الأغلب على " الحياد" من الصراعات الدينية والفقهية الداخلية، إذ يرجع ذلك بدرجة رئيسة لنسب العائلة المالكة، واستمرار الإرث التاريخي الذي تحمله وديمومته في تثبيت أحد مصادر شرعيتها الرمزية، حيث إن الدولة في الأردن لم تقم على أسس دينية، ولم تبنِ شرعيتها على أيديولوجية دينية ثورية أو طائفية أو حتى على الزعم بإقامة دولة إسلامية، على غرار الحركات الإسلامية، حيث كان ذلك واضحاً منذ البداية إذ حرص مؤسسها، الملك عبد الله الأول، على توضيح طبيعتها المدنية السياسية، وهو ما سعى لتكريسه منذ 15/5/1923م، وفي حفل إعلان الاستقلال بقوله" أعلن بهذه المناسبة أنه سيجري إعداد القانون الأساسي للمنطقة وتعديل قانون الانتخاب بما يوافق روح البلاد وطبقتها وبيئته"، لقد حافظت الدولة على هذه السمة منذ قيامها حتى الوقت الراهن، وعبر أجيال الملوك المتتاليين: عبدالله الأول، وطلال، والحسين، وعبد الله الثاني، فلم تخرج الدولة عن هذا الخط العام في أي مرحلة من المراحل، إذ بقيت هذه التوازنات سمة أساسية للسياسة الأردنية، ذلك أن نقاط التوازن الأردنية قد انعكست على طبيعة علاقة الدولة بالحركات الإسلامية المختلفة وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين، إذ قدم الأردن نموذجا خاصا بين الدول العربية في رسم العلاقة مع الإسلاميين، وذلك بالسماح لهم في ممارسة أنشطتهم، وتمكينهم من التبشير والتأثير، على خلاف ما كان في كثير من الدول العربية، بما تواجهه هذه الحركات من منع واضطهاد ومواجهات دموية، فمواقف الأردن السياسية بقيت تحتفظ بمسافة فاصلة قد تصل إلى حدود الصدام الفكري مع الحركات التي تدعو إلى إقامة أنظمة سياسية إسلامية.

حيث تتجلى العلمانية المحافظة في مجالات متعددة، دستورياً، سياسياً، ودينياً وحتى ثقافياً واجتماعياً، إذ في الدستور الأردني: لا توجد مناطق رمادية، حيث تعبر المادة الثانية من الدستور الأردني تعبيراً جلي عن التوازنات التي يستوعبها نمط العلمانية المحافظة في الأردن، إذ تنص على أن "الإسلام دين الدولة"، ومن الواضح أن المادة تجنبت أي عبارات محددة يفهم منها إضفاء طابع ديني على النظام السياسي.

ويظهر التوازن في مواد الدستور الأردني، بما يفسِّر المادة الثانية، إذ تنص المادة (1-6) على "إن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق

أو اللغة أو الدين"؛ مما يعطي اعتبار للمواطنة السمة الرئيسة في علاقة الدولة بالأفراد والجماعات، وكذلك المادة (14) التي تنص على أن "تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان، والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب"، حيث لا يوجد في مواد الدستور أي تباين يدفع إلى تغليب الصفة الدينية للدولة على حساب النظام السياسي المدني، ولا إلى موقف عدائي من الإسلام والتشريعات الخاصة به، أما النظام السياسي: فيتسم بـ "المحافظة" كخيار استراتيجي، فقد كان واضحاً حرص الملك عبدالله الأول على الفصل والتمييز الواضح بين الجانب السياسي والديني، وتكرَّست سمة "العلمانية المحافظة" مع عهد الملك حسين بن طلال (1953 -1999) خلال أربعة عقود، والتي شكلت المحطات الرئيسة في بناء مؤسسات الدولة واستقرارها.

منذ بداية عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، فإن الدولة انحازت بصورة واضحة، سياسيا، إلى التيارات المحافظة في مواجهة التيارات العلمانية المتطرفة، وعقدت ما يشبه "الصفقة السياسية" مع جماعة الإخوان المسلمين للتأكيد على شرعية الدولة في مواجهة الخطاب الذي يشكك بها ويتهمها بالتبعية للغرب، لقد دفع الصراع الشديد بين الدولة والتيارات العلمانية- اليسارية والقومية، منذ بداية الخمسينات وفي مرحلة الستينات والسبعينات، النظام السياسي الأردني إلى فتح المنافذ والأبواب للخطاب الديني في مواجهة المد القومي واليساري، وانعكس ذلك على العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن سياسة الدولة حافظت على مسافة واضحة من خطابات الجماعات الإسلامية وأيديولوجياتها أو من الانخراط في سياسات تخضع للاعتبارات الدينية في تحديد المصالح السياسية، كما يراها صانع القرار، حيث تخضع سياسة الدولة تجاه الإسلاميين، عموماً، لاعتبارات سياسية وأمنية بحتة، ولا تمس الأبعاد الدينية والفقهية لهذه الجماعات.

إنَّ سياسات الدولة تجاه جماعة الإخوان المسلمين، تأخذ بالحسبان المصالح السياسية، والقدرة على توظيف هذه الحركات بما يخدم سياسات الدولة ورؤيتها للمسار العام، وفي الوقت نفسه، فإن هناك "حذرا استراتيجيا" تجاه هذه الحركات عموماً، حتى تلك التي تعمل مرحلياً ضمن دائرة السياسات الرسمية ومصالح الدولة، ذلك أنها وإن اختلفت تكتيكياً، فإنها إستراتيجياً تتفق على حلم أقامة " دولة أسلامية" وتغيير هيكلية النظام السياسي ومؤسساته وإحداث تحول اجتماعي كبير، وهو ما يمثل في نهاية الأمر عملاً مستمراً على "تغيير النظام السياسي والدستور والأوضاع السياسية القائمة".

إنَّ "المعادلة السياسية" و"الاعتبارات الأمنية" هي التي تحكم سياسات الدولة تجاه الإسلاميين سواء بالاحتواء والتوظيف أو التهميش أو الإقصاء والمنع، وكافة هذه الخيارات تستخدمها الدولة معهم، إذ نجدها مع جماعة الإخوان المسلمين قد تطورت علاقة الدولة من التوظيف إلى التحجيم والإقصاء، وكذلك مع السلفيين التقليديين تعتمد الدولة سياسة التوظيف، أما الجهاديون فالسياسة الرسمية هي المواجهة الأمنية، ومع الدعوة والتبليغ والصوفية فإن الدولة تتخذ نهجاً متساهلاً، بينما حزب التحرير محظور وممنوع من النشاط وتحت طائلة العقاب القانوني، فيما تتبنى الدولة حزباً مثل الوسط الإسلامي وتدعم مشروعه "المنتدى العالمي للوسطية الإسلامية"، وتترك الحبل على الغارب لجماعة الدعوة والتبليغ طالما أنها تعلن عدم التدخل في السياسة وتحث الناس على هذا الخط الديني، ومع ذلك تبقى تحت أعين الأجهزة الأمنية خوفاً من أن تخضع هذه الحركات الإسلامية لاختراقات من جماعات إسلامية متشددة أخرى.

لقد حظيت جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها، والذي تزامن مع استقلال الدولة، بعلاقة خاصة مع النظام، تتسم بالتعايش والتوظيف المتبادل، فلقد وجد (الإخوان) في نظام الحكم الأردني (ملاذاً آمناً) في وقت كانوا يخوضون فيه صراعات دموية وسياسية وجودية مع النظام الناصري في مصر، وفي كل من سورية والعراق، وكانت الإعدامات والاعتقالات وحملات التصفية تلاحق كوادر الجماعة، بالتوازي مع سياسات علمانية تتصادم مع مشروع الجماعة الفكري والسياسي.

إلا أنه ومع بداية عهد الملك عبد الله الثاني أخذت العلاقة تذهب وتتجه إلى منطق الأزمات المتتالية، حيث غابت القنوات السياسية، وأصبح ملف الجماعة يدار بالكامل من خلال السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، وهو ما نقل العلاقة إلى مرحلة أكثر توتراً وانسداداً، وتلاشت قواعد التوافق والتفاهم السياسي السابقة التي كانت تحكم اللعبة بين الطرفين، فيما بدت الرؤية الرسمية تشعر بالقلق مما تعتبره نفوذاً متزايداً لحركة حماس داخل جماعة الإخوان المسلمين.

المفاهيم والمصطلحات:

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بدَّ من تعريف المفاهيم والمصطلحات وهي:

1- **الإخوان المسلمين:** هي جماعة إسلامية، إصلاحية شاملة، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، خاصة في مصر، أسسها حسن البنا في مصر في مارس عام 1928م، كحركة إسلامية، كإحدى الحركات الإسلامية المعاصرة التي نادت بالرجوع إلى الإسلام، وإلى تطبيق الشريعة الإسلامية في واقع الحياة، وقد وقفت متصدية لسياسة فصل الدين عن الدولة ومنابذة موجة المد العلماني في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، هي وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة في مصر والعديد من الدول، ووصلت الآن إلى أكثر من 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست [1].

وعرفت أيضاً "جماعة الإخوان المسلمون" بأنها جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها "إصلاحية شاملة" [2]، وتعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، وصلت لسدة الحكم أو شاركت فيه في عدد من الدول العربية مثل مصر وتونس وفلسطين، في حين يتم تصنيفها كجماعة إرهابية في عدد من دول العالم كمثل روسيا، وكازاخستان، كما تم تصنيفها كذلك في مصر والسعودية، والإمارات كمنظمة إرهابية، ومن جهة أخرى فإن دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رفضت تصنيف الإخوان كجماعة إرهابية[3].

النظام السياسي: مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها للمطابقة بين الحياة السياسية، كما هي ممارسة، مع القواعد القانونية والسياسية الرسمية، أي إضفاء المشروعية على العملية السياسية ومن ثم النظام السياسي نفسه[4]، ويعرِّفه" ديفيد ايستون" "David Easton" بأنه "النظام السياسي بأنه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع؛ أي عملية صنع القرارات الملزمة، في حين يشير التخصص إلى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا إذا انصاع الإفراد للقرارات أيا كان السبب أو الدافع الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، الاعتقاد بشرعية النظام".

2- الإسلام السياسي: مصطلح الإسلام السياسي هو تعبيراً عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجاً حياتياً مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث

القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجاً تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح " الإسلام السياسي " ليست توصيفا للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث إن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة، فهذا التعريف يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي[5].

3- **الدور السياسي:** ويعرف بأنه مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا والمرتبطة بوظيفة معينة[6].

ويشير هذا المصطلح السياسي في هذه الدراسة إلى الدور أو مجموعة الأدوار التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين وتحديدا حزب جبهة العمل الإسلامي، في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، حيث برز هذا الدور بشكل واضح بعد ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010م، وازداد هذا الدور نتيجة المواقف لحزب جبهة العمل الإسلامي تجاه كثير من القضايا المحلية والعربية والدولية.

5- **الإصلاح:** يعرف الإصلاح بأنه تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية[7].

6- **الإصلاح السياسي:** ويشير هذا المفهوم إلى التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية، والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة والمساءلة وتقوية آليات المساءلة والمشاركة بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور، على أن الإصلاح السياسي يتضمن مجموعة من السياسات والبرامج والخطط التي تقوم بها الدولة، والمتعلقة بعملية بناء الدولة الديمقراطية

والتعددية السياسية وبناء دولة المؤسسات التي تساعد على توسيع قاعدة الحريات العامة والمشاركة السياسية في العمل السياسي[8].

7- المرجعية: وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسِّر التاريخ، ويحدِّد الأهداف والرؤى، ويبِّرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره ومن أمثلة على ذلك المرجعيات الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية ... الخ، وأغلب الظن أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية إذ إن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع[9].

8- التوجه نحو النظام السياسي: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، إذ يتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة، في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة، فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام، وتحدد أطره، وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه[10].

9- الهوية الإسلامية: يؤكد التيار الإسلامي على الانتماء إلى الحضارة الإسلامية التي ساهم في بناها العرب، وغلب على هذا التيار الانتماء إلى العقيدة أكثر من الوطنية والانتماء القومي، وسعى إلى التنظيمات المعبرة عنه في العالم الإسلامي، وقد عمل هذا التيار على استقطاب العديد من الشباب بالتركيز على الإحباط الثقافي والحضاري.

10- حزب جبهة العمل الإسلامي: يعدُّ هذا الحزب من اكبر الأحزاب الأردنية، إذ ينظر إليه على انه الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، حيث حصل على الترخيص في عام 1992م، ويقوم على أساس ديني، حيث تعد الجبهة العمود الفقري للتيار الإسلامي واكبر أحزابه السياسية، واكبر من باقي الأحزاب السياسية في الأردن[11].

الفصل الأول

مراحل التطور التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين

المبحث الأول

نشأة وتطور حركة الإخوان المسلمين

في بعض الدول العربية

من المعروف أن نشأة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين قد بدأ في مصر ومن ثم انتقل إلى بعض الأقطار العربية ومن ضمنها الأردن ويمكن تتبع مسار نشأة وتطور الجماعة على النحو التالي:

المطلب الأول: جماعة الإخوان المسلمين في مصر

في بداية القرن التاسع عشر كان لا يزال العالم الإسلامي تحت صدمة تداعي الخلافة العثمانية الإسلامية، وكانت مصر ترزح تحت الاحتلال الإنجليزي وعرفت عدداً من الدعوات للتحرر والاستقلال، أو للإصلاح والنهوض بمصر والأمة الإسلامية جمعاء، وكان التيار الإصلاحي الديني، المتمثل بجمال الدين الأفغاني ومحمَّد عبده، الأقرب إلى حسن البنا وخاصة محمَّد عبده الذي عاصره حسن البنا لفترة قصيرة وكان له معه مراسلات، وفي هذا الوقت انخرط حسن البنا في العمل الوطني من خلال التظاهر والاحتجاج، وشارك في إنشاء عدد من الجمعيات

التي تدعو إلى الفضيلة والأخلاق وتحارب المنكرات إلى أن أسس جمعية الشبان المسلمين عام 1927م، وخلص منها إلى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية في مارس 1928م، على يد حسن البنا، حيث بدأ نشاط الإخوان المسلمين في مصر كحركة جامعة شاملة تُعنى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، أسسها حسن البنا عام 1928م، في مدينة الإسماعيلية وما لبثت أن انتقلت إلى القاهرة، وفي ثلاثينيات القرن العشرين، وزاد التفاعل الاجتماعي والسياسي للإخوان المسلمين وأصبحوا في عداد التيارات المؤثرة سياسياً واجتماعياً، وظلت دعوة الإخوان المسلمين بعيدة عن السياسة حتى عام 1937م، إذ بدأت العمل لصالح القضية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع الشيخ أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الفلسطيني، ثم خاضت الجماعة غمار السياسة المحلية والعمل الوطني في مصر[12].

لقد حرصت جماعة الإخوان المسلمين في سنواتها الأولى على نشر الوعي الديني في صفوف المجتمع، ثم انتقلت بعد اتساع نشاطها الجماهيري إلى أخذ زمام المبادرة في التعبير عن تطلعات الشارع المصري في الشؤون الداخلية والخارجية، في إشارة إلى أن الجماعة ليست دعوية ثقافية بحتة وإنما انعكاس لمدى الترابط بين الدين والسياسة، وهذا تبلور في نشاطاتها السياسية الرافضة لكل تدخل خارجي في الشأن المصري، وهو ما عبرت عنه برفضها معاهدة 1936م، التي وقعها مصطفى النحاس مع الانجليز، والتي كانت ترمي إلى ربط مصر بعجلة السياسة البريطانية، كما مارست ضغوطات على حكومة النحاس تمثلت بالمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقة بين الحكومة والجماعة، مما اضطر الملك فاروق إلى إقالة حكومة النحاس؛ لأنها الأزمة السياسية التي استقطبت الشارع المصري، وهو الأمر الذي عد أول ولوج لجماعة الإخوان بالسياسة الداخلية[13].

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد أيدت جماعة الإخوان الثورة الفلسطينية عام 1936م، حيث شكل الإخوان لجنة لمناصرة القضية الفلسطينية ودعمها، وهذه النشاطات حملت مؤشرات أن جماعة الإخوان ليست تنظيما يهتم بجانب الدعوة الدينية والأعمال الخيرية فقط، بل يعطي للجانب السياسي الداخلي والخارجي مكانا خاصا في أفكارها وبرامج عملها، حيث بدأت العمل لصالح القضية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع الشيخ أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الفلسطيني[14].

بدأت جماعة الإخوان المسلمين في أوائل الأربعينيات في الانتشار خارج مصر، حيث كان دعاتها يسافرون إلى الأقطار العربية، ويلتقون مع العلماء والوجهاء، ويلقون المحاضرات، ويؤسسون لتشكيلات الإخوان في تلك الأقطار، وقد حضر من قادة الإخوان ودعاتها إلى فلسطين وشرق الأردن، في عدد كبير من الزيارات على فترات مختلفة، منهم عبدالحكيم عابدين، الذي قابل الأمير عبدالله، وسعيد رمضان الذي كان داعية وخطيباً مؤثراً شد جمهور الأردن إليه في المسجد الحسيني، وفي المنتديات التي أقيمت وشارك فيها، وأيضاً عبدالمعز عبدالستار، ومحمَّد الغزالي[15].

وفي عام 1942 وخلال الحرب العالمية الثانية عمل الإخوان على نشر فكرهم في كل من شرق الأردن وفلسطين، كما قام الفرع السوري بالانتقال إلى العاصمة دمشق في عام 1944م، وبعد الحرب العالمية الثانية، قام الإخوان المسلمون بالمشاركة في حرب 1948م، لتحرير فلسطين بكتائب انطلقت من كل من مصر بقيادة أحمد عبد العزيز ومحمود لبيب والشيخ محمَّد فرغلي وسعيد رمضان ومن سوريا بقيادة مصطفي السباعي، ومن الأردن بقيادة عبد اللطيف أبو قورة، وكامل الشريف، ومن العراق بقيادة محمَّد محمود الصواف، وحلت الجماعة في أعقاب عودة مقاتليها من حرب فلسطين من قبل محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك، بتهمة "التحريض والعمل ضد أمن الدولة"، ولاحقا اغتيل محمود فهمي النقراشي، وقد أدان الإخوان قتل النقراشي وتبرؤوا من القتلة بعدما قال البنا مقولته الشهيرة على القتلة " ليسوا إخوانا، وليسوا مسلمين"، وكان الذي قام بهذا العمل طالبا بكلية الطب البيطري بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة، اسمه "عبد المجيد حسن" أحد طلاب الإخوان الذي قُبض عليه في الحال، وبعد أشهر تم اغتيال مؤسس الجماعة حسن البنا مساء السبت 12 فبراير 1949م[16].

لقد قاد حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين على مدى عقدين من الزمان (1928-1949)، حيث خاض بها العديد من المعارك السياسية مع الأحزاب الأخرى، وخاصة حزب الوفد، والحزب السعدي، إلا انه وجّه أغلب نشاط الجماعة إلى ميدان القضية الوطنية المصرية التي احتدمت بعد الحرب العالمية الثانية، وقام الإخوان بعقد المؤتمرات، وتسيير المظاهرات للمطالبة بحقوق البلاد، ونمت جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها البنا وتطورت وانتشرت في مختلف فئات المجتمع، حتى أصبحت في أواخر الأربعينيات أقوى قوة اجتماعية سياسية منظمة في مصر، كما أصبح لها فروع في كثير من البلدان العربية والإسلامية، ومازال الإخوان يتتبعون نهج البنا الذي يسمونه بالإمام الشهيد حتى اتهموا

بالمبالغة في إتباعه والغلو في محبته، ومازالت رسائله المطبوعة بعنوان "رسائل الإمام الشهيد حسن البنا" حجر الزاوية في منهج الإخوان[17].

وفي 23 يوليو 1952م، قام مجموعة من الضباط المصريين بزعامة اللواء محمَّد نجيب، بثورة، بمؤازرة الإخوان، إلا ان الإخوان المسلمين رفضوا الاشتراك في الحكم حيث كان لهم رأي واضح في مناهج الثورة، مما جعل جمال عبد الناصر يعتبر هذا الرفض نوعاً من فرض الوصاية على الثورة، ودخل الطرفان سلسلة من الجدل والخصومة تطورت حتى قامت الحكومة سنة 1954م، باعتقال الإخوان وتشريد الألوف منهم بحجة أنهم حاولوا الاعتداء على حياة جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية، وأعدمت ستة منهم هم: عبد القادر عودة، ومحمَّد فرغلي، ويوسف طلعت، وهنداوي دوير، وإبراهيم الطيب، ومحمود عبد اللطيف، وفي عام 1965م، و 1966م، تكرر اعتقال الإخوان بتهمة تشكيل جهاز سري يهدف إلى قلب نظام الحكم وقامت الحكومة بشن حملات السجن والتعذيب وقد أعدمت هذه المرة ثلاثة من أعضاء الجماعة هم: سيد قطب، الذي يعد المفكر الثاني في الجماعة بعد البنا وواحداً من رواد الفكر الإسلامي الحديث، وقد ألقي القبض عليه سنة 1954م وأمضى في السجن عشر سنوات ثم أفرج عنه عام 1964م بتدخل من الرئيس العراقي عبد السلام عارف لكنه ما لبث أن أعيد إليه مرة أخرى ليواجه حكماً بالإعدام، ويوسف هواش، وعبد الفتاح إسماعيل، حيث بقيت الجماعة تعمل بشكل سرِّي حتى وفاة عبد الناصر 28/9/1970م[18].

لقد مرت جماعة الإخوان المسلمين بصراع طويل مع النظام السياسي في مصر كانت بداياته من العهد الملكي مروراً بالنظم الجمهورية المتوالية التي حكمت مصر، إذ خلال تلك المدة كانت الجماعة لا تتوانى عن استخدام كافة الوسائل للبقاء ومواجهة الضغوط التي تعرضت لها بسبب مواجهتها للنظم الحاكمة، حيث وفي أثناء تلك المدة سعت الجماعة إلى تغيير إستراتيجيتها تجاه تعاملها مع النظم الحاكمة، وهو ما مكنها من البقاء والتغلغل داخل المجتمع المصري، وجاء ذلك نتيجة استجابة الجماعة لطبيعة كل مرحلة، وهو الأمر الذي مكنها من اكتساب درجة عالية من التنظيم الداخلي، مقارنة بأي جماعة سياسية أو حركة إسلامية تبنت العمل السياسي، إذ إن الجماعة انتقلت من "الدعوة" إلى "الدولة" ومن" المرجعية" إلى" الواقع" ومن" المبادئ العامة" إلى" التطبيق" أي التفاعل مع الأمور، هذا التطور والاتساع في زخم نشاطها هو الذي مكن الجماعة من

اختراق معظم شرائح المجتمع المصري، وذهب الامتداد في نشاطها إلى داخل البلدان العربية من خلال وسائل عدة لعل من أبرزها الحفاظ على ديمومة فكر الجماعة بين البلدان العربية[19].

كما أمتد نشاطها إلى العديد من بلدان العالم عبر مكاتبها المتواجدة فيها، وربما اتساع نشاطها وديمومته يعود إلى الطابع السلمي في العمل، إلا أن الجماعة اعتمدت أحيانا على أسلوب العنف متى ما أصبح العنف أساس اللعبة السياسية، فقد انعكست المرونة في العمل بشكل مباشر على حيز عمل الجماعة ليتسع ويشمل العمل السياسي بتعاطي الحركة مع السياسة، وطرح نفسها كأحد القوى الفاعلة، وهذا التعاطي فرض عليها اتخاذ موقف أكثر وضوحا تجاه الأحداث الجارية، أو القضايا السياسية والفكرية المطروحة، وذلك لأن ساحة العمل السياسي لها منطقها الذي تفرضه على أي قوة سياسية[20].

في عهد أنور السادات تمّ الإفراج عمن سجنهم عبد الناصر على مراحل، وقد طالبت قيادة الإخوان المسلمين من قبل عمر التلمساني المرشد العام، بحقوق جماعة الإخوان المسلمين كاملة، وعودة جميع ممتلكاتها المصادرة في عهد جمال عبد الناصر، وسلك مرشد الإخوان المسلمين طريقاً يجنِّبهم المصادمات مع الحكومة المصرية[21].

لقد اتضح أولويات خطاب الجماعة مع دخولها العمل السياسي في عام 1984م، فاحتلت قضية الحريات الأولوية الأولى في سلم ترتيب الحركة متقدمة على قضية تطبيق الشريعة، وتطور موقفها الفكري فيما يخص مسألة "التعددية" من الرفض المطلق الذي استمر من الثلاثينيات حتى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين إلى القبول المشروط للتعددية، وهذا يعطي أشارة إلى الحنكة والدهاء في ممارسة العمل السياسي لدى الجماعة، واستمرار لهذا النهج فقد استطاعت حركة الإخوان المسلمين الولوج إلى جانب مهم من الحياة السياسية رغم غياب الشرعية عنها ورفض الحكومة منحها ترخيص لممارسة عملها، حيث لجأت إلى التحالف مع أحزاب سياسية قائمة ومرخص لها من قبل الحكومة، كتحالفها مع حزب الوفد في عام 1984م، وحزبي العمل والأحرار في عام 1987م، والدخول فيما بعد في الانتخابات التشريعية التي تلتها بصفة مستقلين دون التحالف مع أحزاب المعارضة، الأمر الذي مكنها من تشكيل لجان للتنسيق قامت بوظيفة المعارضة خلال المدة الممتدة من عام 1985م، وحتى عام 1997م،[22].

لم يقتصر نشاط الجماعة على الجانب السياسي بل كان قد سبقه النشاط النقابي الذي كان له تأثير كبير في الحفاظ على نشاط الجماعة وديمومتها، حيث أتاح هذا النشاط توفير قاعدة جماهيرية مهمة، مكنت الجماعة من الهيمنة على العديد من النقابات، والهيمنة بدورها على شريحة لا بأس بها من الطبقة الوسطى، إذ تعود بدايات الظهور للنشاط الثقافي للجماعة إلى العام 1984م، عندما حصلت الجماعة على سبعة مقاعد من أصل خمس وعشرون مقعدا في مجلس نقابة الأطباء، وكان ذلك أول وجود ملحوظ للإخوان في النقابات المهنية، ثم استطاعت أن تحصد عشرين مقعدا من أصل الخمسة وعشرون مقعدا، وانتقل نشاطها إلى نقابة الصيادلة، والمهندسين، والمحامين، والتجاريين، والمعلمين، ونوادي أعضاء هيئات التدريس في الجامعات والاتحادات الطلابية في الجامعات، علما بأن هذا التغلغل في النقابات المهنية كان يجري بالتزامن مع إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات غير الحكومية ذات النشاط الاجتماعي، والتربوي، والثقافي، والصحي، منذ مطلع الثمانينيات والتي تقدم خدماتها لها مجانا أو مقابل أجر رمزي لقطاعات عريضة من المواطنين [23].

وفي بيان للجماعة في آذار/1994م، تضمن الإشارة إلى الشورى في الإسلام، وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم، إذ جاء في البيان" أننا نؤمن بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي وأن لا حاجة لتضع السلطة قيودا من جانبها على تكوين ونشاطات الجماعة أو الأحزاب السياسية وإنما يترك لكل فئة أن تعلن ما تدعو إليه وتوضح منهجها، وما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى، وهي القانون الذي يطبقه قضاء مستقل ومحصن بعيدا عن أي سلطة أو جهة ومؤهل فكريا وعمليا وفقهيا وثقافيا، فأن في ذلك ما يكفي لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق السوي واتخاذ الإجراء الشرعي المناسب تجاه من يخرج على المبادئ الأساسية التي لا خلاف فيها بين فقهاء وعلماء المسلمين والتي تعد من المقومات الأساسية للمجتمع المسلم[24].

كما صدر أيضا عن جماعة الإخوان المسلمين في نيسان/1994م، وثيقة مهمة ركزت فيها حول قضيتين هما: الموقف من الشورى والتعددية، والموقف من المرأة المسلمة، فضلا عن تناوله لقضايا مهمة أخرى من أهمها[25]:

1- القبول التام بالحكم الدستوري.

2- التشديد على أن الأمة هي مصدر السلطات.

3- التشديد على أهمية الانتخابات الدورية النزيهة كأداة سليمة لتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع.

4- المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والحريات المدنية والسياسية من دون الإخلال بثوابت الشريعة الإسلامية.

إنَّ نهج الجماعة لم يقتصر عند هذا الحد في التغير، إذ مع اتساع موجة المطالبة بإصلاح النظم السياسية العربية بعد احتلال العراق في 2003م، والذي عد مادة غزيرة لحركة الإخوان المسلمين كي تستخدمها كنشاط لبرامجها سواء أثناء الانتخابات أو خلال برنامجها السنوي، وهو ما ذهب إلى طرحه المرشد العام للإخوان المسلمين "محمَّد مهدي عاكف" في عام 2006م، في رسالته الأسبوعية التي أطلق عليها" الأجندة الخاصة بالإخوان المسلمين للإصلاح" والتي قسمت إلى خمسة جوانب هي[26]:

1- الجانب السياسي، وتضمن" مقاومة الاستبداد والطغيان والعمل على ترسيخ دعائم الشورى والحرية ومراعاة حقوق الإنسان، ووضع دساتير تفصل بين الحقوق والواجبات، وتميز بين السلطات، وتقيم دولة مؤسسات، وتساوي بين الناس في الكرامة والحريات وتحمل المسؤولية".

2- الجانب الاقتصادي، وطالب فيه" زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك، وعدالة التوزيع والتخطيط الجيد".

3- الجانب الاجتماعي، حث فيه" على تقوية الإخاء بين الأفراد والتعاون بين الطبقات والتضامن بين الشعوب".

4- الجانب الثقافي والعلمي، وشدد على " ضرورة التحرر من آثار الغزو الفكري والاستعمار الثقافي في مجال التربية والتعليم والإعلام وامتلاك التقنية الحديثة بكل كفاءة واقتدار".

تعززت مكانة جماعة الإخوان داخل شريحة لا بأس بها في المجتمع المصري، ولكنها كانت في المقابل تواجه التضييق على عملها السياسي من قبل الحكومة، وهو ما رسخ لدى الجماعة قناعة بضرورة طرح برنامج للعمل السياسي وذلك في مسعى منها لفك الحصار الأمني المفروض عليها، وللحصول على اعتراف قانوني بعمل الجماعة، حيث في آب/2007م، طرحت القراءة الأولى

لتأسيس حزبا سياسيا، وهذا الطرح كان يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وبإلهام من المرشد الراحل عمر التلمساني، بعد أن حسمت الجماعة موقفها التاريخي من الحزبية، حيث قدمت على أثرها مشاريع حزبية، الأول أطلق عليه"الشورى" في عام 1987م، والثاني " الإصلاح" في عام 1991م، والثالث "الأمل" في عام 1994م، والرابع "الوسط" في عام 1996م، إلى جانب الخروج من زاوية الصراع مع النظام السياسي كان هناك نقطتان محوريتان[27].

1- أنها ردت فعل نقابي يريد أن يوائم بين تمدده في المجتمع، وانتمائه إلى تنظيم يريد من المجتمع أن يعرف أن له مشروعا سياسيا سلميا.

2- أنها تعبر عن رؤية قيادة تسيطر على الملف السياسي، وترى أن فتح هذا الملف سيعرضها إلى مزيد من التضييق من قبل النظام السياسي.

وقد ارجع تفسير هذان الموقفان المتناقضان من قبل الجماعة إلى الضغط السياسي ومحاولة للخروج منه عبر تأسيس حزبا سياسيا، وقد دعم هذا الرأي المرشد "مهدي عاكف"، والرأي المناقض لتأسيس حزبا سياسيا يرى بحتمية رفض الحكومة قبول تأسيس حزب سياسي يمثل جماعة الإخوان المسلمين، وكان من دعاة هذا الرأي المرشد السابق" مأمون الهضيبي"، ونظرا لدهاء الجماعة التعاطي مع النظام السياسي، فقد استطاعت الجماعة أن تمازج بين النموذجين، حيث أسست لبرنامج متكامل اعتبر في حينه أفضل من برامج الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية آنذاك، إذ أن النقطة الأهم في صيرورة تطور الجماعة تعود إلى قدرة جماعة الإخوان المسلمين على التفاعل مع الحاجات الأساسية للمجتمع المصري، في حين أن الأحزاب الأخرى لم تملك قدرة على المنافسة الميدانية لبعدها عن الجماهير وضعف أدائها الحزبي وانشغالها في الصراعات الداخلية، الأمر الذي فتح الباب واسعا أمام جماعة الإخوان لاجتياح النقابات المهنية، والولوج بنسب لا بأس بها في انتخابات مجلس الشعب لأكثر من دورة انتخابية[28].

الفرع الأول: تغيير النظام السياسي في مصر

إنَّ ظاهرة التغيير السياسي لم تحظى بالاهتمام المبكر من قبل علماء السياسة، إلا أن السبق كان لعلماء الاجتماع في البحث بظاهرة التغيير الاجتماعي. إذ يزخر علم الاجتماع بأعمال عديدة حول نظرية التغير الاجتماعي، وطبيعة التغير، والتغيير المخطط، والتغير التنظيمي، ولقد برر

ديفيد أستون في عام 1953م، سبب عدم الاكتراث إلى طبيعة البحث السياسي الذي ركز على دراسة الأوضاع الراهنة وأهمل التغيير السياسي، أما بارسونز فقد فسر الأمر من زاوية أن علماء السياسة يدرسون التغيير داخل النظام، مثل التغيرات في قوة الأحزاب السياسية أو البرلمان، أو رئيس الجمهورية. ويعزى هذا إلى أن الاهتمام كان يتركز على دول لم تعاني من مشكلة التغير السياسي، لكن مع تطور البحث في مجال التحديث والتنمية السياسية بدا الاهتمام بنظريات التغيير السياسي، ونقطة البحث في هذا المجال كانت من قبل صاموئيل هتنتغتون عام1968م، في كتابه "النظام العام السياسي في مجتمعات متغيرة " الذي حدد التغيير السياسي بكونه نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي[29].

وللتغير مستويات مختلفة، فقد يكون تحليل التغير أساسي موجها نحو التغيرات البسيطة في قوة المكونات وعناصرها داخل النظام السياسي، لكن التحليل الأهم يكمن في تحليل العلاقة بين التغيرات في قوة المكونات وعناصرها وبين التغيرات في محتواها، ولعل ما تحتاجه مصر في الوقت الحالي البحث في أسباب ذلك التغيير لأجل إجراء التغيير السياسي في محتوى النظام السياسي، ومراكز قوته، وهذا لن يتم دون إعادة مأسسة مؤسسات الدولة وفق آلية صحيحة تستوعب المشاركين بالعملية السياسية، وتصهر أرائهم وتطلعاتهم نحو هدف واحد، ألا وهو الدولة الأم، إذ يلاحظ أن التغييرات التي اجتاحت بعض البلدان العربية، والتي أطلق عليه "الربيع العربي" لم تجلب لها الاستقرار ولا الديمقراطية، بل على العكس جلبت الفوضى وغياب الأمن في العديد منها، وعلى الرغم من أن البعض يسوق عدة أسباب لتبرير هذا الوضع في دفاعه عن (الربيع العربي) لعل من أبرزها أن ما تمر به هذه الدول مرحلة انتقالية، إلا أن الظروف التي كانت تمر بها المجتمعات العربية، تجعل من الصعوبة تقبل هذه المجتمعات لمزيد من المعانات، لاسيما وأن هذه البلدان رفعت في حركاتها الاحتجاجية إسقاط النظام لأجل التغيير والعيش بحرية وكرامة، وهذا ما نادت به الحركة الاحتجاجية في مصر، ومن هنا يمكن الوقوف وتحليل السبب وراء تلك الشعارات التي رفعها المصريون منذ انطلاق حركاتهم الاحتجاجية في ٢٥/يناير/٢٠١١م،[30] حيث ذلك سيقودنا لأسباب سياسية، من أبرزها الآتي[31]:

1. قانون الطوارئ المعمول به منذ العام 1981م.
2. التعديلات الدستورية المتتالية التي أدت إلى خنق الحياة السياسية.

3. الشبكة الأمنية المكونة من أكثر من مليون ونصف المليون من العاملين فيها لمراقبة معارضي الرأي والقضاء على بذور التمرد.

4. الفساد المستشري في كافة مرافق الدولة، وعموم المدن المصرية، والذي أصبح كآلية لتوزيع المنافع على المنتفعين، وشراء الولاءات، والحد من المحاسبة والمسألة؛ ما أفضى بدوره إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء مصر.

إضافة إلى ذلك، ساهمت الأزمة البنيوية داخل النظام السياسي المصري التي ترافقت مع التعديلات الدستورية للمادة 76من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية لتصبح بالاقتراع السري المباشر هذا التعديل حمل العديد من القيود على مرشحي الأحزاب، وكذلك قيودا اشد على المرشحين المستقلين، حيث أفرغ هذا المشروع من هدفه الحقيقي؛ هذا الأمر دفع إلى تعديل هذه المادة مرة أخرى، ضمن مشروع تعديل قدم من قبل الرئيس السابق حسني مبارك في 26/ كانون الأول/2006م، ألا ان ما تم تعديله عمق الأزمات البنيوية للنظام المصري وضاعف من الاحتقان السياسي والاجتماعي؛ لطبيعة التعديلات التي كانت تمهد لتوريث السلطة، فضلا عن الاختناق السياسي الداخلي عبر جعل أجهزة الأمن(امن الدولة) كسيف مسلط على رقاب المصريين، وهذا لن يتم دون السيطرة على وسائل الإعلام لتكميم الأفواه، على الرغم من محاولات النظام المصري من إصلاح نظامه السياسي، لكن حتى سياسات الإصلاح كانت تصدر عن الحزب الحاكم ولم تكن تشاركيه بين الأحزاب المشاركة في الحكومة، وبين أحزاب المعارضة، حيث في مقابل هذا التضييق وإخفاق عملية الإصلاح، وفي ذات الوقت كان هنالك طبقة النخبة الحاكمة التي نمت على حساب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني[32].

وفي الجانب الاقتصادي، فقد ذهب غياب الإصلاح السياسي الفاعل إلى تقويض الإصلاح الاقتصادي، حيث جرد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقه الرئيس السابق حسني مبارك، الذي حظي بتأييد من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فقد كان يهدف إلى مساعدة الاقتصاد المصري على الوقوف على قدميه من جديد، وقد استطاع إخراج الاقتصاد المصري من نموذج التأميم الذي بناه جمال عبد الناصر والتحول نحو منظومة سوق حرة تؤمن بيئة مواتية للاستثمارات الأجنبية ومندمجة في الاقتصاد العالمي. وساعدت الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي طبقها الحزب الوطني الديمقراطي على تحقيق معدل نمو مطرد في إجمالي الناتج المحلي بلغ 7% بين 2005م

و2008م، لكن هذا الإصلاح الاقتصادي تم إفراغه من محتواه والالتفاف عليه من قبل طبقة رجال الإعمال غير النزيهين والمرتبطين بالنخبة الحاكمة، عبر وسائل عدة منها اقتطاع أراض تابعة للدولة لتنفيذ مشاريع خاصة عليها، ومنح قروض ميسرة للنخبة الحاكمة، وإفادة أقطاب النظام من صفقات تفصيلية جدا في مجال خصخصة الصناعات الحكومي، واظهر التدافع غير اللائق للحصول على ترشيح الحزب الوطني الديمقراطي للانتخابات التشريعية في 10تشرين الثاني2010م، حيث أن الحزب الحاكم بات يعد طريقا لجمع الثروات[33].

في الوقت الذي كان يعاني شريحة واسعة من المصريون من ارتفاع البطالة وأسعار السلع الأساسية، وهو معه يدرك المصريون حجم التفاوت الطبقي وسوء توزيع المنافع المادية القادمة جراء سياسات الإصلاح الاقتصادية، إضافة إلى أن الاحتقان الشعبي لم يكن ليكتب له النور لولا أن البيئة الإقليمية لعبت دورا في تشجيع الاحتجاج ضد نظام مبارك، إلا وهي الثورة التونسية التي انطلقت في بداية العام2010م، والتي استطاعت إسقاط نظام بن علي، على الرغم من السطوة والقبضة الحديدية التي حكم بها تونس، بمعنى أن الثورة التونسية كانت بمثابة (القشة التي قصمت ظهر البعير)، فانطلقت على اثر الثورة التونسية حركات احتجاجية بدأت من القاهرة، والإسكندرية، والسويس، ومن ثم انتقلت إلى اغلب مناطق مصر، وامتازت هذه الحركة بالسلمية، والطابع الشعبي، ولم تكن بدافع أو تنسيق من قبل الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني ولا بتشجيع من جماعة الإخوان المسلمين، بل كان محركها الأساس الشباب والإعلام، فقد دعمت وسائل الإعلام الافتراضية والشبكات الاجتماعية تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال الاستخدام البارع لشبكة الانترنيت والمدونات واليوتيوب والفيس بوك وتويتر،حيث نجحت في حشد الآلاف من المحتجين وتوحيد مطالبهم بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية والكرامة، حيث ساعدت وسائل الإعلام الافتراضية في زيادة عدد المحتجين وتوحيد شعاراتهم[34].

لقد شكل اتساع نطاق الاحتجاجات ضغطا على نظام مبارك، وهو الأمر الذي دفعه إلى استخدام العنف لتفريق المتظاهرين من خلال زج قوات مكافحة الشغب، ومن بعد ذلك استخدام البلطجية كخيار أخير، وذلك بعد عجزه عن إيقاف المحتجين حيث كلف مبارك، اللواء عمر سليمان لشغل منصب نائب الرئيس الذي ظل شاغرا منذ تولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم، وإدارة البلاد للمرحلة الرئيس، الانتقالية، وكلف الفريق احمد شفيق برئاسة الحكومة، إلا أن هذه التعديلات

لم تلق قبولا لدى المحتجين، وقام الرئيس مبارك في محاولة أخيرة باصدر القرار رقم 54 لسنة 2011م، في 8/شباط، حيث تضمن تشكيل لجنة لدراسة اقتراح تعديل بعض الإحكام الدستورية والتشريعية، وفي اليوم ذاته أعلن نائبه عمر سليمان عن خارطة طريق لانتقال سلمي للسلطة في 14/تشرين الأول، القادم وهو موعد الانتخابات الرئاسية وأعلن الرئيس مبارك عدم ترشحه هو ونجله لولاية جديدة في الانتخابات المقرر لها في خريف 2011م، إلا أنه وللمرة الثانية لم يؤتي ذلك ثماره في أن تقنع تلك التنازلات الجماهير الذين دخلوا في رهان على الوقت مع الرئيس مبارك، وجاء موقف الجيش المصري ليحسم المعركة الاحتجاجية لصالح المحتجين، وهو الأمر الذي دفع مبارك ليعلن قرار تنحيه في يوم الجمعة 11 /شباط /2011م، حيث كلف القيادة العامة للقوات المسلحة العمل على إدارة شؤون البلاد، وتم تعيين المشير محمَّد حسين طنطاوي من قبل الرئيس مبارك كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، وبناءا على هذا التكليف اصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات التالية[35]:

1- تعطيل العمل بالدستور.

2- تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر، تنتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.

3- تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.

4- حل مجلسي الشعب والشورى.

5- تولي المجلس إصدار مراسم بقوانين خلال المدة الانتقالية.

6- تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب.

تكليف

7- حكومة الدكتور احمد محمَّد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة.

8- إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

9- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

لقد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بالعمل على إرساء أركان المرحلة الانتقالية، حيث قام بتشكيل لجنة تعديل الدستور، وقد ضمت ثمانية مستشارين من كبار القضاة وأساتذة القانون الدستوري وقضاة في المحكمة الدستورية العليا، إذ تم الاتفاق على تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بشكل ديمقراطي نزيه، سواء في تيار المجلسين النيابيين أو رئاسة الجمهورية، وأن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، تختار من المجلسين المنتخبين ولا تكون هذه الجمعية مشكلة بالتعيين من غير منتخبين، وقد اجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ 19/آذار/ مارس 2011م، وصوت لصالح التعديلات 77،2 بالمائة من المصوتين، وصوت 22،8 بالمائة ضد التعديلات وكلف المجلس العسكري للقوات المسلحة الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس 2011م، بعد تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في 3/آذار/مارس 2011م، وذلك على أثر تصاعد الضغوط في ساحة التحرير على إقالته لكونه من تركة النظام السابق وفاقد للشرعية[36].

لقد رافق هذه تلك المرحلة حركات احتجاجية، منها من كان يعارض نتائج الاستفتاء، ومنها من كان يتعجل التغيير من خلال المطالبة بتوفير الأمن والعمل، وكذلك العمل على إيجاد حل للركود الاقتصادي الذي اجتاح مصر بفعل التغيير، ومما يجدر الإشارة إليه[37]:

1. أن القليل من هذه الأفعال كانت تصدر من الجماهير والكثير منها كان يصدر من ما صح أن يطلق عليه (قوى الثورة المضادة).

2. أن قوى الثورة المضادة تولت السعي لإثارة التناقضات داخل المجتمع، وتحطيم شبكة التحالفات الاجتماعية التي تحيط القوى الثورية، في محاولة لإثبات أن النظام السابق حتى وان كان قد شابه استبداد أو فساد فقد كان ضرورياً لحماية البلاد من الفوضى.

3. وأما التناقضات التي سعت قوى الثورة المضادة لتفجيرها، فهي العلاقة بين الطبقة الوسطى والطبقات المحرومة أو الصراع الطبقي الطاحن، فالعناصر الشبابية المنظمة للحركات الاحتجاجية التي جذبت حولها الجماهير، تنتمي لعناصر الطبقة الوسطى في معظمها. ومن هنا يمكن فهم ترويج الإشاعات المشينة ضدهم التي لاقت رواجاً شديداً.

4. أن قبول غالبية الطبقات الدنيا تحميل المتظاهرين مسؤولية وقف عجلة الإنتاج واضطراب الأمن، وبرز هذا التناقض في تأجير البلطجية لإشاعة الفوضى أثناء أحداث الثورة. وعلى الرغم من أن الطبقات المسحوقة، وبعدها في ميدان التحرير في التاسع من أيار/ 2011م قد تأثرت كثيرا في هذا التغيير، إلا أن ما أريد إثارته هو عوامل عدم الاستقرار في مصر.ومع استمرار المظاهرات وازديادها منذ أيلول /2011 دفع المجلس العسكري إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ حتى منتصف عام 2012م، وهو ما أثار المخاوف من استمرار حكم العسكر.

إنَّ تلك المخاوف تبددت وذلك نتيجة العمل على تنظيم الانتخابات البرلمانية في موعدها يومي28 تشرين الثاني و5 كانون الأول 2011م، حيث كانت حصيلة النتائج سيطرة حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان. حصل حزب الحرية والعدالة على 43.3 %من الأصوات، إي ما يعادل 225 مقعدا من أصل 489 مقعدا، وحل حزب النور ثانيا بنسبة 21.8 % إي ما يعادل 109 مقاعد. دفع الفوز الكاسح للإسلاميين إلى الاعتقاد خطأ انه بوسعها تحدي النظام من دون اللجوء إلى إشراك القوى السياسية الأخرى، كحزب الوفد الذي حصل 41 مقعدا، والكتلة المصرية 34 مقعداً، واللذان ينتميان إلى التيار العلماني ولهم حلفاء في أوساط الأقباط والعلمانيين والحركات النسوية؛ وهو ما أدى إلى عزلتهم وتفوق الجيش عليهم، عندما قام الجيش وحلفاؤه في يوم 14/حزيران/2012م،[38] بإضعاف البرلمان، بعد إصدار مرسوم قضائي ألغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته، على الرغم من أن المحكمة أقرت في حكمها بان الثلث فقط من أعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي وبدلا من أن تلغي المحكمة الثلث لجأت إلى إلغاء البرلمان بأكمله. وكان هذا دليلا على إصرار المؤسسة العسكرية على استعادة هيمنتها على النظام السياسي وضربة قوية لرغبة الناخبين ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لإبعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية في14/نيسان/2012م[39]، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم[40]:

1. خيرت الشاطر، وهو يعد استراتيجيا وخبيرا ماليا مرموقا في صفوف الإخوان المسلمين.

2. حازم صلاح أبو إسماعيل، ويمثل القوى الإسلامية المتشددة.

3. عمر سليمان، أعتبر أنه كان نائب للرئيس السابق ورئيسا للمخابرات المصرية.

ولقد ارجع السبب في استبعاد هؤلاء الثلاثة للظهور بمظهر العدالة في الاستبعاد من الإسلاميين وبقايا النظام السابق، وبعد هذه التغييرات السياسية، وانتقلت مسؤولية الحكومة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء، حيث أوكل إليها تنظيم الانتخابات التي تمت في يومي16- 17/حزيران/2012م، وتم الإعلان من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمَّد مرسي، مرشحا عن الإخوان المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة51،7 بالمائة من الأصوات، متفوقا على احمد شفيق الذي حصل على 48 بالمائة من الأصوات، ومع الأهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمَّد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فإن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة، حيث أن هذه الانتخابات أحدثت انقسامات عميقة على المستوى السياسي، أنعكس ذلك الانقسام على زيادة حدة الاستقطاب بين المجتمع المصري، إذ ان حوالي نصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام، والنصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم، وهذه النقطة كان لها دور حاسم في تغيير مجرى الأحداث في مصر، فمع انتهاء المرحلة الأولى التي كان للجيش ومؤسسة القضاء اليد الطولى فيها، حاول الرئيس(المعزول) محمَّد مرسي استعادة زمام المبادرة فيها، عبر محاولته تحجيم مساحة تحرك المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر إقالة المشير محمَّد طنطاوي، ومارس الدور نفسه مستهدفا به القضاء[41].

لقد كانت السرعة في محاولة تحجيم الجيش والقضاء في دولة بحجم مصر يعد أمرا صعبا وغير مدروس، إذ أن مصر دولة مؤسسات ودولة عريقة ليس من السهل استبدال القيادات العليا بغيرها، بالإضافة إلى أن هنالك قوى الثورة المضادة التي تعمل بالضد من تيار سياسي مخالف لها، وجاء تقديم مسودة مشروع الدستور المصري في نهاية عام 2012م، ليعمق من حدة الصراعات السياسية والأيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل "الجمعية التأسيسية" المنتخبة، على الرغم من أن نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت، مع الإشارة إلى أن هنالك العديد ممن لهم حق التصويت عزفوا عن المشاركة، بمعنى أن نتائج التصويت على الدستور مماثلة لنتائج التصويت على اختيار رئيس الجمهورية، وهذا بالضرورة يفسر استمرار حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد إقرار الدستور الجديد ؛ فإن أغلب القوى السياسية التي تتنافس على المشهد السياسي المصري لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها، بل ركزت على هوية من يكتب الدستور[42].

وعلى أثر ذلك استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام 2013م، وتصاعدت في حزيران 2013م، بسبب تعيين الرئيس محمَّد مرسي إسلاميا متهما في مذبحة الأقصر لرئاسة المحافظة، وبلغت الاحتجاجات ذروتها في قيام مظاهرات حاشدة بدأت في 30 حزيران،انتقد خلالها المتظاهرين سوء إدارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمَّد مرسي وطالبوه بالرحيل، وهو الأمر الذي شجع المعارضة على الائتلاف ضد الرئيس مرسي وتشكيل حركة تمرد جمعت 22 مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله، وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل، وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة "خارطة الطريق السياسية" التي كان يتوقع فيها إزاحة الرئيس مرسي من منصبه، لكن إصرار مرسي على البقاء دفعه إلى ألقاء خطاب في 2 تموز مشددا على انه الرئيس الشرعي. وهو المبرر الذي أعطى للجيش التدخل في إزاحة محمَّد مرسي من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي خطابا عبر التلفزيون يعلن فيه قيادة الشعب، وينحي مرسي من مكانه، وهنا دخلت مصر بالمرحلة الانتقالية الثانية تحت حكم العسكر في 3/تموز/ 2013م[43].

الفرع الثاني: الإخوان المسلمين وعلاقتها بتغيير النظام السياسي في مصر

إنَّ ظاهرة صعود الحركات الإسلامية في بلدان "الربيع العربي" لم تكن حصرا على الحالة المصرية، فمع سقوط الأنظمة الدكتاتورية، تدافعت العديد من القوى والتيارات للبروز في المشهد السياسي العربي، وجاء الإسلاميون الأكثر حظوة في البدء من غيرهم، ولهذا التقدم في المشهد السياسي العربي للإسلاميين طرح ولا زال يطرح فرضيتين أساسيتي[44]:

1- الفرضية الأولى أن الحركات الإسلامية لم يكن لها دور بارز في إشعال الثورات العربية، وذلك لأسباب كثيرة ،بعضها يتعلق بطريقة ومنهج هذه الحركات، والذي يتجنب الصدام المباشر مع النظم السلطوية، لاسيما في ظل تجاربها السابقة، سواء في مصر أو تونس، وبعضها يتعلق بطبيعة اللحظة التاريخية والمزاج الثوري الذي يمر في الدول العربية. وبعضها يتعلق بطبيعة اللحظة التاريخية والمزاج الثوري الذي يمر في الدول العربية.

2- الفرضية الثانية أن الثورات العربية، وإن وفرت للحركات الإسلامية فرصة ربما تكون تاريخية فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، فأنها أيضا تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات، أهمها القدرة على العمل في بيئة منفتحة سياسيا وإيديولوجية، وهي اعتادت

العمل في سرية ووفق بنية تنظيمه مغلقة تعتمد على التعبئة الفكرية والحركية، ومنها ما يتعلق بالقدرة على التماسك والبقاء بشكل موحد دون التعرض لانشقاقات أو انقسامات داخلية.

هاتان الفرضيتان تنطبقان إلى حد ما على جماعة الإخوان المسلمين، فمع دعوة حركة 6 / ابريل إلى" ثورة الغضب" التي تقررت يوم 25/يناير، أكد الدكتور عصام العريان المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين، ان الجماعة لن تشارك بالحركات الاحتجاجية المناهضة لنظام مبارك؛ وبرر ذلك أن الدعوات صدرت من الفضاء الالكتروني وأنها موجهة لكل مواطن في المجتمع، بمعنى أنها لم توجهه إليهم، وعليه كان سلوك الإخوان يسير في خيارين[45]:

الأول: الخيار الرسمي اتسم برفض المشاركة، واكتفوا بمشاركة الجمعية الوطنية من اجل التغيير، عبر المشاركة في وقفة أمام دار القضاء العالي بحضور رموز كبيرة ونيابية ونقابية ومجتمعية من اجل دعم مطالب محددة.

الثاني: الخيار غير الرسمي تمثل في عدم منع الفعاليات الشبابية الإخوانية من المشاركة في هذا الحراك ضمن المحافظات التي ينتمون إليها للتعبير عن الغضب من السياسات القائمة، لكم مع احترام ضوابط الإخوان في التظاهر السلمي، المتمثلة بعدم تجريح الهيئات أو الشخصيات العامة والحفاظ على الممتلكات العامة أو الخاصة وعدم إثارة الشغب أو الفوضى، واستمر موقف الإخوان، مع بقية القوى السياسية في إطار النضال الدستوري والقانوني السلمي.

أما الفرضية الثانية فقد أثبتت أحداث 3/ تموز/2013م، في مصر صحتها فالتحديات والضغوطات الداخلية الخارجية التي واجهت جماعة الإخوان المسلمين كانت كبيرة، فضلا عن الإخفاقات التي رافقت إدارة الإخوان، إلى جانب المزاج الشعبي لم يكن مهيأ لتلك التجربة وانقسامه بين مؤيد ومعارض لتلك التجربة، كانت كفيلة لان تذهب الإحداث إلى ما وصلت إليه، على الرغم من أن الثورات العربية أوجدت في البدء عصراً جديداً للإسلاميين، حيث حولت القوى الإسلامية من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها، وذات ثقل ووزن كبيرين، مما أدى إلى بزوغ ظاهرة جديدة في العالم العربي، هي انتقال الإسلاميين من صفوف المعارضة والمطاردات إلى مراكز صنع القرار، وهذه المعادلة أكدت على أن الشق الأخر من المعادلة أصبح موضوعا لفعل سياسي واقعي منظم، يخضع لنتاج تصادم إرادات متعددة، وليس فقط

لإرادة فاعل واحد مفترض، إلا وهو الإسلاميون، لكن ما حصل أن انتقال الجماعة إلى سدة السلطة في 30/حزيران/2012م، وللمرة الأولى منذ قيام الجماعة عام 1928م، بعد فوز الرئيس محمَّد مرسي ضد مرشح النظام القديم الفريق احمد شفيق بفارق ضئيل، وضع الجماعة أمام تحد واستحقاقات كبيرة؛ أهمها الانتقال من حالة التفكير كحركة معارضة إلى حزب حاكم، وهو ما لم يحدث على المستوى التنظيمي أو على مستوى السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الجماعة طوال العام الذي قضته في السلطة، فعلى مستوى التنظيم، لم تتغير طريقة تفكير الجماعة ولا توازنات القوة داخل مؤسسات صنع القرار فيها، وتحديدا مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد، إذ ظل التيار المحافظ مهيمنا[46].

أما على مستوى السياسات والتكتيكات، فقد اخفق الإخوان في التصرف كقوة حاكمة واثقة لديها رؤية واضحة للمستقبل، فعلى مدار العام الماضي، اعتمدت الجماعة آلية وحيدة لتحقيق توازن مع القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم، وقد أثبتت هذه الطريقة ضررها لاحقا، لاسيما وان الجماعة بما تمتلكه من قدر كبير من الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين، مقارنة بغيرها من القوى السياسية والاجتماعية، فإنها افتقدت للخبرات والمهارات التي تساعدها على تكوينية سياسية بيروقراطية فعالة تمكنها من إدارة دولة بحجم مصر وتعقيداتها[47].

لقد كانت القوى المضادة تقف بالمرصاد لكل سياسات الجماعة داخل السلطة، فضلا عن المخاوف التي بدأت تتغلغل لدى العلمانيين الذين لهم تأثير في شريحة واسعة في المجتمع المصري، ولدى الأقباط الذين يشكلون حوالي١٠%من نسبة السكان، ويحضون بدعم من قوى دولية وخارجية، بإمكانية تهميشهم وإخضاعهم تحت سيطرة الإسلاميين المتشددين، على الرغم من أن تلك المخاوف هي شيء من المبالغة، لكن تلك المخاوف ازدادت مع الإسراع بوضع دستور جديد في محاولة لإجراء تغييرات سياسية، والذي كان من المفترض ان يأخذ الإخوان بعين الاعتبار مصالح الأحزاب المدنية والليبرالية، فضلا عن وضع خصوصية للأقباط وعدم استفزاز هؤلاء المكونات، وهو ما كان كفيلا بازدياد عدد المحتجين وتهديد الاستقرار السياسي لمصر، والدافع الآخر والاهم في هذه الإشكالية يكمن في ان ثورة 25 يناير عندما اندلعت كان شعارها: خبز،

حرية، عدالة اجتماعية. وبعد تنحي مبارك لم يتحقق إي من هذه الشعارات، فأهمية معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان نقطة محورية نحو التغيير[48].

لقد خسر الإخوان الفئتين الاجتماعيتين الأوسع في مصر، وهما: الفقراء الذين يشكلون 40% من السكان، والطبقة الوسطى. فعدم إدراك قدرة طبقة الفقراء على تدبير المعيشة بسبب غياب الأمن، وعدم حصولهم على الدعم الحكومي، أو الحصول على تسهيلات إجرائية؛ مثل العلاج على نفقة الدولة، أو إقامة المشروعات المتناهية اصغر، في محاولة لامتصاص نقمتهم وغضبهم من توقف أعمالهم بسبب الثورة[49]، وحتى عندما حاولت حكومة الإخوان المسلمين القضاء على شبكات الفساد التابعة للنظام القديم التي توزع الخدمات والسلع التي تدعمها الدولة مثل (الخبز والوقود) بأسعار أعلى من المعلن عنها حكوميا، وذلك برعاية أجهزة الأمن، واغلب تلك الشبكات مؤسس من شبكات بيروقراطية، وهي تضم، مئات الآلاف من المصريين في أرجاء الجمهورية، وقد حاولت الجماعة بناء شبكات موازية توزع الخدمات مجانا، مستعينة بالآلاف من عناصرها الحزبية، وبعدد كبير من الجمعيات الخيرية المحلية على المستوى المحافظات؛ إلا أنها أيضا، اصطدمت بعدد من التعقيدات التي كانت تقف من ورائها ما سمي"الدولة العميقة"[50].

إلى جانب كل ذلك إلى جانب فقدان الأمن والاستقرار، جاءت هذه العوامل متضافرة في التعجيل بإسقاط نظام الإخوان المسلمين وسيطرة العسكر بقيادة وزير الدفاع آنذاك والرئيس الحالي لمصر "عبد الفتاح السيسي"، والتي أثارت جدلا بين من يراها انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية على رئيس مستبد استجاب لها الجيش وقام بتنفيذ أرادة الجماهير، لكن أفضل ما وصفها به الباحث العراقي عبد الحسين شعبان عندما قال عنها:"أنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما، وإنما تقع في منزلة بين المنزلتين"[51].

وفي واقع الأمر ذهب بما يشير إلى سيطرة العسكر على النظام الحاكم في مصر، حيث كانت أولى قراراته وقف العمل بالدستور، وهو الدستور الذي شرع بزمن الإخوان، وإعلان حالة الطوارئ، وإيقاف عمل الجماعة، وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قادتها ومحاكمتهم، ولم يسلم الرئيس المخلوع محمَّد مرسي والمرشد العام للجماعة محمَّد بديع من الاعتقال والذي حكم عليه بالسجن المؤبد في تموز/2014م، كذلك أغلقت جميع مكاتبها، لقد شكل هذا التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة صدمة لقادة الجماعة ولجماهيرها، ما دفع بهم للاعتصام في ميدان رابعة في

القاهرة وذلك كرد فعل على الاعتصامات المؤيدة للجيش في ميدان التحرير، وبالرغم من نجاح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة، إلا أن ذلك لم يمنع بعض المؤيدين للإخوان من التنازل عن حقهم في استرداد السلطة عبر وسائل مختلفة البعض ظاهرة للعيان والبعض الأخر غير مرئي (وهو ذات الأسلوب الذي لطالما ظلت جماعة الإخوان المسلمين تعتمده في الحفاظ على ديمومتها).

إن طريقة الجيش في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين لم يسبق ان تعاملت إي حكومة مصرية بهذا العنف، حتى في أيام الخمسينيات عندما ضيق على الجماعة، وهذا يفتح الباب واسعا أمام تغيير سياسي في هيكلة الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/2014م، وأفرزت فوز الرئيس عبدالفتاح السيسي، ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجع بمظاهر الفوضى عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة على الرغم من بعض أعمال العنف المتفرقة بين الحين والأخر، وغالبا ما حملت السلطة الإخوان المسلمين المسؤولية عنها، لكن الجماعة اعتادت على الضغط الحكومي، واعتادت على الاختفاء والظهور، لذا فان إمكانية حل جماعة الإخوان المسلمين بشكل نهائيا أمر مستبعد، لاسيما وأن تنظيم الجماعة هو تنظيم عالمي، لكنها ستتعرض لعملية ملاحقة شديدة ستضعفها، وتفقدها الكثير من قاعدتها الشعبية التي لطالما اعتمدت عليها في مساندتها في الوصول إلى السلطة التشريعية، حتى في الأوقات التي كان محظور عليها العمل بشكل شرعي.

الفرع الثالث: الموقف الأمريكي من التغيير السياسي في مصر

أثار الموقف الأمريكي من التغيير السياسي في مصر الإرباك، وذلك لعدم الوضوح التام في السياسة الأمريكية تجاه مصر، وقد تأتى هذا من عدم الاستقرار في المشهد السياسي في الحالة المصرية فيما بعد 25 يناير 2001م، حيث انعكس بدوره على تغير الموقف الأمريكي بالتزامن مع الموقف الآتي مع التغيرات الجارية على الساحة المصرية، إلا أن الركيزة الثابتة في تحليل علاقة أمريكا بالتغيرات التي جرت في مصر كانت محكومة بالدافع البراغماتي، فعند تتبع المسار للأحداث في مصر نرى طبيعة التغيير بالموقف الأمريكي، إذ في بداية الأمر لم تكن الولايات المتحدة راغبة في التخلي عن "مبارك " حيث أطلقت "هيلاري كلينتون" تصريحها الذي ذكرت فيه "أن نظام مبارك مستقر" وذلك عقب البدايات الأولى لانطلاق الحركات الاحتجاجية، وأضافت أيضاً أنه

يبحث عن طريق للاستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري" وفي اليوم التالي لتصريحها خرجت "هيلاري كلينتون" لتقول "إن مصر شريك مهم لأمريكا وأن على الحكومة أن تدخل إصلاحات مهمة"، ثم خرج نائب الرئيس الأمريكي"بايدن" ليقول إن "مبارك ليس دكتاتوراً وأنه صديق للولايات المتحدة". لقد كان الأمريكيين لا يؤمنون كثيراً بفكرة التغيير خشية خروج حلفائهم ووصول قوة أخرى جديدة يمكن أن تخرج عن الدوران في الفلك الأمريكي، حيث كان الحل في تلك المرحلة نقل السلطة إلى"عمر سليمان" إلا أنه وتحت وطأة ما حدث في 25 يناير، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها تعود لدعم فكرة الديمقراطية، وضخ الأموال لإيجاد موطئ نفوذ تحت مسمى "دعم الديمقراطية الوليدة"، إلا أنه ومع تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية للحكم، تدهورت العلاقات بين الجانبين في ديسمبر 2011م، بعد قضية التحقيق مع 43 شخصا، منهم 16 أمريكي من منظمات عدة منها أربع منظمات أمريكية هي المعهد الديمقراطي، والمعهد الجمهوري، وبيت الحرية، والمركز الدولي للصحافيين، تحت ما وصف بأنها تعمل في مصر دون ترخيص، وأنها تحصل على تمويلها من برنامج"ميبى mep1 "، وهي "مبادرة شراكة الشرق الأوسط"، والتي تقدم منحا في أربعة مجالات هي الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والتعليمي، ودعم المرأة، إذ في العام 2004م، أصبح من حق هيئة المعونة الأمريكية أن تشرف على الأموال المخصصة لدعم الديمقراطية في مصر بشكل مباشر، وكان هذا البرنامج ينفذ عبر إشراف مباشر من السفارة الأمريكية، ويخضع لإشراف مباشر من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، بمعنى أن هذه المنظمات منظمات حكومية أمريكية، حيث منع على اثر ذلك سفر عدد من الأمريكيين ولجأ بعضهم إلى السفارة الأمريكية، حيث خلقت هذه القضية أزمة بين البلدين، كون رؤية الأمريكيين أن مصر تعتدي على منظمات غير حكومية، وهذه الرؤية تجيء بخلاف الرؤية المصرية التي ترى أن المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الأمريكيين ليسا منظمات غير حكومية، كون المنظمة غير الحكومية لا يكون تمويلها حكوميا، ولا تكون تابعة لحزب سياسي[52].

لقد انعكس هذا التوتر في العلاقة بين البلدين في بروز التصعيد الإعلامي والسياسي من قبل الأمريكيين، والذي ذهب في مؤداه إلى بروز تحذيرات من مسئولين كبار في مجلس الشيوخ الأمريكي بوقف كل إشكال المعونة الأمريكية لمصر، وكذلك ما صدر من تهديد من وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "هيلاري كلينتون" في مؤتمر الأمن في ألمانيا، بقطع المساعدات العسكرية السنوية عن مصر والتي تقدر 1،3 مليار دولار سنويا، وصعد من الموقف ان ألغى الوفد العسكري المصري اجتماعا كان مقررا مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بشكل مفاجئ،

حيث تصدرت هذه القضية أيضا كافة المحادثات بين مسئولين أمريكيين زاروا القاهرة خلال شهر فبراير ومارس/2011م، مع أعضاء المجلس العسكري المصري، وأعضاء من حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين وكذلك كان حال الأغلبية في مجلس الشعب والشورى بالذهاب تجاه محاولة لتهدئة الأزمة بين البلدين[53]. مع ازدياد الضغط من الداخل الأمريكي لوقف المساعدات عن مصر بسبب الأزمة المالية العالمية وحاجة المواطن الأمريكي لهذه الأموال المنفقة على مصر، وبحجة أنه بلد لا يشارك الولايات المتحدة الأمريكية في الرؤية بالقيم الديمقراطية، إلا أن الرؤية تختلف في الإستراتيجية الأمريكية تظل مصر حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة لاستمرار المصالح بين البلدين في التعاون الأمني والاستخباراتي، وفي العديد من الملفات المشتركة، وهو ما يدفعها إلى الاستمرار في المساعدات لمصر[54]، وهذا ما بدا سريعاً عقب التوتر الذي سبق تسلم الرئيس محمَّد مرسي، حيث لمع نجمه في الولايات المتحدة حين نجح في الوساطة لوقف إطلاق النار بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في غزة، ففي مسعى لتخفيف حدة التوتر بين الجانب المصري والأمريكي شكرت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" آنذاك الرئيس المصري ورأت أن " الحكومة الجديدة اضطلعت بمسؤولياتها"، لكن مع عودة الصراع الداخلي في مصر حاولت واشنطن أن تبقى على الحياد تجاه تلك الصراعات، وبذات الوقت لم يمنعها ذلك من إيقاف المعونة الأمريكية لا سيما العسكرية تجاه مصر لأنها كانت تثق بقدرات الجيش المصري لكونه" القوة الأكثر اعتدالا في مصر[55].

وفي المقابل كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بحذر مع حكومة الإخوان المسلمين، لسريان اعتقاد لدى الإدارة الأمريكية مفاده أن الإخوان المسلمين يمتلكون قاعدة شعبية قوية يمكن أن تقلب موازين القوى في مصر، فقد كان من الصعب على قوة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تبدل إستراتيجيتها بسهولة، حيث ذهبت تجاه محاولة تكييف الوضع القائم الجديد في مصر، بشكل لا يعرقل مسار تلك الإستراتيجية، فالأهداف بعيدة المدى، تستقر مع إعادة توظيف ادوار الإطراف التي بني جزء من الخطة على أكتافها، وهو ما ذهبت واشنطن إليه في أن تعيد صياغة الدور المنوط بالإخوان المسلمين بحيث يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي كان من الممكن أن يؤديها وجودهم في السلطة، وذلك في إطار المصالح الأمريكية، لا سيما وأن المطلوب هو أنهاك الدولة أو الضغط على أعصاب أي نظام حكم قادم في مصر لكي لا يتمرد على الدوران في الفلك الأمريكي، وخصوصا أن مصر في الرؤية الأمريكية هي مفتاح للمنطقة العربية[56].

إنَّ هناك حقيقة لا يمكن إنكارها تتشكل في عدم الاتفاق في الرؤية بين مجلس الأمن القومي الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية تجاه التغيرات السياسية في مصر، حيث كانت هناك معارضة تجاه تعليق المساعدات الأمريكية لمصر من قبل وزير الدفاع "تشاك هيجل" في حين كانت مستشارة الأمن القومي "سوزان رايس" قد عارضت تقديم المساعدات إلى مصر، وطلبت من" جون كيري" عند زيارته إلى مصر في نوفمبر 2013م، والتي كان من المقرر أن يصل عشية محاكمة "مرسي" بأن ينتقد الحكومة المصرية سرا وعلنا لمحاكمة "مرسي"، وكذلك توجيه النقد لطريقة فض "اعتصام رابعة" الذي أثار رد عل غاضب لدى مجموعة من القادة الأمريكيين، إلا أن "كيري" لم يتفق مع"سوزان رايس" لإدارتها الملف المصري، ولم يتطرق يتم التطرق لمحاكمة"مرسي" علنا، بل على العكس ففي المؤتمر الذي عقد أثناء الزيارة وصف" كيري" العلاقات المصرية الأمريكية"بالصداقة" و" وبالشراكة" حيث تعهد باستمرار التعاون مع الحكومة المصرية، حيث سعى" جون كيري" إلى تطمين الشريك المصري بأن لا تغيير في التوجهات الأمريكية تجاههم، وذلك من خلال تصريحات سابقة لزيارته لمصر، حيث أكد فيها أن القوات المسلحة المصرية تسعى إلى استعادة الديمقراطية بعد أن " تدخلت بناء على دعوة الملايين في مصر" [57].

إنَّ التباين في إدارة الملف المصري من قبل الإدارة الأمريكية يستقر في الوصف بأنه مربك وهذا الإرباك كانت القوى المصرية تدركه وبشكل جلي، وهو ما بدا واضحا من خلال رهان الإخوان المسلمين على الدعم الأمريكي لها، ولعل ذلك ما كان من احد المبررات التي جعلت الرئيس السابق محمَّد مرسي يتشبث بالسلطة لآخر لحظة لما ظنه من أن الأمريكيين سيتدخلون لحماية نظامهم، وهذا ما أوردته بعض الصحف المصرية عن الرئيس عبدالفتاح السيسي أن الرئيس السابق محمَّد مرسي أنه "أبلغه يوم 13 يوليو 2013م، بأنه لم يعد رئيسا للبلاد بعد أن رفضه الشعب في 30 يونيو، وأن أمريكا لن تتركم"، وهذا الإدراك من الرئيس السابق محمَّد مرسي لم يكن من فراغ كونه عول على أطراف عدة في واشنطن مناصرة للجماعة، لكن الإدارة الأمريكية تنطلق من منطلق براغماتي في سياستها الخارجية، حيث أن الموقف الأمريكي من التغيير في مصر يمتاز عن غيره من المواقف الأمريكية تجاه ما جرى من تغييرات في البلدان العربية في إطار ما سمي بالربيع العربي، بتميز العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية[58]

لقد انطلقت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأنها في مصر إلى بعض الدول العربية، حيث بدأ نشاط الإخوان المسلمين بالانتشار كحركة جامعة شاملة تُعنى بالإصلاح الاجتماعي والسياسي

نذكر منها ما يلي:

المطلب الثاني: جماعة الإخوان المسلمين في العراق

بدأ التنظيم في أربعينيات القرن العشرين واتخذ إطاره الرسمي عام 1949م، كجمعية إسلامية باسم جمعية الإخوة الإسلامية برئاسة الشيخ أمجد الزهاوي، حيث أجيزت حسب نظام الجمعيات، وكان مراقبها العام الشيخ محمَّد محمود الصواف واستمرت الجمعية إلى عام 1954م، فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين في العراق تعد من ابرز الحركات السياسية الدينية التي شهدها العراق والوطن العربي في التاريخ الحديث، ليس ذلك فحسب، بل إن تأثيرها في الساحة السياسية والفكرية والثقافية العراقية كان كبيراً، فضلاً عن أنها أثرت على أجيال من الشباب العراقي طوال عقود، وكان لجماعة الإخوان المسلمين لوحدهم أو بالتعاون مع القوى القومية العربية مواقف من كل الإحداث التي مر بها العراق وخاصة في إعقاب الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، وليس من شك في ان جماعة الإخوان المسلمين في العراق هم جزء من رافد مهم من روافد الفكر العربي – الإسلامي، ناهيك عن ان جماعة الإخوان المسلمين في العراق لم تكن بعيدة عن جماعة الإخوان المسلمين التي تشكلت في مصر سنة 1928م، بزعامة الشيخ حسن البنا، وثمة حقيقة أخرى لا بدَّ من تثبيتها؛ وهي أن جماعة الإخوان المسلمين في العراق كانت جزءاً من "الحركة الوطنية العراقية " سواء في العهد الملكي الهاشمي، أو في العهد الجمهوري بمراحله المختلفة أي ان نشاط هذه الجماعة أرتبط بشكل أو بآخر بنشاط الحركة الوطنية العراقية[59].

وتعدُّ جماعة الإخوان الإسلامية إحدى التنظيمات الحركية الإسلامية العاملة في العراق، وهي امتداد فكري وتنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين العالمية،حيث ترجع البدايات الأولى للجماعة في العراق إلى تأثر الشباب والناس الذين كانوا يتابعون مجلات ومنشورات الإخوان المصرية التي ترد العراق في بداية الأربعينيات، والى دور الأساتذة المصريين المعارين للتدريس في الكليات والمدارس العراقية[60]، حيث يعتبر الدكتور حسين كمال الدين وهو أستاذ مصري عين في كلية الهندسة ببغداد سنة 1941م، هو المؤسس الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين في العراق، حيث حرص الدكتور حسين كمال الدين على أن يتحدث أمام طلبته والناس الذين يلتقي بهم، عن الإسلام والحقوق والواجبات ويبدو انه جلب معه مجموعة من أعمال الشيخ حسن البنا من قبيل كراريس:"من أين نبدأ؟"، و" بين الأمس واليوم " وكان لا يتوانى عن إعطائها لطلبته، ومن تعرف

إليهم مع التأكيد على أن ثمة حلولا وضعها الإسلام لكل مشاكل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترضهم وكان ما يقوله يبدو غريباً عن ما ألفه الناس عن الإسلام، وقد وجدت أفكار الشيخ حسن البنا في التوحيد والبناء والإخوة طريقاً إلى عدد من شباب كلية الهندسة وغيرهم في بغداد، وأن مجلة "الإخوان المسلمون" كانت تصل العراق في الأربعينات من القرن الماضي وتوزع على المكتبات في المدن العراقية، ويوماً بعد يوم كان قراءها يتكاثرون باعتبارها مجلة إسلامية حرة تنشر العقيدة الإسلامية وتعرض المبادئ التي يدعو إليها الإخوان المسلمين وقد بدأت الفكرة تنتشر في كلية الهندسة وخارجها وازداد النشاط الإخواني وأخذ يتنوع ليأخذ طابع عقد الاجتماعات الأسبوعية في دور أعضاءها وخاصة في العظمية، وكان الأستاذ حسين كمال الدين يحرص على حضور تلك الاجتماعات ويلقي فيها المحاضرات ويجيب عن الأسئلة، وبعد أداء صلاة المغرب كانت الاجتماعات تنتهي، وعندما كثر عدد المصلين في كلية الهندسة طلبوا من عميد الكلية، وكان انجليزي اسمه "وليم مارش" أن يخصص لهم غرفة للصلاة وبعد تلكؤ وافق، وكثيراً ما كان جماعة الإخوان المسلمين يتعمدون أداء الصلاة في حدائق وقاعات جمعية الشبان المسلمين التي باتوا يسيطرون على إدارتها وبلغ الأمر بهم أن عقدوا اجتماعات منظمة يحضرها العشرات من الشباب الأوائل الذين انتموا إلى التنظيم منهم ياسين سعودي من كلية الحقوق ، وعبد الله العنيزي من كلية الطب ، ونشأت محمَّد من دار المعلمين العالية وتوفيق الوتاري، وعبد الوهاب الحاج حسن من كلية الهندسة. وهكذا لم يعد أعضاء التنظيم يقتصرون على طلبة كلية الهندسة بل اتسعت الدائرة لتشمل طلاب من معظم كليات بغداد، حيث أسس الشيخ محمَّد محمود الصواف هذا التنظيم بعد ذهابه إلى مصر وتبنيّه فكر الإخوان المسلمين بعد لقائه الشيخ حسن البنا[61].

وكان إلى جانب الدكتور حسين كمال الدين في نشر فكر جماعة الإخوان المسلمين في العراق أستاذ مصري آخر هو الأستاذ محمَّد عبد الحميد أحمد، الذي كان يكتب أيضاً في مجلة "الإخوان المسلمون " الأسبوعية أواخر الأربعينات من القرن الماضي، ومما يقوله عبد الله العقيل في الجزء الأول من كتابه: "أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة "إن الإمام حسن البنا هو من كلف الدكتور حسين كمال الدين بنشر الدعوة في العراق، وإيجاد اللبنات لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين وذلك بالتعاون مع زملاءه محمَّد عبد الحميد احمد، ومحمود يوسف في إيجاد طريق إلى شباب الكليات الجامعية[62].

وبعد عودة الشيخ محمَّد محمود الصواف من بعثته في الأزهر سنة 1946م، حيث تعاون الجميع معه ومع تلامذة الأساتذة المصريين فانتشرت الدعوة في معظم أنحاء العراق بخاصة في بغداد والموصل والبصرة وأربيل وكركوك والرمادي حيث تكونت النواة الأولى للجماعة، ومنهم الإباء الأوائل للتنظيم صالح مهدي الدباغ، وكمال القيسي، وعبد الحكيم المختار، وإبراهيم منير المدرس، ونعمان عبد الرزاق السامرائي، ووليد الاعظمي وغيرهم ببغداد، وكان نور الدين الواعظ، وسليمان محمَّد ألقابلي وإخوانهم في كركوك، وعبد الوهاب الحاج حسن وإخوانه في أربيل، وكان عبدالهادي ويعقوب الباحسين، وتوفيق الصائغ، وعبد الواحد أمان، وخليل العقرب، وعبدالقادر الأبرشي، وعبدالرزاق المال الله، وعبد الرحمن الخزيم، وعمر الدايل في البصرة، وعبدالرحمن السيد محمود، وغانم سعدالله حمودات، وعبد الرحمن الارحيم وإخوانهم في الموصل، وغيرهم في سائر المدن العراقية الذين فتحوا مكتبات الإخوان، وأصدروا النشرات الدعوية، وأقاموا الندوات والمهرجانات، وأسَّسوا الأندية الرياضية، ونظموا الرحلات الكشفية والسفرات الربيعية، وتلك كانت وسائل الإخوان لجذب الشباب وتلاميذ المدارس والمعاهد والكليات الجامعية[63].

لم يكن الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين في العراق، يختلف عن التنظيم الداخلي في مصر؛ فالأسرة تعد اصغر وحدة تنظيمية، والأسرة تتألف من خمسة أفراد، وترتبط بالشعبة والشعبة بمكتب المنطقة والمنطقة بالمكتب الإداري الذي يرتبط بالمركز العام، ويقسم الأعضاء العاملون في الشعبة إلى أسر كتنظيم اليد كل يد فيها خمسة أصابع وكل خمسة ترتبط بخمسة أخرى وهكذا، وكما هو معروف فإن التنظيم في العراق كان يلتزم بالكثير من شعارات الجماعة في مصر ومن ضمنها مقولة الإمام الشيخ حسن البنا الشهيرة: "إن الجماعة تستند إلى ركائز ثلاثة هي: التعارف، والتفهم، والتكافل والى مبادئ جماعة الإخوان المسلمين: "الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والشهادة أمنيتنا"، ويجمع الإمام الشيخ حسن البنا مظاهر هذا الشعار في خمس كلمات هي:"البساطة،والتلاوة، والصلاة، والجندية، والخلق"[64].

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين في الموصل قلة منهم من يعتمد تلك المبادئ في سلوكيته، فلقد كانوا متعصبين لما يؤمنون به، ويفرقون بين من هو منهم وبين من ليس كذلك، كما كانوا عنيفين عندما اصطدموا ببعض العناصر من حركة القوميين العرب، وللأسف هذا هو ما تتسم به حركتهم ليس في العراق فحسب بل في كثير من البلدان العربية والإسلامية، ولقد ظهر نشاط للإخوان المسلمين في الموصل بفضل عدد من المدرسين المصريين منهم الأستاذ أجمد كامل

المنوفي المدرس في ثانوية صناعة الموصل في مطلع الأربعينات من القرن الماضي، وكان هذا المدرس يشجع الطلاب على قراءة "مجلة الإخوان المسلمين"، ويحثهم على الاشتراك فيها، كما انتقل فكر الجماعة من خلال عدد من الطلبة الذين كانوا يدرسون في كليات بغداد وخاصة من طلاب دار المعلمين العالية وكان رائدهم في هذا الاتجاه الأستاذ غانم سعد الله حمودات والذي تحدث عن ان فكر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكان ذلك بفضل ما كان يصل من أعداد مجلة "الإخوان المسلمون"، أو ما كانت جريدة "فتى العراق" الموصلية لصاحبها الأستاذ إبراهيم الجلبي تنشره سنة 1945م، من مقالات وإخبار نشاطات الإخوان المسلمين في مصر، وكان مما نشرته واطلع عليه الشباب الموصلي منهاج الإخوان المسلمين والذي نشرته متسلسلاً في أكثر من عدد، كما كانت جريدة الأديب (الموصلية) لصاحبها محيي الدين أبو الخطاب تنشر بعض المقالات عن جماعة الإخوان المسلمين[65].

كما كان للإخوان المسلمين مجلات منها مجلة:"الإخوة الإسلامية"، وكانت نصف شهرية تولى الشيخ الصواف رئاسة تحريرها عند صدورها سنة 1953م، وكان للإخوان ملحق شهري لمجلة "الإخوة الإسلامية" يصدر بعنوان:"لواء الإخوان" صدر العدد الأول في الأول من رجب 1953م، كما كان لجماعة الإخوان مجلة بعنوان: "الطريق المستقيم" صدرت سنة 1953م و1954م، وكان لهم جريدة باسم :"الحساب" صدر العدد الأول منها في نيسان 1954م، وثمة جريدة أخرى أصدرها الإخوان بعنوان:"صوت الإخوان"[66] .

وكان من أبرز من إستواهم فكر الإخوان المسلمين في الأربعينات السيد عبد الرحمن السيد محمود، والسيد عبد الرحمن الارحيم، اللذين حاولا في آب سنة 1945م، تأليف جمعية باسم "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لتكون واجهة لنشاطهم الدعوي الإسلامي، لكن الحكومة لم توافق على إجازتها، وقد يكون من المناسب ان نشير إلى ان أفكار جماعة الإخوان المسلمين قد وجدت لها طريقا لها إلى مدن العراق الأخرى ومنها الرمادي وأربيل والبصرة، لقد دخل تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في العراق مرحلة متقدمة؛ عندما تسلم قيادة الجماعة الأستاذ محمَّد محمود الصواف وهو عالم دين من الموصل، بعد عودته من دراسته في الجامع الأزهر ضمن بعثة مصطفى الصابونجي الشهيرة في عام 1946م، وقد يكون من المناسب أن نشير إلى انه وجد أمامه أرضية ممهدة ، ومناسبة للاستمرار في نشر مبادئ وأفكار جماعة الإخوان المسلمين، وكان الشيخ محمَّد محمود الصواف على صلة بالشيخ حسن البنا وكان يلتقي به في مسجد محمَّد فاضل باشا في

القاهرة حيث ذهب هو وأعضاء بعثة الصابونجي للقائه، وكان الشيخ الصواف يتمتع بشخصية قيادية، كما كان لبقاً وخطيباً مفوَّهاً، وكان متحمساً لمبادئ الإخوان وله علاقات واسعة في العراق، فضلاً عن أنه دمث الأخلاق متواضعاً عالماً تفرغ للدعوة الإسلامية، وقد لاقت الدعوة في عهده عقبات أهمها انتشار الفكر الشيوعي، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد أخذ الشيوعيون يهاجمون أفكار الإخوان المسلمين وكان هذا الهجوم يزداد حدة كلما وجدوا أن فكر الإخوان المسلمين ينتشر بين أوساط الشباب، وبخاصة الجامعيون منهم، كما اتهم الشيخ الصواف بنقص الخبرة في قضايا التنظيم الدقيق لتكوين الجماعات الإسلامية، وقد أدى ذلك إلى حدوث انشقاقات داخل التنظيم ومن هذه الانشقاقات انشقاق حسين احمد الصالح، وانشقاق مصطفى الوهب، وانشقاق جماعة سالم زيدان، وسامي مكي العاني، وعبدالغني شندالة، في الخمسينات من القرن الماضي[67].

ومما قامت به جماعة الإخوان المسلمين في العهد الملكي، أنها حاولت الظهر العلني من خلال التخفي وراء ما عرف "بجمعية الأخوة الإسلامية" برئاسة الشيخ أمجد الزهاوي، وكان لهذه الجمعية التي إجازتها وزارة الداخلية فروع في عدد من المدن العراقية ومنها الموصل، وكان للنظام الملكي في العراق موقف متوجس من نشاط الإخوان وكثيرا ما وضعت أمام التنظيم العراقيل[68].

إن جماعة الإخوان المسلمين في العراق شأنهم الداخلي كان شأن كل تنظيمات الإخوان المسلمين في البلدان الأخرى فالمراقب العام الشيخ محمَّد محمود الصواف انتخبه الإخوان انتخاباً شرعيا بعد عودته من مصر، حيث إنه تتلمذ على يد الإمام حسن البنا قرابة ثلاث سنوات، وكان عضوا في الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين في مصر وبعد أن علموا بمبايعته للإمام بأن يعمل من اجل الإسلام في العراق، وكان لجماعة الإخوان المسلمين هيئة تأسيسية عامة تتكون من مسؤولي وأعضاء مكاتب الفروع والشعب في العراق كافة وهم الذين ينتخبون أعضاء اللجنة المركزية التي كانت تعد أعلى هيئة في تنظيم الإخوان وهم من يخططون سياسة الجماعة ويأمرون بتنفيذها[69].

وأما فيما يتعلق بالتمويل الملي لجماعة الإخوان المسلمين؛ فقد كانت اشتراكات الأعضاء المصدر الرئيس للجماعة، حيث حرصت الجماعة ومنذ تشكيلها على ان يكون لها مصادر تمويل من خلال تأسيس شركات استثمارية منها مثل تأسيسهم شركة طباعيه باسم "الشركة الإسلامية " للطباعة والنشر، وكانت هذه الشركة تتولى طبع نشرات جماعة الإخوان، وعملت أيضا جماعة الإخوان على تأسيس مكتبات في بغداد، وفي بعض المدن العراقية التي كانوا يتواجدون بها ومنها

فروع الموصل وأربيل وكركوك والرمادي والبصرة والسليمانية، ومما يذكر في هذا الصدد أن جمعية الإخوة الإسلامية والتي تشكلت لتكون واجهة لجماعة الإخوان المسلمين كانت تتسلم من الدولة باعتبارها جمعية مساعدات مالية سنوية كانت تبلغ في الخمسينات 200 دينار شهرياً، وكان للإخوان المسلمين نشاط بين النساء، ومن ذلك أن الجماعة فتحت فروعا لجمعية الأخت المسلمة في بغداد والمدن الأخرى[70].

لقد كان للجماعة مواقف سياسية إثناء قيادة الشيخ محمَّد محمود الصواف لجماعة الإخوان المسلمين تجاه حكم نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وفي معارضة معاهدة بورتسموث، ووثبة كانون الثاني 1948م، وأيضا قضية فلسطين شغلت جماعة الإخوان المسلمين وكانت لجماعة الإخوان تظاهراتهم، ووقفاتهم لنصرة أهلهم في فلسطين المغتصبة من قبل الصهاينة منذ سنة 1948م، وفي نصرة مصر ضد العدوان البريطاني – الفرنسي- الإسرائيلي سنة 1956م، ولم يكن موقفهم من ثورة 14 تموز 1958م، التي أسقطت الحكم الملكي ايجابيا وقد اسماها الشيخ الصواف "الفتنة "، حيث لم يبتهج جماعة الإخوان المسلمون بالثورة خاصة بعد اتضحت نزعتها التقدمية وانحياز عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة 1958 -1963م، للشيوعيين وقد عارض علماء الدين هذا التوجه وخاصة بعد فشل حركة الشواف المسلحة في آذار 1959م، ولقد اعتقل عبدالكريم قاسم، الكثيرين من القوميين العرب والإخوان المسلمين والقى بهم في السجون، وممن اعتقلهم الشيخ محمَّد محمود الصواف المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين وبعد الإفراج عنه هرب من العراق إلى سوريا ومن ثم إلى المملكة العربية السعودية حيث استقر هناك، وقد أناب الشيخ محمَّد محمود الصواب عنه في قيادة الجماعة الدكتور عبد الكريم زيدان وقد وافقت الجماعة على هذا الإجراء ولم يصدر أي قرار بعزل الشيخ الصواف، إلا جماعة الإخوان المسلمين بعد فترة وبعد أن أيقنوا أن الشيخ الصواف لن يعود ثانية، قرروا انتخاب الدكتور عبد الكريم زيدان انتخابا شرعيا بالإجماع مراقبا عاما جديدا لجماعة الإخوان المسلمين، وعمل مع الدكتور عبد الكريم زيدان، علي السعودي، وكامل محمَّد علي، وعبد الرحمن داؤد، وعبد المنعم العلي، واحمد إبراهيم محمود، وعبد اللطيف محمود الدوري، ونور الدين الواعظ المحامي، وصلاح العطار، وعايش رجب الكبيسي، وأحمد نجم الدين البرزنجي، وصالح عبد الله سرية فلسطيني الجنسية كان يعيش في العراق طالبا في جامعة بغداد[71].

مع صدور " قانون الجمعيات والأحزاب في العراق " سنة 1960م، في عهد الدكتور عبد الكريم زيدان وقيادته لجماعة الإخوان المسلمين، قامت الجماعة باستغلال هذه الفرصة بتقديم طلبا إلى وزارة الداخلية بإنشاء حزب باسم: "الحزب الإسلامي"، وكان هدفهم من أن تكون لهم قناة علنية تستطيع أن تقود حركة الدعوة الإسلامية وتدخل في صراع سياسي، ومواجهة علنية رسمية مع حكومة عبد الكريم قاسم من جهة، ومع الفساد الاجتماعي، وإصلاح الفرد العراقي من جهة أخرى"، وقدمت الهيئة المؤسسة للحزب الإسلامي العراقي طلبها إلى وزارة الداخلية، ونشر في جريدة "العراق" وفي العدد الصادر في 8 شباط سنة 1960م، لكن وزارة الداخلية رفضت الطلب في914 في 27 آذار سنة 1960م، بدعوى أن مبادئ الحزب لا تنسجم مع الحياة العصرية، فاضطرت الهيئة المؤسسة لجماعة الإخوان المسلمين لتمييز القرار، فصدر قرار محكمة تمييز العرق قي 26 نيسان سنة 1960م، بإجازة الحزب، ورد دعوى وزارة الداخلية، وقامت وزارة الداخلية بإبلاغ ذلك للهيئة المؤسسة في 9 تموز 1960م، وهو التاريخ الذي عُد تاريخا لتأسيس الحزب الإسلامي العراقي، ومما يذكر في هذا المجال أن الهيئة المؤسسة للحزب ضمت أعضاء من كل مكونات واديان ومذاهب وقوميات مختلفة وفي يوم الجمعة 29 من تموز 1960م، عقد الحزب الإسلامي العراقي مؤتمره الأول والذي ضم حشدا من أعضاءه[72]:

كانت اللجنة المركزية للحزب الإسلامي التي فازت في الاقتراع السري في أول اجتماع للحزب مؤلفة على النحو التالي:

1. الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي رئيساً

2. الأستاذ فليح حسن السامرائي عضواً

2. الشيخ إبراهيم منير الريس عضواً

4. الشاعر وليد الاعظمي عضواً

5. الشيخ طه جابر العلواني عضواً

6. الأستاذ المحامي فاضل العاني عضواً

7. الأستاذ المحامي فاضل القاضي عضواً

8. الأستاذ سليمان ألقابلي عضواً

9. الشيخ عبد الجليل إبراهيم عضواً

10. الأستاذ نظام الدين عبد الحميد عضواً

وقد قام الحزب بإصدار دستوراً تفصيلياً بعنوان: "دستور الحزب الإسلامي" تألف من مقدمة وفصول ستة تناولت مواد تمهيدية وفي السلطة القضائية وفي النظام الاجتماعي وفي النظام الاقتصادي وفي السياستين الداخلية والخارجية.

في خلال فترة حكم الأخوين الرئيس عبد السلام محمَّد عارف 1963-1966م، والرئيس عبد الرحمن محمَّد عارف 1966-1968م، استمرت "جماعة الإخوان المسلمين" في تقديم النصائح والتوجيهات لصناع القرار من خلال المذكرات السياسية وأبرز ما كانت تتضمنه تلك المذكرات الدعوة إلى "تطبيق الشريعة الإسلامية"، و"نبذ المبادئ العلمانية"، ومحاربة العنصرية، وإقامة وحدة حقيقية بين الشعب العراقي على أساس "الأخوة الإسلامية".

لقد تعرضت "جماعة الإخوان المسلمون في العراق" في السنوات 1965-1966م، إلى انشقاق خطير قادته مجموعة مؤلفة من فليح حسن السامرائي، وطه جابر العلواني إمام وخطيب جامع الباجه جي في بغداد، والضابط الاحتياط ومدرس الدين في الكلية العسكرية، والمهندس عبد الغني شندالة، وصالح عبد الله سرية (طالب دراسات عليا في جامعة بغداد وهو فلسطيني)، ونو الدين الواعظ المحامي، وعدنان ألمشايخي، ومنيب الدوري، وكان معهم عدد من الإخوان العسكريين أمثال العميد محمَّد فرج جاسم[73].

وتعود جذور الخلاف بين هذه الجماعة والقيادة الشرعية المتمثلة بالدكتور عبد الكريم زيدان المراقب العام للإخوان المسلمين إلى أيام الحزب الإسلامي مطلع الستينات، وكانت الجماعة المنشقة تنتقد الدكتور عبد الكريم زيدان بشدة وتتهمه بأنه لا يتفاعل مع العمل السياسي، وقد تطور الخلاف إلى ان يقوم جماعة العميد محمَّد فرج جاسم، وفليح السامرائي، وطه جابر العلواني إلى الاتصال ببعض العسكريين والتخطيط للقيام بانقلاب عسكري على نظام حكم الرئيس عبد الرحمن محمَّد عارف 1966-1968م، وكان المنشقون يرون أن الخطر قادم إلى العراق ما دام الفريق عبد الرحمن محمَّد عارف في السلطة فهو برأيهم "مشلول الإرادة، قليل الحيلة، ضعيف الشخصية أمام

ضباط الجيش وتدخل الدول العربية في شؤون العراق الداخلية"، وكان العميد محمَّد فرج جاسم على صلة بالعميد عبد الغني الراوي وآخرين من الضباط وكانوا يلحون على أن يكون الإخوان المسلمين من أوائل المشاركين في هذا الانقلاب، إلا أن الدكتور عبد الكريم زيدان المراقب العام إلى عارض هذا التوجه وقال لهم "إن الانقلابات العسكرية لا تأتي بخير وأنها غالباً ما تكون مخترقة من بعض مخابرات الدول الأجنبية، ومعنى هذا فإن توريط الإخوان في مثل هكذا تحركات يبعدهم عن خط التربية والتثقيف والدعوة الإسلامية الحقيقية"، ولربما كانت تجربة الإخوان المسلمين في مصر مع ثورة 23 يوليو/تموز 1952م، ماثلة أمامهم في العراق، وثمة من يقول أن الدكتور عبد الكريم زيدان كان يتبع سياسة حذرة إزاء التطورات السياسية في العراق وأنه كان يخشى من أن تصاب جماعة الإخوان المسلمين بنكسة كما أصيبت جماعة الإخوان في مصر بعد ثورة 23 يوليو/تموز 1952م[74].

إلا أن المنشقين أصروا على موقفهم، وفتحوا لهم خطوطا للاتصال مع ضباط وسياسيين من غير الإخوان وقد اجتمعوا وقالوا نحن لا نطعن في مقاصد القيادة ولا نتهمهم إنما نختلف معهم في أسلوب الدعوة وقرروا إصدار مجلة باسم "الإخوان المسلمون"، والتي نشرت مقالات في تحليل حركة الإخوان المسلمين في العراق ولم يصدر منها سوى عددان كما أصدروا بيانا كان فيه استفزاز واضح لقيادة الدكتور عبد الكريم زيدان، وعلى إثر ذلك قررت القيادة فصل المنشقين واتهامهم بتخريب الجماعة ووجوب مقاطعتهم من جميع جماعة الإخوان في العراق، في 17 تموز 1968م، حدثت حركة انقلابية مسلحة، أنهت نظام حكم الرئيس عبد الرحمن محمَّد عارف، وقد اشترك الدكتور عبد الكريم زيدان في التشكيلة الوزارية الأولى التي تشكلت برئاسة السيد عبد الرزاق النايف، وأسند إليه منصب وزير الأوقاف وذلك في محاولة لجذب جماعة الإخوان المسلمين، وضمان تأييدهم للتغيير إلا ان هذه الوزارة لم تدم سوى 13 يوماً، إذ سقطت في الثلاثين من تموز 1968م، وبذلك فقد الدكتور عبد الكريم زيدان منصبه[75].

في يوم 30 تموز 1968م، اتضح أن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم السلطة فعلياً وواقعياً موقف مضاد من نشاط جماعة الإخوان المسلمين؛ لذلك حدَّ من نشاطاتهم ومنعهم من أن يقوموا بأي عمل، كما تعرض عدد من قادة الإخوان إلى الاعتقال والملاحقة وأعدم عدد آخر من قادتهم لعل من أبرزهم الشيخ عبد العزيز ألبدري وشقيقه، والعميد محمَّد فرج جاسم، والعميد عبد

الستار ألعبوسي، والشيخ ناظم العاصي، والمهندس عبد الغني شندالة وكانت التهمة الموجهة لهم هي المشاركة في حركة العميد عبد الغني الراوي الانقلابية ضد نظام الحكم سنة 1970م[76].

ومع أنهم ظلوا يحافظون على نشاطهم الدعوي السري، إلا أن هذا النشاط لم يكن كبيرا فقد هرب معظم قادتهم من العراق وتوجهوا إلى دول الخليج العربي وأوروبا وأميركا، إذ في الوثائق المتداولة ما يشير إلى أن الحزب الإسلامي، وجماعة الإخوان المسلمين قد أوقفوا تنظيماتهما رسميا في 5 نيسان سنة 1971م، وكان قرارهم كما يقول الدكتور شمران ألعجلي في كتابه:" الخريطة السياسية للمعارضة العراقية " يعني أن التنظيم تعرض للتصفية من قبل السلطة، ويجب أن يتوقف التنظيم ليخلي المجال للنشاط الدعوي السلمي"[77].

وخلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية 1980-1988م، وحرب الخليج الثانية 1991م، والحصار على العراق، حيث في عام 1991م، اجتمع عدد من قيادات ومنهم أسامة التكريتي رئيس جماعة الإخوان المسلمين وإياد السامرائي رئيس الحزب الإسلامي العراقي في بلدان المهجر وخاصة في لندن، وقرروا إعادة تنظيم أنفسهم في الحزب الإسلامي، كما عمل بعضهم على إنشاء مؤسسات فكرية وشركات استثمارية استطاع بعضها، وفي عام 1991م، تولى إياد السامرائي رئاسة الحزب عند إعادة تأسيسه في المهجر بلندن، وأن نظام الحكم العراقي قبل الاحتلال الأميركي في 9 نيسان 2003م، غض الطرف عن كثير من النشاطات الدعوية والثقافية لجماعة الإخوان المسلمين الذين استفادوا من "الحملة الإيمانية" التي أعلنها النظام خلال الحصار، والمواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وما ان وقع الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان 2003م، حتى ظهرت جماعة الإخوان المسلمين باسم: "الحزب الإسلامي"، وصارت تمارس نشاطاتها بكل حرية، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان 2003م، شغل الدكتور محسن عبد الحميد منصب الأمين العام للحزب مع عضويته في مجلس الحكم الذي أنشأه "السفير بول بريمر"، وفي تموز سنة 2004م، تولى طارق الهاشمي رئاسة الحزب واستمر حتى سنة 2009م، وفي حزيران سنة 2009م تولى الدكتور أسامة التكريتي رئاسة الحزب، وفي سنة 2011م، تولى إياد السامرائي رئاسة الحزب خلفا للدكتور أسامة التكريتي وقد جرى ذلك كله وفق انتخابات حزبية داخلية[78].

إنَّ الحزب الإسلامي العراقي شارك في العملية السياسية الجارية المتلكئة في العراق، ونتيجة مشاركته هذه خسر الكثير من قواعده الشعبية التي كانت تنظر لجماعة الإخوان المسلمين وللحزب الإسلامي العراقي بعين الإكبار والاعتزاز من حيث ان جماعة الإخوان المسلمين في العراق كانت لسنين طويلة جزءا من الحركة الوطنية، فضلا عن أنها كانت تمثل، لمن انتسب إلى الجماعة وخاصة في الخمسينات من القرن الماضي، التنظيم الوحيد الذي يعلي من شأن الإسلام وعظمته وخاصة من حيث التسلح بالقيم والمعايير الأخلاقية القائمة على ركائز التعاون والتسامح والصدق والإيثار والعمل الوطني والقومي العربي والإسلامي والإنساني.

المطلب الثالث: جماعة الإخوان المسلمين في تونس

وقعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي كالجزائر والمغرب، حيث سعت فرنسا منذ أن استتب لها الأمر بالجزائر إلى السيطرة على تونس، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق ذلك سنة 1881م، إذ تذرعت بهجوم بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر لتتدخل عسكريا في البلاد التونسية وتحاصر قصر الباي بباردو يوم 12 مايو 1881م، ومنذ نشأة الإخوان وهم يعملون على تحرير الوطن الإسلامي من كل مستعمر، حتى أن حسن البنا أنشأ قسم الاتصال بالعالم الخارجي ليساعد هذه البلاد على إيجاد وسيلة للتحرر من المحتل، فقد قام القسم بعقد مؤتمر دعا إليه مندوبي الهيئات العربية والإسلامية؛ وذلك لبحث قضايا طرابلس والجزائر وتونس ومراكش وفلسطين؛ وذلك بسبب موقف دول الحلفاء من تلك القضايا ومناهضتهم لحقوق تلك الدول[79].

يذهب بعض الباحثين والكتاب يذهب إلى القول بأن الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقة جامع الزيتونة في تونس ومعروف أنّ هذا الجامع لعب دورا كبيرا في تاريخ تونس كما ساهم في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لتونس ووقف سدا منيعا في وجه الاستعمار الفرنسي الذي كان يعمل على فرنسة تونس وجرّها إلى دائرة التغريب والفرنسة، وقد خرج جامع الزيتونة عشرات الشخصيات المغاربية التي قادت العمل الوطني والنضالي في أقطار المغرب العربي، وكان مناهضو الاستعمار يلجأون إلى الزيتونة لإكمال دراستهم والتزوّد من معين الوطنية والإسلام، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فانّ رئيس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر الشيخ عبدالحميد بن باديس قد درس في جامع الزيتونة، والرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين درس في جامع الزيتونة هو الأخر، كذلك شيخ الحركة الإصلاحية في تونس الشيخ الثعالبي وغيرهم، ويرتبط

ظهور الحركات الإسلامية في تونس بتحركات بدأت في جامع الزيتونة في أواخر الستينيات، حيث شرعت شخصيات إسلامية منها الشيخ عبد القادر سلامة، ومحمَّد صالح النيفر، والشيخ بن ميلاد، في إلقاء محاضرات ومواعظ ودروس دينية وبعض هذه المحاضرات كانت تنتقد الحالة السياسية والثقافية والاقتصادية في تونس، وكان من بين الذين درسوا في الزيتونة في هذه الفترة بالذات عبد الفتّاح مورو أحد أهمّ المشاركين في تأسيس الحركة الإسلامية المعاصرة في تونس ، وبدأ مهمته تلك في عقد صلات وثيقة بشخصيات وأوساط تونسية[80].

لقد كانت حركة النهضة التونسية، هي الحركة التاريخية التي تمثل التيار الإسلامي كحركة لم تعلن نفسها في بيانها التأسيسي أنها مرتبطة بالإخوان ولم تنفي ذلك أيضا، وتقول بعض المصادر أن الحركة قامت على منهج وفكر الإخوان المسلمين، إلا أن رئيس الحركة راشد الغنوشي يعتبر حركة الإخوان حليف ولكنها ليست مرجعية، لكن تصنفها مصادر على إنها إخوان تونس، كما أن رئيس حركة ومؤسسها راشد الغنوشي عضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين في تونس وتمثل تيار الإخوان المسلمين في تونس، إذ ترجع بدايات الحركة إلى أواخر الستينات تحت اسم الجماعة الإسلامية التي أقامت أول لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في أبريل 1972م، من أبرز مؤسسيها أستاذ الفلسفة راشد الغنوشي والمحامي عبد الفتاح مورو، وانضم إليهم لاحقاً عدد من النشطاء من أبرزهم صالح كركر، حبيب المكني، علي العريض، ولقد اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم، حيث لقي نشاط الجماعة في الأول ترحيبا ضمنيا من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري الحزب الواحد آنذاك، الذي رأى في الحركة الإسلامية سندا له في مواجهة اليسار المهيمن وقتها على المعارضة، وفي عام 1974م، سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة، وفي أغسطس من عام 1979م، أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية تمت فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي أنبنى على أساسه هيكلها التنظيمي[81].

أقامت الجماعة مؤتمرها الثاني بشكل سري أيضا في مدينة سوسة يومي التاسع والعاشر من أبريل 1981م، في نفس الفترة الذي عقد فيها الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الاستثنائي الذي أعلن فيه الرئيس الحبيب بورقيبة أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب

الحاكم، أقر المؤتمر الثاني للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني كما أقر تغيير الاسم ليصبح "حركة الاتجاه الإسلامي"، تم الإعلان عن الحركة بصفة علنية في السادس من يونيو 1981م، أثناء مؤتمر صحفي عقده الغنوشي وعبد الفتاح مورو، تقدمّت الحركة في اليوم نفسه بطلب إلى للحصول على اعتماد رسمي دون أن تتلقى أي رد من السلطات، وفي الثامن عشر من يوليو 1981م، ألقت السلطات القبض على قيادات الحركة ليقدموا في شهر سبتمبر للمحاكمة بتهم الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها، والنيل من كرامة رئيس الجمهورية، ونشر أنباء كاذبة، توزيع منشورات معادية، حيث حكم على الغنوشي وعبدالفتاح مورو، بالسجن لعشر سنوات ولم يفرج عن علي الغنوشي إلا في أغسطس 1984م، إثر وساطة من الوزير الأول محمَّد مزالي[82]، في حين كان قد أطلق سراح عبدالفتاح مورو في عام 1983م، فقد شهد منتصف الثمانينات صعودا للحركة وتناميا للصدامات مع السلطة، وأخذت الصدامات أوجها سنة 1987م، بعد الحكم على الغنوشي بالأشغال الشاقة مدى الحياة واتهام الحكومة للحركة بالتورط في التفجيرات التي استهدفت أربعة نزل في جهة الساحل، ولقد رحبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في السابع من نوفمبر 1987م، فيما قام النظام الجديد منذ الأشهر الأولى بالإفراج عن أغلب أعضاء الحركة المسجونين، وفي السابع من نوفمبر 1988م، كانت الحركة من الموقعين على وثيقة الميثاق الوطني التي دعى إليها الرئيس زين العابدين بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد[83].

وفي بداية سنة 1990م، حيث اصطدمت الحركة بعنف مع السلطة وقد بلغت المواجهة أوجها أثناء أزمة حرب الخليج، حيث شنَّت قوات الأمن حملة شديدة على أعضاء الحركة ومؤيديها وقد بلغ عدد الموقوفين 8000 شخص في أغسطس 1992م، حيث حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، وواصلت السلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتمين للحركة وسط انتقادات واسعة لجمعيات حقوق الإنسان ورغم الإفراج عن أغلب عناصرها المسجونين تبقى نشاطات الحركة محظورة بشكل كلي في تونس ويقتصر نشاطها المعروف على أوروبا وأمريكا الشمالية في أوساط التونسيين في الخارج، يرأسها حاليا راشد الغنوشي الذي يعيش في المنفى في لندن وينوبه وليد ألبناني، وبعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي الذي حكم تونس طوال 23 عاما، أعلن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية التونسية المحظورة انه سيعود من المنفى في لندن، حيث إن الأسباب التي أجبرته على مغادرة تونس لم تعد موجودة الآن وان الدكتاتورية سقطت ولم يعد هناك شيء يمنعه

من العودة إلى بلاده بعد 22 عاما في المنفى، وكانت السلطات التونسية قد حظرت حركة النهضة في أوائل التسعينات بعد اتهامها بالتآمر للإطاحة بالنظام العلماني باستخدام العنف[84].

المطلب الرابع: جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا

بدأ وجود جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا عقب اغتيال محمود فهمي النقراشي، رئيس وزراء مصر في ديسمبر عام 1948م، إذ هرب ثلاثة مصريين متهمين في القضية، هم: عزالدين إبراهيم، ومحمود الشربيني، وجلال سعده، إلى ليبيا، وأقاموا في المنطقة الشرقية "برقة"، وعملوا في مدينة بنغازي بين التعليم والتدريس والتجارة، وقدموا الجماعة كحركة دعوية تهدى إلى الدين، واستطاعوا استقطاب أعداد من المدرسين لفكر الجماعة ونشر أفكارها، وفى بداية الستينيات بحي زاوية الدهماني بالعاصمة الليبية طرابلس تشكلت أول شعبة للجماعة في شقة محمَّد رمضان هويسة بقيادة الشيخ فتح الله محمَّد حواص، وبدأ التنسيق بين فرع الجماعة في ليبيا ومقرها الرئيسي بالقاهرة[85].

لقد بدأت حركة الإخوان المسلمين في ليبيا في أواخر الأربعينيات، وذلك بثلاثة طرق:

1- عن طريق الطلبة الليبيين الذين كانوا يدرسون في مصر مهد الدعوة.

2- عن طريق أعضاء هيئة التدريس المصريين من جماعة الإخوان المسلمين، والذين كانوا يدرِسون في ليبيا.

3- عن طريق الجهد الذي بذله الأستاذ الدكتور عز الدين إبراهيم، وكان له دور خاص في مدينة بنغازي بالذات؛ حتى إنه لا يكاد يكون هناك شاب من شباب هذه المدينة إلا وقد تتلمذ على يد هذا الداعية المسلم.

وهكذا بدأت دعوة الإخوان المسلمين في ليبيا، وأخذت لها مكانا مرموقا، حيث ذهب عمل جماعة الإخوان المسلمين في صورة اجتماعية وثقافية ودعوية ولم يظهر بصورة تنظيم وإنما كان تياراً شعبياً يستهدف نشر الوعي بين أفراد المجتمع وخصوصا شريحة الشباب إلى جانب حيث ذهب عمل جماعة الإخوان المسلمين في صورة اجتماعية وثقافية ودعوية ولم يظهر بصورة تنظيم، وإنما كان تياراً شعبياً يستهدف نشر الوعي بين أفراد المجتمع وخصوصا شريحة الشباب إلى جانب النشاطات الاجتماعية، إلا أن هذا العمل كان يتطور بالتدريج وينتشر حتى عام 1967م، حينما تشكلت لجنة قيادية لحركة الإخوان المسلمين في ليبيا، من بين أعضاءها الدكتور عمرو خليفة

النامي، والأستاذ عبد الكريم الجهاني حيث تكونت هذه اللجنة القيادية لحركة الإخوان المسلمين في عام 1967م، وظلت قائمة على العمل تعنى بعملية توجيه وإرشاد الإخوان واستمر هذا النشاط حتى سنة 1973م، ودربت شباباً حملوا لواء الدعوة إلى الله رغم ما لاقوه من عنت السلطة، سواء في عهد الملك إدريس أو في عهد القذافي كان همه الشاغل هو مهاجمة الإخوان المسلمين ووصفهم بالعمالة الأمريكية، وقام باعتقال الإخوان المصريين الذين كانوا لاجئين في ليبيا، وسلَمهم إلى سلطات عبد الناصر؛ حيث أُودعوا السجون، ومنهم المرحوم الشيخ عبد الرحمن عبد اللطيف قارئ المركز العام للإخوان المسلمين بالقاهرة.

وفي عام 1973م تم اعتقال الإخوان في ليبيا، وتعرضوا لأنواع من التعذيب والإيذاء، ثم عرض التليفزيون مجموعة منهم؛ حيث ذكروا أنهم أعادوا تشكيل قيادة جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وتحت وطأة الإكراه والإرغام أعلنوا أنهم يحلون هذه القيادة ويتعهدون بعدم إعادة تشكيل أي قيادة جديدة.

هدأت الأمور نسبياً طوال عقدين من الزمان، ولكن سرعان ما أقدمت القيادة الليبية على توجيه ضربة جديدة للإخوان المسلمين الليبيين، فقبضت على مجموعة من أساتذة الجامعات والمهنيين والطلاب، وقدمتهم لمحكمة الشعب الليبية فيما عرف بقضية (إخوان ليبيا)، وقضت المحكمة بإعدام بعضهم والسجن مددا طويلة للبعض الآخر بطريقة جزافية توضح مدى القمع والكبت الذي عايشه الإخوان المسلمين في ليبيا.

وفي عام 1973م، بدأ تجريم التجمعات والأحزاب وكل نشاطات المجتمع المدني وعلى إثر ذلك اعتقل كل أصحاب الآراء تقريبا، من البعثيين، والشيوعيين والإخوان، وحزب التحرير، وأودعوا السجون وتعرضوا للتعذيب، وأرغم الإخوة في اللجنة القيادية على الخروج في برنامج تلفزيوني أعلنوا فيه حل جماعة الإخوان المسلمين، واستمرت مصادرة الحريات وإحكام القبضة الأمنية وعمليات المداهمة والمحاكم الثورية والاعتقالات والتصفية الجسدية والإعدامات لكل المعارضين والمخالفين[86].

غاب ذكر الإخوان المسلمين وسيرتهم نهائيا، حتى حاولت بعض عناصرهم العودة إلى ليبيا عام 1982م، وأعادت الجماعة تجميع التنظيم بالعناصر القادمة من الخارج، خصوصا الولايات المتحدة، مع قرار مكتب الإرشاد في مصر استئناف نشاط الجماعة في ليبيا سرا، لكن نظام القذافي

استطاع اختراق التنظيم وتمت محاكمة عناصر التنظيم وتصفية بعضهم، وفى عام 1998م، وحتى عام 2005م، أعيد ترتيب هيكل الجماعة بقيادات سرية لم يكشف منها في النهاية سوى سليمان عبدالقادر كقائد من الخارج، في بداية من 2006م، حيث غيّر الإخوان مواقفهم من العداء لنظام القذافي، وتعاونوا مع سيف الإسلام القذافي في طرح مشروعه الإصلاحي "الغد"، وحصلوا على مكاسب كبيرة، كان أهمها إقناعه بالتحاور مع روافدهم الإرهابية برجال القاعدة الليبيين، والإفراج عن عبدالحكيم بلحاج، وسفيان بن قمو، من معتقل ‘‘جوانتانامو’’ ورجوعهما إلى ليبيا وهما الآن من أكبر قيادات الإرهاب لتبدأ جماعة الإخوان المسلمين في اتخاذ شكل جديد إبان الثورة الليبية السابع عشر من فبراير من عام 2011م، حيث شكلت ميليشياتهم كميليشيات مساهمة في الحرب ضد القذافى، وبعد نجاح الثورة بدأ التنظيم بتأسيس الذراع السياسية في فبراير 2012م، بالإعلان عن حزبه "العدالة والبناء"، وتوسعت الجماعة في ثمانية عشر مدينة، واختير محمَّد صوان من مدينة مصراتة رئيسا للحزب[87].

المطلب الخامس: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا

لقد تعدَّدت الآراء حول التاريخ الموثق لنشأة دعوة الإخوان في سوريا، وأهمها رأيان:

الرأي الأول: رأى الأستاذ عمر بهاء الأميري والذي ترجع أهميته إلى كونه عاش بنفسه نشأة الدعوة في سوريا، وكان له أثر في إنشاء تشكيلاتها المختلفة فيقول:"وفي 1936م، كان للدعوة تشكيلاتها غير المرخص بها، ومراكز اتصالات ضمن نطاق ضيق، وفي أكثر البلاد السورية، وفي عام 1937م، أسس في حلب أول مركز مرخص للجماعة وذلك رغم تضييق الاستعمار الفرنسي، وبدأت منذ ذلك الوقت الاتصالات الوثيقة مع الإخوان المسلمين في مصر ولاسيما المرشد العام"، حيث انتشرت في سوريا أفكار ومبادئ جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث تأثر "الأميري"، بفكر الإمام حسن البنا، وطريقته الإصلاحيّة، وانتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين، فكان يقول: إن المستقبل لهذه الحركة الإسلاميّة يكون إذا توفّر لها الفهم الصحيح للإسلام، والقيادة الحكيمة الرشيدة، والعاملون المخلصون، وكان له أثر في إنشاء تشكيلاتها المختلفة، فلقد كانت لدعوة الإخوان تشكيلاتها غير المرخص بها في عام 1936م، بالإضافة إلى مراكز اتصالات مع الجماعة الأم في مصر ضمن نطاق محدود، وفي 1937م، أسس في حلب أول مركز مرخص للجماعة؛ لتبدأ الاتصالات بين الإخوان المسلمين في سوريا والمرشد العام حسن البنا، ويعد عام 1937 بداية النشأة الرسمية للإخوان في سورية، عندما قاموا بتأسيس أول مركز مرخص للجماعة في حلب تحت اسم "دار الأرقم"، وكان من أبرز المؤسسين عمر الأميري، وعبدالقادر السبسبي، وأحمد بنقسلي، وفؤاد القسطل، وعبد الوهاب التونجي، وسامي الأصيل، وفي حمص أُسست جمعية الرابطة الدينية، وكان سكرتيرها العام الدكتور مصطفى السباعي وفي 1939م، أُسست في حماة جمعية "الإخوان المسلمون"، وكان من أبرز مؤسسيها الشيخ محمَّد الحامد الحموي، وكان يرتبط بعلاقة قوية مع حسن البنا[88].

الرأي الآخر: فهو رأي الأستاذ إسحاق موسى الحسيني، والذي حدد التاريخ الفعلي لبدء الدعوة في سوريا بعام 1937م، حيث يقول: "نهض بالعمل للدعوة سنة 1937 بضعة عشر فردا من شباب الجامعة السورية وطلاب العلوم الشرعية، وأرادوا أن يتسموا باسم واحد، وأن تكون منظماتهم في مختلف البلدان مرتبطة بعضها ببعض رسميا".

وبالوقوف أمام الرأيين ندرك أن التوفيق بينهما ممكن، فمن الثابت أن جريدة الإخوان المسلمين في 21 من فبراير 1935م، نصت على أن للإخوان مندوبين في كثير من الأقطار الخارجية، وهم على صلة بمكتب الإرشاد العام، ويعملون معه على الوصول إلى الغاية التي تعمل لها جماعة الإخوان المسلمين، وذكرت من هذه الأقطار: الشام وفلسطين، من الثابت كذلك أن الشام استقبلت عضوي الإخوان المسلمين في مصر كل من عبد الرحمن الساعاتي ومحمَّد أسعد الحكيم موفدين من مكتب الإرشاد إلى سوريا ولبنان وفلسطين في 5/أغسطس 1935م، بهدف نشر الدعوة وتوضيح الفكرة الإخوانية في بلاد الشام

وحقيقة الأمر لقد ازدادت العلاقات والاتصالات بين إخوان مصر وسوريا،خلال العامين 1944و1945م، حيث تم تبادل الزيارات والوفود والبعثات التي أفادت كثيرًا في توحيد أساليب العمل، وتنسيق وجهات النظر العامة والخاصة، حتى أصبحت دعوة الإخوان في مصر اليوم دعامة معنوية عظيمة للإخوان في سوريا ولبنان" [89].

لكن في 18/12/1949م، قام العقيد فوزي سلو، بقيادة بانقلاب عسكري في 29/11/1951م، أيضا قام العقيد أديب الشيشكلي، بانقلاب آخر حيث اصدر قراره بإغلاق مراكز الإخوان المسلمين في سوريّة في 17/1/1952م، واعتقال قادتها في السجون، ومنع المظاهرات الطلابيّة، وأصدر مرسوماً حظر بموجبه على الطلاب ممارسة أي نشاط سياسي، ثم أصدر مرسوماً حلّ بموجبه جميع الأحزاب السياسيّة، تمهيداً لقيام الحزب الواحد، وفى 24/2/1954م، قام الرئيس هاشم الأتاسي بتمرد على الشيشكلي وكان الإخوان في طليعة القوى السياسيّة التي أيّدت انقلاب الأتاسي، ودخل دمشق، واستأنف سلطاته الدستوريّة كرئيس للجمهوريّة، ليعود الإخوان لممارسة نشاطهم بقوة، حيث عمل الدكتور مصطفى بن حسني السباعي، من مواليد حمص عام 1915م، درس في الأزهر، وهناك تعرف على حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، على توحيد الصفوف وتنظيم الإخوان في سورية حتى عام 1963م، وفي عام 1963م، استولى حزب العبث على السلطة، الذي شاركت فيه بعض القوى السياسية الاشتراكية والقومية، وسرعان ما اتهمهم الإخوان بالهيمنة وسيطرة الحزب الواحد على الحكم، وعقب سيطرة حافظ الأسد على السّلطة في عام 1970م، بدأ انحسار الإخوان في سورية من خلال إقرار التّعليم المختلط وإلغاء المدارس الشّرعية الخاصّة، وتسليم إداراتها للحزبيين، ووقف تعيين خريجي كليّة الشريعة كمدرسين، وتغيير

مناهج تعليم التربية الإسلامية، ونقل وتسريح أكثر من 500 مدرّس ثانوي وابتدائي دفعة واحدة من الإخوان وإخلاء قطاع التّعليم من الإخوان والمتديّنين[90].

ومنذ أواسط السبعينيات، بدأت جماعة الإخوان المسلمين، تشهد ميولاً نحو استخدام القوة والعنف في أساليب عملها، حيث أخذت تتكون بذور جماعات مسلحة داخل تنظيم الإخوان، أبرزها الجناح المسلح بقيادة مروان حديد الذي بدأ عمليات مسلحة في ذلك الوقت عبر اغتيالات وتفجيرات، فيما كان الإخوان يقومون بالتعبئة الدينية والسياسية ضد نظام البعث، وكلها أدت إلى توسيع العنف وتعميمه في أنحاء مختلفة من البلاد، وهنا قررت الجماعة المواجهة مع النظام في صيف 1979م، وفي ربيع عام 1979م، تمَّ شن حملة اعتقالات واسعة شملت عدداً من رموز الإخوان الذين شاركوا في عمليات اغتيال ضد قيادات في النظام الحاكم السوري، وكان لهذه الحملة دور كبير في تسريع الأحداث وتفجيرها، لينتقل الإخوان إلى المواجهة المباشرة والعنف مع النظام وقامت "الطليعة المقاتلة"، التي شكلت الجناح العسكري "لجماعة الإخوان المسلمين" بالهجوم على مدرسة المدفعية في 16/3/1979م، والتي قُتل فيها 35 طالباً عسكرياً ليصدر وزير الداخلية السوري بياناً اتهم فيه الإخوان المسلمين بالتورّط في الاغتيالات، وتنفيذ أحكام الإعدام ب15 متهما من شباب الإخوان المسلمين من خلال محكمة عرفية شُكّلت برئاسة فايز النوري، وبتاريخ 28/6/1979م، وردا على ذلك اتخذ مجلس شورى الجماعة الذي اجتمع خارج سورية عام 1979م، قراراً بالمواجهة وتعبئة القوى وحشد الطاقات لهذه المعركة. ولبّى الكثير من أبناء الجماعة وبداء العنف ضد النظام السوري[91].

وفي عام 1980م ألقى الرئيس السابق حافظ الأسد، خطاباً، في المؤتمر القطري الثالث عشر للحزب، والذي عُقد في دمشق في 1980م، "حيث اعتبر فيه الإخوان المسلمين ظاهرة من أخطر الظواهر، وهو ما يستدعي وضع خطّة لمحاربتهم قائلا "فالخطّة السياسية إزاء الإخوان المسلمين وأمثالهم لا يمكن أن تكون إلا خطّة استئصالية؛ أي خطة لا تكتفي بفضحهم ومحاربتهم سياسياً، فهذا النّوع من الحرب لا يؤثّر كثيراً في فعالياتهم... يجب أن نُطبّق بحقّهم خطّة هجوميّة، ليصدر بعد ذلك القانون رقم /49/ عام 1980م والذي نصّت مادّته الأولى على ما يلي:"يُعتبر مجرماً ويُعاقب بالإعدام كلّ منتسبٍ لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين".

وتعدُّ أحداث حماة عام 1982م، ذروة الصدام بين النظام السوري والجماعات الإسلامية المسلحة وأبرزها الطليعة المقاتلة، والتي قُتل نتيجتها عشرات الآلاف من الأشخاص في حماة وغيرها من المحافظات، وكانت النتائج السياسية والعسكرية لأحداث الثمانينيات بمثابة كارثة على البلاد وعلى المعارضة السورية، ولاسيما الإخوان المسلمين والجماعات المسلحة، وكان ذلك بين عوامل دفعت الجماعة للاختفاء من المسرح السياسي السوري، حيث غادر إلى المنافي من لم يقتل أو يسجن منهم بفعل الأحداث، وهكذا تحولت الجماعة إلى حزب في المنفى، لم تنجح جهود كثيرة لإعادة ترتيب أوضاعها مع النظام في دمشق أو عودة كوادره إلى العمل في سورية، وبعد أن ورث بشار الأسد الحكم عن أبيه بات همّ "الإخوان المسلمين"، العودة إلى أرض الوطن حيث قامت "حماس" و"الجماعة الإسلامية في لبنان"، وسماحة الشيخ يوسف القرضاوي، وغيرهم للقيام بعملية وساطة بين جماعة الإخوان المسلمين السورية والنظام السوري، حتى تتمكن الجماعة من العودة إلى ارض الوطن، لكن بشار الأسد لم يجد نفسه مضطراً للعفو عن الإخوان المسلمين والسماح لهم بالعودة[92].

المبحث الثاني
الحركات الإسلامية وعلاقتها مع أمريكا

إنَّ الحركة الإسلامية في نشأتها منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928م، حيث أنها لم تعرف حالة العداء الجذري لأمريكا والوعي بها باعتبارها الخطر الإستراتيجي على الأمة كما استقرت في الوعي الإسلامي الحركي والشعبي لاحقا وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، لقد كان الوعي الإسلامي في مرحلة النشأة مسكونا بالعداء إما لقوى الاستعمار الغربي التقليدية، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وهما من كانتا تقتسمان النفوذ والهيمنة على معظم أرجاء الوطن العربي والإسلامي، أو للقوى التي كانت ترى فيها تهديدا لعقيدة الأمة وأخلاقها مثل الصليبية والشيوعية، وقد اتفق ذلك في شأن القوى التي جمعت بين الخطرين وهي المشروع الصهيوني في أرض فلسطين.

لقد كان ينظر إليها كخصم محتمل ومنتظر لقوى الاستعمار التقليدية خاصة حين بدا حضورها في المنطقة كأنه على حساب هذه القوى؛ كما فهم البعض الإنذار الأمريكي لقوى العدوان الثلاثي على مصر: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وكان إضافة إلى ما سبق، الوعي الإسلامي قد أصيب سريعا بعطب انفصل معه المشروع الصهيوني عن الإرادة الغربية والأمريكية خاصة؛ فصارت الحركة الإسلامية تنظر إلى الصهيونية كأصل ومحرك لأمريكا وليس أداة لها، وهو ما كان مسئولا بدوره عن تواري الولايات المتحدة عن صدارة مشهد العداء الإسلامي لتحل إسرائيل محلها برغم أنها كانت وستبقى أداة في يد المشروع الإمبراطوري الأمريكي وارث المشروع الاستعماري الغربي في المنطقة.

إنَّ بدايات العداء وتناميه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية قام على أنقاض المشروع القومي الذي بدأ يتهاوى بعد هزيمة حزيران عام 1967م، حيث إن الحركة الإسلامية لم تستطع إلغاءه تماما

أو القفز على ما وجد من تغييرات في وعي الشارع العربي والإسلامي، فكان أن تمثلت كثيراً من أطروحاته وأعادت إنتاجها بصياغات إسلامية، وكان مما ورثته الحركة الإسلامية عن المشروع القومي ميراث العداء للغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، والذي كان قد تراكم واستقر بخاصة إبان المد الناصري بحيث لم يعد ممكنا حتى للحركة الإسلامية الصاعدة على أنقاض القومية تجاوزه أو النجاة من تأثيره.

بدأت فعليا الولايات المتحدة الأمريكية في الدخول المباشر في المنطقة ومن ثم التورط في قضاياها ومعادلات الصراع فيها، ومن ثم كانت الأرض ممهدة لأن يتشبع الوعي الإسلامي الحركي الجديد بدءاً من السبعينيات بالعداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت هناك محطات مهمة تزيد يوما فيوم من ميراث العداء والكراهية تجاه "الغرب" الذي كانت صورته تتحدد يوما فيوما باعتباره "أمريكا" دون بقية البلدان والقوى الغربية، وكانت البداية المباشرة من حرب تشرين أول 1973م، وما تلاها من مفاوضات السلام والتي برز فيها الدور الأمريكي كراعٍ رسمي للدولة العبرية ومسئول عن حمايتها حتى لو اقتضى الأمر بناء جسور إمداد حربية مباشرة تحول دون هزيمتها، ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران 1979م، حيث بدت فيها أمريكا داعمة لأنظمة الاستبداد والقهر ضد شعوبها، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م، ومجازره الوحشية وأبرزها صبرا وشاتيلا، ثم اندلاع انتفاضة أطفال الحجارة في فلسطين عام 1987م، التي فضحت أمام العالم الهمجية الصهيونية المدعومة من قبل أمريكا أن حرب الخليج الثانية 1992م، كانت المحطة الحاسمة لما عرف بالتحالف الدولي لتحرير الكويت بقيادة أمريكا، لقد كانت حرب تحرير الكويت أول مواجهة صريحة ومباشرة وواسعة بين الأمة الإسلامية وبين أمريكا، ومن ثم كانت النقطة الفاصلة التي جعلت أمريكا تنفرد تماما في الوعي الحركي الإسلامي بمنزلة العدو الأول للأمة الإسلامية ليتأكد بحقها وصف "الشيطان الأكبر" الذي أطلقه عليها زعيم الثورة الإيرانية آية الله الخميني، وكان مما ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989م، وأفول الشيوعية التي ظلت تحتل طيلة عمر الحركة الإسلامية مرتبة متقدمة عن الغرب في سلم الأعداء.

لقد استقر العداء لأمريكا في الوعي الحركي الإسلامي ومنه انتقل إلى الشارع الإسلامي،أو جرت عملية بتأثير متبادل بينهما، ولم يختتم القرن العشرون إلا بحالة عداء غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي توجت بإعلان قيام تنظيم القاعدة الذي تحدد مشروعه في الحرب ضد أمريكا بطول العالم وعرضه[93].

افتتحت القاعدة القرن الجديد بهجمات سبتمبر/أيلول 2001م، التي كانت أكبر ضربة تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها وفي عقر دارها، وكان واضحا من ردود الفعل في العالم الإسلامي أن مشاعر العداء والغضب كانت من القوة والكثافة بحيث غطت تماماً على أصوات "إسلامية" أعلنت رفضها المبدئي لمثل هذا النوع من العمليات إضافة إلى رفضها لتنصيب القاعدة ممثلا للحركات الإسلامية في تحديد موقف الإسلاميين من الغرب.

إنَّ الحديث عن الحركات الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، حديث يمتد ليشمل مساحة في التاريخ كما انه لا يقف عند حدود الجغرافية، بل يتعداهما، أنه يشمل قضية معقدة ومركبة إنه حديث الماضي والواقع والتطور وأساليب العمل والمستقبل[94].

لقد كان العنوان الرئيسي للإدارة الأمريكية بعيد حدوث الهجمات هو مصطلح الإرهاب الإسلامي وهذا فضلا عن سلوكها ونجاحاته في منطقة الشرق الأوسط، إلا انه من الصحيح أيضا القول بانعكاسات هذه الأحداث على الحركة الإسلامية سواء في علاقاتها بمجتمعاتها أو علاقاتها بالعالم، وعلى مسار الحركات الإسلامية أن أحداث 11 سبتمبر وما تلاها تشكل محطة مفصلية هامة،سيكون لها ما بعدها في التأثير على الحركات الإسلامية أو في علاقاتها بالغرب، وضمن هذا المنظور، فإنه يمكن إجمال أهم الانعكاسات الداخلية لإحداث 11 سبتمبر على الحركات الإسلامية، من خلال الانعكاسات السلبية، والانعكاسات الإيجابية[95].

المطلب الأول: الانعكاسات السلبية

1 - مشكلة تعريف وتصنيف الحركات الإسلامية

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر سيطر على معظم أرجاء العالم فهم مغلوط ومشوش فرض نفسه، وخاصة في القسم الغربي منه، أدى إلى نشوء غموض كبير في تعريف المقصود بمصطلح "الحركات الإسلامية" ونتيجة لذلك وعلى الرغم من كثرة الدراسات والمقالات التي عالجت جوانب مختلفة لتلك الحركات، وعلى تعدد المساهمات المختلفة في تلك المعالجة فقد سلك كل منها نهجه الخاص في تسمية وتصنيف مكونات تلك الحركات المتعددة هي أيضا، هذا الأمر أدى إلى إصابة القاموس ألمفهومي الخاص بالحركات الإسلامية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحالة

من الانضباط المنهجي والمعرفي، وسوء التقدير، ففي الكتابات العربية نجد: السلفية والأصولية والإرهابية والمتطرفة والإسلاموية والمتشددة، وتزداد المشكلة في اللغات الأجنبية، مثل الفرنسية الانجليزية، واللتان تتضمنان ترسانة ضخمة أخرى من المصطلحات والتصنيفات، كما لا يخفى ما يكمن وراء هذه المطبات والتصنيفات ومن الخيارات التقييمية لواضعيها ومروجيها ويظل يشوبه بعض الغموض، خصوصا في مرحلة التحديد ألمفاهيمي، والتي تحمل الكثير من الضبابيـة من خلال الاستعمال المكثف للعديد من المفاهيـم المختلفة الدلالات في مواضع متقاربة، كما هو الشأن بالنسبة لمفاهيم من مثل: حركات إسلامية أو إسلاموية، أصوليـة، سلفيـة، راديكالية إسلامية، إسلام سياسـي، إلى غير ذلك، الأمر الذي يوحي بأن لها نفس المعاني، غير أن الأمر ليس كذلك تماما[96].

2- تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها

يعدُّ تهميش الحركات الإسلامية والتضييق عليها عقب أحداث 11 سبتمبر سمة رئيسية تحكم جل وأغلب هذه الحركات، ان حالة الحصار والهيمنة والتبعية المفروضة من الدولة عليها أصبحت تميز حاضر هذه الحركات، وصلت إلى حد استخدام أجهزة الإعلام وأساليب الملاحقة الأمنية ضدها؛ لتشويه صورتها والتعتيم على أهدافها ومحاولة القضاء عليها أو تحجيم نشاطها ،فأضعفت قدراتها على الكسب والتحرك بين أوساط الجماهير[97].

3- اعتقالات ومطاردات لقيادات وناشطي الحركات الإسلامية

بفعل الامتلاءات الخارجية نجد إن معظم دول الشرق الأوسط أصبحت تضيق على الحركات الإسلامية بل قد تجرأت بعد هجمات الحادي من سبتمبر على مساومة أعضاء ومنتسبي الحركات الإسلامية في جملة الحقوق من نزع الجنسية وبيروقراطية صريحة في استخراج أدنى الوثائق مثل جواز السفر أو حتى المساومة في بعض أهالي أعضاء هذه الحركات، ففي مصر مثلا هذه الاعتقالات والمواجهات تمت في الوقت الذي قامت فيه أجهزة الأمن بضوء أخضر من النظام السياسي بتشجيع عمليات التوبة السياسية أو المراجعة الفكرية الواسعة التي قام بها قادة الجماعة الإسلامية التي كانت متشددة وانتهى الأمر بالإفراج عن حوالي ثلاثة ألاف منهم في شهري سبتمبر وأكتوبر سنة 2003م، الأمر الذي أثار تساؤلات المراقبين بمدى جدية النظام السياسي في التعامل مع الحركات الإسلامية المؤثرة في الساحة[98].

4 - تغيير أسماء الحركات الإسلامية عند طلب الترخيص للعمل

ولهذا فقد قررت بعض الحركات بمثابة تبديل أسمائها باعتبار أن الاسم يعدُّ مظهراً خارجياً، لا يؤثر تبديله على المضمون والتنازل عن الاسم لا يعني التنازل عن المنهج، إضافة إلى أن بعض الحكومات اشترطت تغيير اسم الحركة عند طلبها رخصة العمل السياسي العلني، وهذا على الرغم من أهمية الاسم الذي يعبر عن دلالة منهجية في الخطة السياسية للحركة الإسلامية، لكن لا مناص لهذه الحركات من الاستجابة المشروطة بفعل أولوية العمل السياسي والدعوي لهاته الحركات[99].

5 - الانهزامية التي ظهرت على الحركات الإسلامية

إن الحركات الإسلامية التي استجابت لمطلب تغيير الاسم قد بقيت في الساحة السياسية، أما التي لم تبدل اسمها فقد اختارت، أما العزلة والابتعاد عن البيئة التي تعيش فيها، أو السيطرة على اكبر جزء من محيطها، أو أنها تكييف مع ضغوط المحيط بالفضل ما يحقق لها الاستمرارية في العمل السياسي[100].

6 - عدم الاعتراف ببعض الحركات الإسلامية

لا تزال بعض الدول ترفض حتى الاعتراف الرسمي بنشاط بعض الحركات الإسلامية رغم أنه من البديهي المشاركة في اللعبة السياسية، ففي مصر مثلا لا يزال حرمان القوى والجماعات السياسية ذات الطابع الإسلامي من حق الحصول على حزب علني وقانوني، وبديهي أن تلك القوى تملك رصيدا هو الأكبر في الشارع المصري وبالتالي فإن حجبها على الشرعية يساهم في عدم تطور الحياة السياسية المصرية[101].

7 - الحيلولة دون وصول الإسلاميين إلى السلطة

إن فكرة المشاركة في السلطة من قبل أي جماعة سياسية تقبل أصول اللعبة السياسية هو مطلب عادي لا شيء يشوبه. ووصول الإسلاميين إلى السلطة هو أمر طبيعي كذلك لكن حرمانهم من الوصول إلى السلطة بوسائل متعددة منذ نشأت تلك الحركات كان جريمة ضد الشرعية وضد رغبة الناس وضد مبادئ القانون لكن تجذَّر هذا الحرمان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتمر الحيلولة دونه بكل الوسائل بما فيها القهر والقمع والمنع والتعذيب والسجون والدعاية السوداء،

غير أن بوادر الانفراج هي التي تسمح للإسلاميين من المشاركة في السلطة غير أن هذا السماح ليس بريء بل هو مؤامرة لتوريطهم وإضعاف قوتهم[102].

8 - تشتت العمل الإسلامي

بفعل هذه الأحداث عكفت جل الحركات الإسلامية الشرق الأوسطية على الانشغال بهمومها الداخلية مما أدى إلى تشتت العمل الإسلامي في شتى هذه البلدان وظهور ما يسمى بالقطرية في العمل السياسي الإسلامي عكس ما ينبغي أن يكون على افتراض أن مرجعية العمل الإسلامي المشترك والقضية الجوهرية المتمثلة في القضية الفلسطينية توحدهم هذا الأمر الذي أدى إلى ضعف وانكماش حجم الاتصالات وعدم وجود تنسيق فعال بينها.

9 - بعض الإشكالات المنهجية على مستوى الفكر والممارسة

يمكن القول بأن هذه الإشكالات لم تكن وليدة الهجمات ولكنها تجذَّرت بعدها فلم تحسم بعد الحركات الإسلامية المعتدلة على مستوى الفكر والممارسة في ست مساحات غامضة وهي: الشريعة الإسلامية، واستخدام العنف، والتعددية السياسية، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة، والأقليات الدينية، رغم المشاركة السلمية لأغلب الأحزاب الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي في العملية الانتخابية، إلا أنها ما زالت تتهم بمعارضتها لمفهوم التعددية السياسية، ويرجع ذلك إلى تخوف الحكومات من استخدام تلك الجماعات للانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، ثم الانقلاب عليها[103].

10 - تشويه صورة الحركة الإسلامية من خلال الإعلام و تأليب الرأي العام الوطني ضدها

لقد استطاعت أغلب الأنظمة السياسية الشرق أوسطية بما لديها من إمكانات أن تعمل على تحويل النظرة المجتمعية نحو الحركة الإسلامية من نظرة الأمل المنشود في تحقيق الإصلاح وإشاعة العدالة الاجتماعية إلى نظرة استغلال الدين الإسلامي لتحقيق مأرب شخصية وإعتبار الحركة الإسلامية هي الوابل و التي جرت إلى الوضع الكارثي الذي آل إليه الشرق الأوسط وذلك من خلال:[104]

1- أن عامة الحركات الدينية هي حركات سياسية لبست ثوب الدين لتغطية عملها كما أنها استخدمت الدين لتحقيق أهدافها السياسية في تسلم الحكم نظرا لما للدين من أثر كبير في نفوس المسلمين.

2- أن الحركات الإسلامية ظاهرة طائفية فهي مع الانقسام والفتنة وإثارة الخلافات في كثير من الأحيان.

3- تتسم الحركات الدينية بالانعزال ورفض الحوار والديمقراطية، وعدم احترام الرأي الآخر، وتغليب أسلوب الصراع والتناحر على أسلوب الحوار، وإيثار الجمود الفكري الذي يشل الحياة وحركتها ويقيد الفكر الجديد و يحصره واعتبار تطور العصر علمياً وتقنياً كفراً ولذلك فقدت الاجتهاد والانفتاح.

11 - انتهاك حقوق الإنسان – خاصة الإسلاميين منهم

إذا كانت بعض الدول الشرق أوسطية والتي وضعت قوانين وطنية ضد الإرهاب بعد تفجيرات 11 سبتمبر استجابة لقرارات أمريكا الصارمة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب فقد سارعت معظم هذه الدول إلى إعلان إدانتها للإرهاب وتحديد مواقفها التي تراوحت بين تأييد الحرب المعلنة من طرف واشنطن بشروط والتحالف المطلق مع أمريكا؛ هذه الإجراءات الإدارية والبوليسية والقضائية ترمي إلى حد من نشاط الجماعات الإرهابية بقطع مصادر تمويلها وقرارات تجميد ومنع استغلال كل الأرصدة المشكوك فيها ومراقبة الحدود وتنقل الأشخاص والاتصالات بينهم لاسيما عن طريق الإنترنت الشيء الذي انعكس سلباً على احترام قواعد حقوق الإنسان والالتزامات الدولية لمختلف البلدان في هذا المجال ولعل الإسلاميين كانوا الأكثر تضررا بهذه الإجراءات، حتى وإن كان الهدف هو الأمن الداخلي ومحاربة الإرهاب، فإنه يبقى من الصعب التوفيق في الواقع بين حقوق الإنسان التي هي عالمية، والإجراءات المتخذة على مستوى القطري لضمان امن وسلامة الدولة.

12- قصم مشروع الحركات الإسلامية

على اعتبار أن بوش قد أعلن أن العراق و إيران وكوريا الشمالية تشكل محور الشر في العالم وأعلن عن سياسته الصريحة بأن النظام في العراق لابد أن يتغير وأنه يتوعد كل الدول التي

تهدد الولايات المتحدة الأمريكية فيه دعوة صريحة إلى تواري الحركات الإسلامية باعتبارها هي الوحيدة التي تملك مشروعا مناهضا للقيم الأمريكية[105].

وقد حدث هذا فعلاً يوم ارتمت الدول في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها إلى مكافحة الإرهاب بإعطائها الدعم اللامتناهي والذي تبلور فيما بعد بشكل مضايقات على الحركات وجعلها في اللائحة السوداء، أضف إلى ذلك أن هؤلاء الإسلاميين هم ضد الحادثة والتطور ذلك أنهم يدعون إلى الرجعية في عصر السرعة والمعلومات والتقدم كما أنهم لا يصلحون للحكم بسبب نقصهم في الكفاءة الإدارية والقيادية وأنهم لا يعرفون سوى العبادات والحلال والحرام؛ ومن ثم فإن وصولهم إلى الحكم سيحدث ما يسمى بـ" الانقلابية المجتمعية" من خلال المظهرية ونظام الحكم، هذه الأحداث أيضاً كانت لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي لدول العالم الإسلامي التي كانت تنعم بالاستقرار وأصبحت مهددة بالعنف من طرف جماعات متطرفة نتيجة مواقف هذه الدول من الحرب الأمريكية على الإرهاب، ويمكن اعتبار أن هذه الآثار هي أهم الانعكاسات السلبية الداخلية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الانعكاسات الإيجابية

غير أنَّه في النقيض هناك من الانعكاسات ما هو إيجابي جرَّاء هذه الحركات وهي كالتالي[106]:

1- كسب الحركات الإسلامية لأعضاء جدد في صفوفها:

شكلت الأوضاع القومية دافعا للحركات الإسلامية والقومية على حد سواء جراء هذه الأحداث لكي تتحرك لمواجهة هذه المخططات المعادية، كما أن الأوضاع الدولية وتفرد القطب الأمريكي بالهيمنة على العالم، والتزام الولايات المتحدة المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني انصياع الأنظمة القطرية للإدارة الأمريكية والرضوخ لها وبفعل التصنيف المغلوط لجل الحركات الإسلامية دون التمييز بين معتدل وتحددي وإرهابي شكل دافعاً قوياً للحركات الإسلامية أن تكتسب أعضاء جدد وتدفع بهم إلى ميدان العمل السياسي من أجل المشروع الإسلامي ضد أهداف الإدارة الغربية ومحاولة طمس الشخصية الإسلامية[107].

2- إمكانية مشاركة الإسلاميين في السلطة:

إن الحركات الإسلامية تعتبر الامتداد الطبيعي لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والتي كانت إسلامية الجوهر والسلوك فهي تعتبر استجابة طبيعية على حالة الاستعمار، فالحركات الإسلامية تعتبر كذلك طريقا للمسوق الحضاري والخروج من حالة التخلف وتحقيق الحرية والتحرر والعدل الاجتماعي وهي بحكم تكوينها وبحكم وجدان الناس صاحبة البرنامج الأكثر قبولا والأكثر قدرة على مواجهة مختلف التحديات، وهو الأمر يبرر بحث الناس عن الطريق الإسلامي كحل لم يعد هناك بديل عنه؛ وهذا ما يرجح ويزكي فكرة مشاركة الإسلاميين في السلطة أو حتى الحكم منفردين، كما أن الحركات الإسلامية أصبحت أهم قوى سياسية في أغلب مجتمعات الشرق الأوسط، حيث يرى الباحثون أن الإسلاميين "المعتدلين" أصبحوا الأنشط في الدفاع عن الديمقراطية؛ لأنهم بدونها لا يمكنهم تحقيق النجاح السياسي[108].

3- انتقال الحركات الإسلامية من موقف دفاعي إلى موقف هجومي

بسبب جملة الانعكاسات والارتدادات التي طالت الحركة الإسلامية بفعل هذه الأحداث فلقد كان هذا دافع للحركات الإسلامية إلى إستعادة ثقتها بنفسها وانتقلت من موقف دفاعي إلى موقف هجومي بفضل تطور القضايا التي رسمت علامات حركتها، كالإصلاحات التربوية والتنديدات الأخلاقية والانتقادات السياسية عبر المساجد والمؤسسات والأحزاب السياسية أصبح خطاب الحركات الإسلامية يمتلك في داخله قدرة جبارة على المواجهة والتشكّل والمعالجة والمعاصرة بمعنى إمكانية أن يطرح نفسه في مقابل ما هو مطروح من خطابات منافساً بثقة، ومهاجماً بثقة ومتحدياً بثقة، أن التأكيد علـى أن الحركة الإسلامية هي الحامل الوحيد لمشروع الدولة الإسلامية يؤكد إن مشروع الدولة الإسلامية (تحكيم الشريعة) لم يغب عن وعي المسلمين في أي مرحلة من تاريخهم، غاية الأمر أنه وبعد غلبة المشروع (التحديثي) بدا وكأن هذا المشروع قد أصبح من اختصاص تيارات بعينهـا موصولا بمؤثرات ممتدة على مساحة العالم الإسلامي[109].

4- الغربلة الحاصلة في أعضاء الحركة الإسلامية

إن تجارب الحركات الإسلامية في الانخراط في العملية السياسية أسفرت عن نتائج كارثية، بل إن المتابع لتلك التجارب يدرك أن هذه التجارب قد بينت وكشفت الوجه الحقيقي لأعضاء الحركة الإسلامية وآثار هذه التجارب على مشروع الأمة النهضوي وما مدى إسهام هؤلاء الأعضاء في خدمة أو عرقلة هذا المشروع وبموجبه تم غربلة المعتدلين الحقيقيين من الانتهازيين والمتطرفين

الذين يتخفون خلف غلاف الاعتدال، فضلا عن تمييز العلمانيين الليبراليين عن العلمانيين التسلطيين[110].

ثمَّ جاءت الحروب الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي والتدخل المباشر في الشئون الداخلية بما في ذلك تغيير مناهج التعليم والثقافة الدينية لتؤجج حالة العداء والكراهية ولتصل إلى وضع غير مسبوق حتى في دول ظلت وما زالت تصنف باعتبارها صديقة لأمريكا.

وفي السياق نرصد على سبيل المثال قبول الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان المسلمون) المشاركة في العملية السياسية تحت الرعاية الأمريكية مخالفاً لموقف أهل السنة وعموم الشارع العربي والإسلامي، ودخول الإخوان المسلمين السوريين في التحالف المعارض المدعوم أمريكيا لإسقاط النظام السوري، وعدم اعتراض قيادة التنظيم الدولي للإخوان أو تنظيماتهم القطرية على موقف الإخوان العراقيين ثم السوريين، ثم قبول جماعة الإخوان المصرية وهي الجماعة الأم والأكبر بعلاقات مباشرة كانت ترفضها من قبل مع الإدارة الأمريكية، وصدور تصريحات متفرقة من مرشدها ثم رئيس القسم السياسي بها تتعهد الالتزام مستقبلا باتفاقيات السلام مع إسرائيل، وغير ذلك من المواقف والتصريحات والإشارات التي تسير في هذا الاتجاه فضلا عن التوجه العام للجماعة الذي لا يتجاوز الإعلان عن رفض السياسات الأمريكية بالعراق والمنطقة، وربما يكتمل المشهد بالتوقف عند الحديث المتصاعد داخل الأوساط الإسلامية بأهمية دراسة نموذج حزب العدالة والتنمية التركي الذي يرتبط بعلاقات وثيقة بالإدارة الأمريكية، والاهتمام الإسلامي بإمكانية تعميمه، وهو ما يبدو أن نظيره المغربي مرشح لتكراره وهو الحزب الذي كرمت بعض المؤسسات الأمريكية رئيسه سعد الدين العثماني ومنحته جائزة المسلم الديمقراطي[111].

إن تشريح الموقف الإسلامي في التصور يعتبر من الصعوبة بمكان الجزم بتقدير حجم هذا التغير أو مداه على وجه الدقة واليقين، ولكن يمكن القول بأن أي علاقة مستقبلية بين حركات الإسلام السياسي والولايات المتحدة ستتحدد وفق ثلاثة مستويات يمكن التمييز بينها:

المستوى الأول: يتعلق بتعريف العمل السياسي الإسلامي وما يحتمله من تمييزٍ داخله بين السياسة بالمعنى العام وبينها بالمعنى الحزبي التنافسي.

المستوى الثاني: فهو يتصل بمدى التأثر بالتجزئة والقطرية في العمل الإسلامي وانعكاس ذلك على الرؤية الأممية الإسلامية.

المستوى الثالث: فهو يتصل بموقع كل حركة داخل الأمة الإسلامية وما تفرضه عليها من مسئوليات ومن ثم فهو يميز بين إسلاميي المركز وإسلاميي الأطراف.

إن ثمة فارقاً كبيراً بين الحركات والتنظيمات الإسلامية التي مارست وتمارس العمل السياسي بمعناه العام الذي يعني الاهتمام بقضايا الشأن العام والتفاعل معها بما يحقق مصلحة الأمة أو كأداة للتدافع ألقيمي والحضاري مع القوى العلمانية والمعارضة للمشروع الإسلامي، وبين نظيرتها التي تشتغل بالسياسة بالمعنى الحزبي التنافسي المباشر فتحل فيها طرفا ضمن جملة أطراف أخرى.

إنه يبدو أن الحركات والتنظيمات التي تنتمي للنوع الثاني (الحزبي التنافسي) هي الأقرب في إمكانية مراجعة نظرتها؛ ومن ثم موقفها من أمريكا ومشروعها في العالم؛ فالحزبية والتنافسية تنقل هذه الحركات والتنظيمات من كونها إطاراً مرجعياً حاضناً للشارع إلى فاعل سياسي حزبي ضمن آخرين في ماراثون تنافسي ضمن معادلة صراعية (بل صفرية أحيانا) يدفع به لبناء علاقات مع القوى المتنفذة إقليمياً ودولياً، والبحث عن دعمها لتقوية وضعها التنافسي في المعادلة السياسية الداخلية، وهو ما يعزز من مسلكيتها البرجماتية في التعامل مع الولايات المتحدة القطب الأوحد والأكثر تأثيراً في موازين القوى عالمياً وفي منطقتنا العربية، ولعل هذه المسلكية البرجماتية هي التي دفعت بتزايد النقاش في بعض القيادات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، فعلى سبيل المثال ذهب بعضها إلى صعوبة إنجاز إصلاح داخلي دون موافقة أمريكا ورضاها إن لم يكن تدخلها، وجعل فكرة الحوار معها غير مرفوضة مبدئيا كما كان الأمر في السابق، وما سبق له صلة بمستوى آخر من التحليل يتصل بمدى تأثر الحركات والتنظيمات الإسلامية بالأطروحات القطرية ودرجة استيعابها في منطق التجزئة وتحولها من الطرح ألأممي الطامح لوحدة الأمة إلى طرح وطني قطري لا يرى على الأرض أبعد من حدود القطر الذي يصارع على سلطته حتى لو لم يصرح بذلك.

إنه أصبح من المؤكد أن الحركات والتنظيمات التي اقتربت من صيغة الأحزاب الوطنية في إطار دولة التجزئة القطرية صارت أكثر انشغالا باليومي والآني وبقضايا التدبير السياسي

والمعيشي وما تفرضه من صراعات أو تجرُّه من مساومات ومن ثم أصبحت أكثر ابتعاداً عن قضايا الأمة محل الاتفاق والإجماع، ومن ثم يصبح هذا النوع من الحركات والتنظيمات الأكثر قابلية للاقتراب من أمريكا والسعي للتفاهم معها في التفاصيل والقضايا الفرعية التي لا تتصل بشكل مباشر بمواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة ولا تتطلب الاصطدام معه صراحة.

وفي هذا الصدد، تبدو التنظيمات الإسلامية القطرية التي ترتبط بالإخوان أو تنتمي إلى نفس مدرستها والتي قطعت شوطاً واسعاً في العمل الحزبي والتنافس على المجالس المحلية والبرلمانية، أو التي دخلت تحالفات مع السلطة هي الأقرب إلى التفاهم والحوار مع الولايات المتحدة خاصة بعدما صارت أهم قوى المعارضة في بلدانها بعكس التيارات السلفية على اختلاف بينها التي لم تدخل بعد اللعبة السياسية التنافسية المفعول الجغرافي السياسي بين المركز والأطراف.

المستوى الثالث والأخير، الذي سيتحدد وفقه مستقبل علاقة الحركات الإسلامية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو الذي نميز فيه بين حركات المركز وحركات الأطراف ومدى ارتباط كل منها بقضايا الأمة المصيرية ووعيها بدورها وموقعها منها وعلى رأس هذه القضايا قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني.

إن موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر لن يبعد كثيرا عن موقف الدولة المصرية نفسها؛ فهي في أسوأ ظروفها ستظل في بنائها العميق على وعي بالدور والمسئولية التاريخية في قيادة الأمة والتصدي لقضاياها الكبرى وفي مقدمتها فلسطين حتى لو تراجعت عن القيام بحق ذلك الدور وتلك المسئولية، وهو ما ينطبق بشكل كبير على الإخوان المسلمين المصريين الذين يصعب إن لم يكن يستحيل تصور قفزهم على ما تأسس بحقهم لدى الفصائل الإسلامية المختلفة، فما زالت الشرعية التاريخية حاضرة، وما زال الدور التاريخي ماثلاً بل فاعلاً في بناء مواقفها من القضايا الكبرى، وما جاز في حق التنظيمات الإخوانية في الأطراف لا يمكن تعميمه أو تحديدا تنزيله على الجماعة الأم ومركز الحركة الإسلامية ومهد ميلادها[112].

المطلب الثالث: الرؤية الأميركية للإسلام السياسي بعد الربيع العربي

لم يكن موقف الولايات المتحدة واحداً تجاه ثورات الربيع العربي، ويكفي النظر إلى تدخلها في ليبيا لمصلحة إسقاط نظام القذافي، وامتناعها عن التدخل الحاسم في الموضوع السوري لمعرفة حالة

التباين الحاد في الموقفين، بينما شجعت وصول الإخوان المسلمين في مصر، وأبدت اهتماما قليلا فيما يخص اليمن، وفي خضم مواقفها المتباينة يلعب الموقف من الإسلاميين دوراً حاسماً، مستندة في ذلك إلى خبراتها السابقة التي تراكمت بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 2001م.

إن الولايات المتحدة لم تمانع وجود دور بارز للقوى المسلحة الشيعية في العراق قبل خروجها منه أو بعده، ولم تنظر إلى تلك المليشيات على أنها تمثل إرهابا إسلاميا، وهو الأمر الذي لا بدَّ من النظر إليه بشكلٍ جدي في تحليل الموقف الأميركي، إذ إن التوافق الأميركي-الإيراني في العراق لعب دورا مهما في التمهيد لانسحاب القوات الأميركية من العراق، على الرغم من معرفة الأمريكيين بأنه لا يمكن الاعتماد على الجيش العراقي في إحلال السلم الأهلي، وأن إيران ستميل إلى استخدام الميليشيات الطائفية كرديف وبديل للجيش العراقي في ضبط الأمن في العراق، ولبسط نفوذها فيه[113].

إن الولايات المتحدة تدرك أن الإخوان المسلمين سيستفيدون من "الربيع العربي"، بوصفهم القوة السياسية الأكثر تنظيما، خصوصا مع غياب قوى مدنية وسياسية منظمة بشكل جيد، أو تمتلك امتدادات جماهيرية وازنة، ولكنها تعرف في المقابل أنهم لن يتمكنوا لوحدهم من قيادة المرحلة المقبلة، وقد أفسحت المجال لدول إقليمية أن تساعد الإخوان في مهماتهم الجديدة، وتحديدا تركيا، بما تمثله من أنموذج ناجح لدى الشعوب الإسلامية، إضافة إلى وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم، وعلاقاته مع القيادات الإخوانية.

وأن الرؤية الأميركية استندت على موقف مفاده أن نجاح الإخوان المسلمين في الحكم سيسحب البساط من القوى الأكثر تطرفا، وسيضع الإخوان المسلمين في تجربة الحكم، حيث ستكون أمامهم مهمات لها علاقة بالواقع الاجتماعي-الاقتصادي، في بلدان تعاني من مشكلات مزمنة، وهو ما يعني أنهم سيتعاونون مع الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وسيضطرون إلى أن يكونوا أكثر انفتاحا تجاه القوى الأخرى، وأقل تشنجا من الناحية الأيديولوجية[114].

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدخال الإسلام السياسي في معترك السياسة اليومية، والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الشعارات الكبرى المناهضة لأميركا والغرب، وجعل الإخوان المسلمين يقومون بعملية ضبط القوى الجهادية، وهو ما يعني تحويل الصراع بين الإسلام الجهادي

وأميركا إلى صراع إسلامي- إسلامي، وهو ما سيقلل الأعباء المباشرة عن كاهل الولايات المتحدة، ويخفف من نسبة التهديدات الأمنية المحتملة ضد أهداف أميركية، ومن ثم تحويل طريق المواجهة.

الولايات المتحدة الأميركية راقبت نشوء القوة الأكثر زخماً بعد "القاعدة"، وهي "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وقد تم تصنيف التنظيم من قبل مجلس الأمن تحت لائحة الإرهاب، في القرار رقم 2170، كما أنشأت تحالفا عسكريا لضرب أهداف للتنظيم، مع معرفتها الأكيدة بأن تلك الضربات الجوية لا تستطيع هزم التنظيم وإنهائه، ما يعني أن مهمة دحر التنظيم ستكون ملقاة على عاتق قوى محلية في العراق وسورية[115].

إن إعلان "داعش" نيته إقامة خلافة إسلامية في العراق والشام، وعدم اعترافه بالحدود بين البلدين، وانتهاجها سلوكا تكفيريا ضد القوى المقاتلة الأخرى، ما يعني أن مهمات هذا التنظيم هي إيجاد مساحة جغرافية متصلة بين العراق وسورية وذلك ليقيم عليها خلافته، عبر أيديولوجيتها المتطرفة وسلاحها الإعلامي من استقطاب مقاتلين محليين، إضافة إلى أعداد كبيرة من المقاتلين العرب والأجانب[10]، وما هو مهم بالنسبة إلى الأمريكيين أن معارك التنظيم الأساسية أنها محددة جغرافيا، وأن قتاله بات معركة مشتركة بين قوى عديدة، ومنها قوى متناقضة في الأهداف والمصالح.

إن الشكل المتوحش الذي طرحه تنظيم "داعش" جعل من فكرة التطرف الإسلامي فكرة بلا هدف سياسي، وعبثية في الوقت نفسه، فإذا كانت أهداف "القاعدة" سابقاً مصممة للنيل من أميركا والقوى الغربية الداعمة للأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط، ما جعل جزءاً من الجمهور الإسلامي يتعاطف مع "القاعدة"؛ نظراً لما كانت تمثله الولايات المتحدة لدى الكثيرين من أبناء المجتمعات المسلمة، بوصفها عدوة لتلك المجتمعات، فإن "داعش" وضع المجتمعات المسلمة، وليس فقط الإسلام السياسي، في حالة من الذهول أمام ما يمكن أن تعنيه حالة تطبيق "الشريعة"، ولم يعد النقاش يدور حول صواب أسلوب "القاعدة" في محاربة الغرب، بل عن صوابية "الشريعة" وممثليها في إنشاء الدول، وإدارة الشأن العام في البلدان المسلمة.

إن سلوك الإدارة الأميركية العملي في الملفين العراقي والسوري يؤشر إلى مفاصل الرؤية الأميركية الجديدة في التعامل مع الإرهاب الإسلامي، من حيث إنها لا تهتم فعلياً بمآل الدولتين على المستوى السياسي المباشر، بل إن تحولهما إلى ساحتين للتطرف، ومرتعا للقوى الجهادية، من شأنه أن

يستنزف ''الفكرة الجهادية''، وأن يجعل من ''الجهاد'' أمراً قابلاً لإعادة النظر فيه من قبل المسلمين أنفسهم، وجعلهم يتذوقون من ويلاته كما تذوقت أميركا في أيلول/ سبتمبر 2001، وجعل الدول الإقليمية الداعمة له في موقع ضعيف، ودفعها إلى سن قوانين محلية لمكافحة الإرهاب والتطرف، وملاحقة الممولين من الدول العربية والإسلامية، وإذا كان صحيحا أن عدم إيجاد حلول سياسية في العراق وسورية قد أوقد نار الصراع المذهبي السني- الشيعي، فإن هذا الصراع في نهاية المطاف هو صراع بين مسلمين، وهو يسهم في أمرين معًا[116]:

1- إن هذا الصراع من شأنه أن يجعل الصراع في هذا القرن بين قوى إسلامية.

2- إن القوى المتطرفة سيتم استنزافها في صراعات مع محيطها المحلي والإقليمي وهو ما سيدفع إلى نشوء قوى أكثر اعتدالاً.

وفي هذا السياق للحرب التي تفترضها الولايات المتحدة بين القوى المتطرفة وقوى محلية، يمكن دفع القوى الإسلامية إلى حقل السياسة الواقعية؛ أي القبول بقواعد السياسة، وما يترتب عليها من تغيّرات تطال الأفكار والبنى التنظيمية، وإعادة بناء الأهداف انطلاقا من الأهداف المحلية، وليس عبر خلق أهداف عالمية، كما في أفكار وخطط تنظيم "القاعدة"[117].

لا يعني هذا بالطبع أن الإدارة الأميركية تعتقد أن اعتمادها على رؤية وسلوك جديدين سينهيان أي مخاطر محتملة ضد أهداف ومصالح أميركية وغربية، لكنها تسعى في إطار تحويل أهداف الجهاديين أنفسهم إلى الحد بشكل كبير من مخاطر عمليات إرهابية تطالها في الداخل، أو تطال مصالحها في الخارج، وجعل أي عمليات ممكنة مجرد عمليات فردية، وهي في العادة لا توقع ضحايا كثر، ولا تهدد مصالح حيوية.

وسياسياً، فإن موقف الإدارة الأميركية من الإرهاب الإسلامي ليس موقفاً أحادياً، بل إنه يطال الدول التي تعاني أزمات بنيوية، مثل أزمة الشرعية، أو التي يقوم عقدها الاجتماعي على تحالفٍ بين السلطات الحاكمة ورجال الدين، حيث أن الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد "الربيع العربي"، وظهور "داعش"، وغيرها من التنظيمات الإسلامية الجهادية، جعل الولايات المتحدة قادرة على إحداث ضغط أكبر على تلك الدول، من أجل إحداث تحولات في داخلها، بحكم أنها

مسؤولة أيضا عن نشوء التطرف الإسلامي، من حيث البيئة والقوانين، والنفوذ الكبير الذي تمتلكه المؤسسات الدينية[118].

إن جزءاً من أسباب السعي الأميركي نحو سيناريوهات أخرى في التعامل مع الإسلام السياسي، ومحاولة عزل الإسلام المتطرف، والجهادي، تقع ضمن حقل معرفة صناع القرار الأميركيين بأن المجتمع الأميركي، ودافعي الضرائب، لا يمكن أن يتحملوا خوض القوات الأميركية لحروب مفتوحة زمنياً، ومن غير المرجح لها أن تنتهي بالضربة القاضية، فثمة منابع عديدة غير المباشرة تغذي الإرهاب، ولا يمكن تجفيفها، ومنها الدول التي تستثمر في الإسلام السياسي، أو تلك الدول التي يمتلك فيها الدين، ورجال الشريعة، مكانة كبيرة، بل وحصانة من قبل السلطات الحاكمة.

وبناء عليه، فإن المواجهة الطويلة بين الولايات المتحدة الأميركية وبين الإرهاب الإسلامي تفرض عليها وضع سلة من الحلول التي تنتمي إلى عالم العلاقات السياسية، وحقل التنمية، بغية تأهيل الإسلام المعتدل كي يكون قادرًا على تقديم نموذج جاذب لمجتمعاته، وخصوصًا الأجيال الشابة، وقد اقترح في هذا المجال أن يتم توفير منصَّات للمعتدلين الإسلاميين؛ ليكونوا بديلاً عن الحركات المتطرفة[119].

الفصل الثاني

نشأة وتطور علاقة الإخوان المسلمين بالأردن

تقع جماعة الإخوان المسلمون ضمن الحركات الإسلامية المعتدلة، استنادا إلى نشاطها وأهدافها، ومبادئها تجاه القضايا التي ترتبط بالتشريعات التي تنظم شكل الحكم والقوانين التي يحكم بها المجتمع العربي الإسلامي، كذلك كل ما ينظم حياة الفرد المسلم، عبر ممارسة العمل السياسي في إطار النظم السياسية القائمة من خلال الأساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية للعمل السياسي، وممارسة العمل السياسي يكون بنسب مختلفة في الحياة السياسية ويخوض الانتخابات فيها، وتعد جماعة الإخوان المسلمون في مصر، وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وحركة النهضة في تونس، وحركة مجتمع السلم في الجزائر من أهم تلك الجماعات، إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا يمكن معرفة مدى العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، إلا بعد معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقة حيث مرت هذه العلاقة بعدة مراحل وكما يلي:

المطلب الأول: المرحلة من 1921- 1946م

لقد نشأة الحياة الحزبية في الأردن منذ نشوء الدولة الأردنية عام1921م، حيث كانت هذه الأحزاب ذات صفة عربية متأثرة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها المنطقة[120]، وكان من أهم ما تأثرت به هذه الأحزاب، القضية الفلسطينية، التي كانت عنوان النضال السياسي الوطني العربي والأردني، إذ تمثل قضية فلسطين عنوان النضال الوطني السياسي الأردني، حيث شكلت في منتصف الثلاثينيات، عنصر جذب للإخوان المسلمين، أما بالنسبة لنشأة حركة أو تنظيم الإخوان المسلمين فمن الصعب تتبع نشأة تنظيم أو حركة الإخوان في الأردن، حيث ان وثائق الدولة الأردنية لا تحمل تاريخاً محدداً لولادة نشاط الإخوان المسلمين.

لقد تمَّ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بناء على الاتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث بادر الحاج أبو قورة للاتصال بحسن البنا، وطلب إليه أن يرسل من دعاة الإخوان من يساعد على نشر الفكرة، وقد استجاب البنا وأرسل أكثر من شخص كان من أبرزهم سعيد رمضان، وعبدالمعز، وعبدالحكيم عابدين اللذين قابلا الملك عبدالله الأول، إذ تعدُّ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين الأم والتي تأسست في مصر عام 1928م، على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا، ولقد تعددت الروايات التي تتحدث عن تأسس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، إلا أن ثمة من يصرح بأن التأسيس تم في العام 1934م، بموجب قانون الجمعيات العثماني[121].

ويؤكد الإخوان المسلمين على أنها تأسست في عام 1946م، إذ تم افتتاح المركز العام للجماعة في الأردن تحت رعاية الملك عبدالله الأول في 19/11/1945م، بعد أن تقدمت على يد مؤسسها الشيخ عبدا للطيف أبو قورة، بطلب إلى الحكومة الأردنية من اجل السماح لهم بممارسة أعمالهم تحت مظلة جمعية إسلامية تحمل اسم" جمعية الإخوان المسلمين" وفد وافقت الحكومة على إقامتها وذلك وفقا لقانون الجمعيات، تحت إمرة الشيخ عبداللطيف أبو قورة[122]، إذ وفرت لهم فرصة في قيمتها تاريخية، بغية تحقيق انعطافة فكرية، والانتقال من الدعوة والوعظ إلى العمل السياسي[123].

فقد مثلت بداية الأربعينيات بداية جماعة الإخوان المسلمين، بالعمل على الانتشار خارج مصر حيث زار عدد من قادتها فلسطين، والأردن [124]، إذ إن الملك عبدالله الأول كان واعياً ومدركاً لأهمية وجود حزب دعوي ديني يعضد قيام المملكة المستقلة في مواجهة خصوم إقليميين، وأيضاً أهمية معنى الاحتفاظ بعلاقات مع نخب دينية من خارج الأردن، إذ في زيارته إلى مصر عام 1948م، تواصل مع الإخوان المسلمين، حيث استقبل بترحاب شديد من قبلهم في مصر[125].

ذلك أن علاقة الإخوان المسلمين في مصر بدأت مع أمارة شرق الأردن حينما ناصر الإخوان قضية الأردن ضد الاستعمار الانجليزي واحتلاله لها، وناصر الإخوان المسلمين أيضا الشعب الأردني في حقه بالاستقلال والحرية، وشجعوا كل بادرة تصب في الوحدة والمصالح العربية، فقاموا بنشر أخبار الأردن، ومطالبه في التحرر من الانتداب البريطاني، وحث انجلترا على ذلك، ومن ذلك ما نشرته مجلة

الإخوان المسلمين قائلة" ولقد كنا نأمل أن تجيب الحكومة البريطانية المطالب الأردنية في الاستقلال عن بريطانيا، لا سيما بعد وفاء الأردن لبريطانيا بكل تعهداتها، فلا تلجأ بريطانيا للتسويف ولا التأجيل".

لقد حرص الإخوان على إبراز الشخصيات الوطنية الأردنية التي تعمل لصالح البلاد والوحدة العربية، والإسلامية، أمثال عبدالمنعم الرفاعي القنصل الأردني في القاهرة عام 1943م، هكذا كانت تسمى في ذلك الوقت؛ حيث نشرت مجلة الإخوان المسلمين له حديثا صحفيا ينم عن التقائه مع أهداف الإخوان، ومطالبهم في أمور كثيرة، حيث قال" فنحن حكومة وشعباً نؤيد فكرة الاتحاد العربي، وأنه لا يرى تباينا في آمال الشعوب العربية، ولا في عاداتها وان اختلفت بعض المظاهر، من حيث الجوهر والتفكير فهي تشكل أمة عربية إسلامية" [126].

حرص الإخوان على تأصيل معاني الأخوة والترابط مع الشعب الأردني، فاحتفلوا في دارهم في يناير 1944م، بنخبة من وجهاء إمارة شرق الأردن، وعلى رأسهم مثقال باشا الفائز وأنجاله، وعبد المنعم الرفاعي وألقى كلمة الأستاذ عبد المنعم الرفاعي عن الوحدة الإسلامية ومركز مصر فيها، كما حضر وفد من لبنان وكذلك من سوريا، كما ألقى المرشد العام كلمة وقال فيها عن الوحدة العربية "إنها حقيقة واقعة ليست بحاجة إلى تأكيد، وما صنعته يد الله لا تفرقه يد الإنسان، فنحن وحدة جغرافية، ووحدة لغوية، ووحدة اقتصادية، ووحدة ثقافية جمعتنا الآلام والآمال أجيالاً عديدة" [127].

لقد دخلت دعوة الإخوان المسلمين الأردن كما دخلت كثيرا من الأقطار العربية والإسلامية، وأكثر الباحثين يرجعون تاريخ نشأة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى 1945/19/11م، ذلك التاريخ الذي نص عليه القانون الأساسي للجماعة، حيث بدأت علاقة الحاج عبد اللطيف أبي قورة مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى عام 1943م، جراء إعجابه بموقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية حين وقعت في يده في ذلك التاريخ بضعة أعداد من جريدة الإخوان في مصر، فأعجب بدعوتهم إلى الجهاد ورفضهم الوجود اليهودي في فلسطين، فراسل الجريدة، واشترك فيها، ثم اتصل بالإمام حسن البنا وبايعه، وبعدها أصبح عضواً في الهيئة التأسيسية للإخوان في مصر، وكانت الهيئة تضم قيادات من الأقطار العربية[128].

تحدث الأستاذ جمعة أمين "وفي صيف 1945م، زار الأستاذ عبد الحكيم عابدين الأردن أثناء عودته من سوريا بعد انتهاء البعثة الطبية للإخوان فيها، وكان من ثمرات هذه الزيارة أن عقد الحاج عبد اللطيف أبو قورة عبدالحكيم عابدين عدة لقاءات في مدن وقرى الأردن مع بعض المثقفين، وعلية القوم، يقول الأستاذ عبد الحكيم عابدين عن تلك اللقاءات وحماسة الحاج عبد اللطيف أبي قورة للدعوة "فما كان يتركني ليلاً ولا نهاراً أبداً، وكانت له مكانة عظمية في البلاد، وكلمة لا ترد عند وجهاء البلاد ووزرائها وكبار تجارها الذين يحضرون تلك اللقاءات، ويحضر جميع الوجهاء والوزراء والشخصيات" [129].

كانت علاقة الملك عبدالله الأول بالإخوان المسلمين جيدة فقد "نالت مباركة الملك المشروطة نوعا ما والذي عبر عن ثقته في أن الإخوان المسلمين سيكرسون أنفسهم وبشكل مطلق لله"[130]، حيث كان موقف الملك عبدالله الأول من الإخوان المسلمين موقفا ايجابيا داعما، حيث أوعز إلى رئيس وزرائه آنذاك (توفيق أبو الهدى) لمساندة الإخوان وتمكينهم من العمل الإسلامي في طول البلاد وعرضها، وذلك بعد أن استقبل عددا من شخصيات الإخوان المسلمين منهم سعيد رمضان، والحاج أبو قورة، وعبدالحكيم عابدين، حيث عرض الملك عبدالله الأول على الإخوان أن يكون عبدالحكيم عابدين وزيرا في الحكومة الأردنية[131]، بل ان الملك قد استقطب عددا من الشخصيات الإخوانية وأصبحوا من مسؤولي الدولة الأردنية مثل أحمد الطراونه، وهزاع المجالي، وغيرهم من الشخصيات الأردنية [132].

المطلب الثاني: المرحلة من 1946- 1952م

ساهمت هذه المرحلة في توطيد دعائم الفكر الإخواني داخل المجتمع الأردني، وكذلك هيأت المناخ المناسب لتأسيس، إذ حصلت الجماعة على ترخيص قانوني، وجاء رد مجلس الوزراء على الطلب المقدم من أبي قورة لإنشاء جمعية إسلامية تحت اسم "جمعية الإخوان المسلمين" هذا نصه:" قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في التاسع من كانون الثاني 1946م، السماح للوجيه إسماعيل البلبيسي وإخوانه، عبد اللطيف أبو قورة، وإبراهيم جاموس، وراشد دروزة، وقاسم المصري، وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جماعة الإخوان المسلمين"[133].

قام الملك عبدالله الأول بافتتاح شعبة الإخوان المسلمين في عام 1946م، في موقعها الكائن في وسط العاصمة عمان في شارع السلط، حيث حصلت الجماعة في الأردن على اعتراف الهيئة التأسيسية بها في مصر، وذلك من خلال تعين مراقبها العام عبداللطيف أبو قورة عضوا فيها، والذي

ظل مراقباً عام للإخوان المسلمين في الأردن حتى 26 كانون الأول 1953م، [134]، حيث بدأت معالم الود في مرحلة التأسيس بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، وذلك عندما وصلت وفود من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وفلسطين، لحضور احتفالات تتويج الأمير عبدالله الأول ملكا على الأردن، بعد إعلان استقلاله في 25/أيار 1946م، حيث قدم الشيخ عبدالعزيز عبدالستار مندوب جماعة الإخوان المسلمين في مصر"شارة الإخوان"، للملك عبدالله الأول، تلاها إلقاء الشيخ عبدالستار كلمة في احتفال التتويج[135].

لقد انتخبت جماعة الإخوان هيئتها الإدارية، والتي سميت بالمكتب العام، في عام 1947م، حيث ضمت الهيئة وجهاء من أصول أردنية، وفلسطينية، ومن أهم أعمال الجماعة في هذه الفترة، إقامة الندوات، والمحاضرات والاحتفالات الإسلامية، والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ساهمت ممثلة بشخص قائدها المرحوم الحاج عبد اللطيف أبو قورة، في إنشاء الكلية العلمية الإسلامية في عمان، والمشاركة كذلك في رابطة العالم الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي، ولجنة نصرة الجزائر، والمؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، وغيرها[136].

وقد شارك الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام 1948م، بسرية أبو عبيدة عامر بن الجراح، وكان مقرها في قرية عين كارم، حيث كان قوامها 120 رجلاً، وبقيادة الحاج عبد اللطيف أبو قورة[137].

وبعد نكبة عام 1948م، بدأ العمل السياسي الإسلامي المنظم لحركة الإخوان المسلمين بشكل بناء وفاعل، حيث خلق كتلة سياسية حيوية، ومثلت جماعة الإخوان المسلمين معارضة سياسية بموازاة المعارضة اليسارية التي ظهرت في أواسط الخمسينيات، إلا أن معارضة الإخوان المسلمين كانت حليفة للنظام السياسي، ولا تذهب في معارضتها إلى تهديد شرعيته، فلم تأخذ الحركة الإسلامية في الأردن طابعا ثوريا على غرار تجاربها العربية الأخرى، إذ أنها وجدت في الملك عبدالله الأول حليفا ضد قوى أخرى[138].

المطلب الثالث: المرحلة من 1952-1967م

وفي أواخر عام 1953م، اختير محمَّد عبد الرحمن خليفة ومراقباً عاماً للجماعة، حيث تم إنشاء نظام أساسي، وإنشاء هيئة عامة في كل شعبة تنتخب هيئة إدارية، كما تم انضمام الجماعة في

فلسطين إلى شقيقتها الأردن لتشكل جماعة واحدة، وقد اهتم الإخوان بـمخيمات اللاجئين، حيث افتتحت بعض الشعب الجديدة وأنشأت بعض المدارس منها مدرسة البر بأبناء الشهداء، وأصدر الإخوان في هذه الفترة مجلة الكفاح الإسلامي، التي كان يرأس تحريرها يوسف العظم، وتم إصدار أحد عشر عدداً منها، ثم أغلقت بقرار من الحكومة الأردنية في حينها، ودعوا إلى عقد مؤتمر إسلامي عالمي خاص بـبيت المقدس، وعقد المؤتمر عام 1953م، في القدس بمشاركة واسعة من علماء ومفكرين وقادة إسلاميين من مختلف أقطار العالم الإسلامي، وكان للإخوان مشاركة واسعة في مختلف هيئاته ولجانه المختلفة، وفي 4/3/ 1954م، أصدرت الجماعة بيانا حددت فيه سياستها بالخطوط العريضة التالية وهي[139]:

1- إن الأردن جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي.

2- الإخوان المسلمون يرفضون أي نظام لا يقوم على أساس الإسلام.

3- الإخوان المسلمون لن يؤيدوا أي حاكم حتى يقيم شرع الله في الأرض.

4- الإخوان المسلمون في الأردن جزء من الحركة الإسلامية في مصر.

5- وإن قضية فلسطين قضية إسلامية ولا بد أن تحشد لها جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتحريرها من اليهودية العالمية والصليبية الدولية.

وقد نص القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين الذي اقره مجلس الشورى العاشر بتاريخ 15 شباط 1974م على:

1- الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة تعمل على إقامة حكم الله في الأرض، وتعمل على إحياء روح الجهاد الإسلامي باعتباره سبيل الخلاص للبشرية جمعا.

2- التعاون مع الحركات الإسلامية الأصيلة في الوطن الإسلامي والعالم أجمع، ومواجهة التحدي الحضاري الحديث، الفكري والاجتماعي والسياسي والخلقي والعسكري..الخ.

3- مساعدة الأقليات الإسلامية في شتى بقاع المعمورة، ومساعدتها على التحرر من الطواغيت الحاكمة التي تحارب الإسلام.

وحدَّد القانون الأساسي مجموعة من الوسائل في سبيل تحقيق أغراضها منها:

أ. التربية الفردية والجماعية لأعضاء الجماعة.

ب. الدعوة بطرق الاتصال المباشر بالناس، عن طريق الخطب والمحاضرات والندوات وبطرق النشر المختلفة من رسائل ونشرات وصحف وكتب ومجلات وتجهيز الوفود والبعوث.

ج. العمل على إنشاء مؤسسات إسلامية اقتصادية واجتماعية وعلمية، وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ ...الخ [140].

لقد حظيت حركة الإخوان المسلمين بدعم غير مباشر من قبل مؤسس المملكة الملك عبدالله الأول، وكذلك في عهد الراحل الملك الحسين فيما بعد، حيث كان على تواصل دائم مع الجماعة وقياداتها، وقد أشار مرارا وتكرارا إلى الجماعة باعتبارها مكونا وطنيا منحاز إلى الوطن ومصالحه، إذ ساندت النظام السياسي في مواجهة التيارات اليسارية والقومية في أواسط الخمسينيات، ففي ظل التعايش والاستقرار في العلاقة بين النظام والإخوان المسلمين، وجد الإخوان في نظام الحكم الأردني ملاذا آمنا، في وقت كانوا يخوضون فيه صراعات دموية وسياسية وجودية مع النظام الناصري في جمهورية مصر العربية، وفي سوريا والعراق، وغيرها من البلدان العربية، حيث كانت الإعدامات والاعتقالات وحملات التصفية تلاحق كوادر جماعة الإخوان المسلمين، بالتوازي مع سياسات علمانية تتصادم مع مشروع جماعة الإخوان المسلمين الفكري والسياسي، لتلك الدول، إذ انه وبالرغم من ولاء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن للجماعة إلام في مصر، ومشاركتها في المكتب الإداري للإخوان في الدول العربية، إلا ان الإخوان حافظوا على خصوصية عملهم ومواقفهم وبرامجهم الداخلية في إطار إستراتيجية السعي في التأثير وتحقيق أهداف الجماعة وبرامجها دون التورط في مواقف تؤدي إلى مواجهة شديدة مع الحكومة أو تذهب إلى التأثير على مصير جماعة الإخوان المسلمين وبقائها [141].

لقد برزت أحزاب في الخمسينيات، كحزب البعث وعدة أحزاب قومية ويسارية في المنطقة العربية، التي تضمر موقفا سلبيا من النظام السياسي الأردني، ومن جماعة الإخوان المسلمين على السواء، حيث كانت تلك التطورات على تماس مع المعادلة المحلية، إذ كانت الأحزاب القومية والقوى اليسارية تنشط بصورة كبيرة ولها حضورها الشعبي، وكانت على صلة مع الأنظمة العربية المحيطة، حيث وجد النظام السياسي في جماعة الإخوان حليف سياسي شعبي حيوي، يمكن توظيفه

للتشكيك بهذه القوى، وتأليب الرأي العام ضدها، باعتبارها معادية للإسلام، إضافة إلى توظيف الإخوان في الشارع لدعم الاستقرار السياسي ضد محاولات هذه القوى لزعزعته[142].

انتقلت جماعة الإخوان المسلمين في أواخر عام 1953م، من خصوصيتها الأردنية ومن أنها هيئة إسلامية خيرية يديرها مجموعة من التجار والعلماء والناشطين في العمل العام بعيدا عن السياسة والأحزاب إلى جماعة إسلامية ذات برامج ومضامين سياسية وعامة على غرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتحولت الجماعة إلى صيغة تنظيمية وقانونية جديدة، إذ أصبحت تنظيما له فروعه ومؤسساته القيادية المنتخبة، إذ شاركت جماعة الإخوان في الحياة السياسية مشاركة فعالة تمثلت في إنشاء المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، وتنظيم المظاهرات المعارضة للحكومة في مواقفها السياسية والعامة[143].

في عام 1954م، احتج الإخوان على وجود ضباط إنجليز في الجيش العربي، وطالبوا بترحيلهم، ونظموا المظاهرات المعادية للاستعمار، كما هاجم الإخوان، حلف بغداد، الذي سعت الحكومة للمشاركة فيه، واعتقل المراقب العام، عام 1955م، كما عارضوا مبدأ آيزنهاور في عام 1957م، والذي عرف بمبدأ ملء الفراغ في الشرق الأوسط، حيث نظموا مظاهرات احتجاجية واعتقل المراقب العام للإخوان عام 1958م، واعتقل أيضا المراقب العام مرة أخرى عام 1958م، وكان عضواً في البرلمان، إذ بدت علاقة الدولة الأردنية مع الإخوان المسلمين، مرتبكة بين مشاركة وأزمات، كباقي الأحزاب السياسية، حيث انهارت العلاقة بين الحكومة والإخوان في عام 1959م، وأوقفت صحفهم ونشراتهم، واعتقل المراقب العام[144].

شارك الإخوان في الانتخابات النيابية عام 1956م، ونجح لهم أربعة مرشحين من أصل ستة، وقد منح الإخوان الثقة لحكومة النابلسي عام 1956م، وأدى موقفهم من أحداث نيسان 1957م، و1958م، إلى التذبذب في العلاقة بين الجماعة والنظام السياسي إلا أنهم كانوا عوناً للنظام، وفي المقابل كان النظام ملاذهم مع أقرانهم عندما كانت بعض الحكومات العربية تختلف معهم، ذلك أن آليات التشابك بين مصالح الجماعة والنظام السياسي وميراث التعاون المشترك فيما بينهما سرعان ما كانا يقضيان بعض الاستثناء والعودة مجدداً للأصل، فلقد التقى الإخوان مع النظام حول حادثة تأميم قناة السويس، وقد شاركوا في المظاهرات المؤيدة لمصر خلال العدوان الثلاثي، فقد كان موقف الإخوان المسلمين في الأردن من النظام المصري منسجما مع موقف النظام السياسي

الأردني والحكومة الأردنية التي كانت على خلاف شديد مع مصر آنذاك، على تقديم العون لمصر برغم حالة العداء ما بين البلدين، إذ إن هذا الظرف الإقليمي قد أثر في العلاقة بين الإخوان والنظام نحو الاتجاه في الوقوف مع مصر، وهو ما أخذ بهم إلى استمرار بقائهم في العمل العلني بخلاف جميع الأحزاب والحركات السياسية الأخرى، كما شارك الإخوان في الانتخابات النيابية عام 1963م، ونجح لهم اثنان، وفي عام 1967م، منح نواب الإخوان أيضا الثقة لحكومة سعد جمعة، حيث حافظ الإخوان المسلمين على خصوصية علاقتهم بالسلطة في الأردن من حيث التزامهم بالعمل السلمي، وتأييد الملك، ومعارضة الحكومات في إطار العمل القانوني المتاح، وانشئوا مع مجموعة من الشخصيات الإسلامية والعامة جمعية المركز الإسلامي الخيرية التي أصبح لها فروع في مختلف مدن المملكة، وأنشأت المستشفى الإسلامي في عمان والعقبة وعدة مدارس ومعاهد، وأفسحت للجماعة مساحة واسعة للعمل الفكري المستمد من الإسلام[145].

إنَّ عوامل البيئة الداخلية والخارجية قد وجهت طبيعة هذه العلاقة ما بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي، حيث طبعتها بطابع خاص، وذلك بالنسبة للظروف الخارجية المتعلقة بالمد القومي العربي واليساري، وكذلك ما أتيح لها في إطار البيئة الداخلية من تحولها إلى صيغة تنظيمية وقانونية جديدة، حيث أصبحت تنظيماً له فروع منتشرة ومؤسسات قيادية منتخبة، بما ذهب بهم إلى التوجه نحو العمل السلمي وتأيد النظام في حالات عدة ومعارضة الحكومة في إطار العمل القانوني المتاح لها، فقد اتخذ النظام السياسي منهجاً وسطاً في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين لضمان المحافظة على اللحمة الوطنية، إذ ونتيجة لذلك فقد ترابطت العوامل الداخلية والخارجية في تحديد العلاقة ما بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني مما انعكس ايجابياً على مستقبل العلاقة بين الطرفين[146].

المطلب الرابع: المرحلة من 1967-1989م

بدأ المد الإسلامي بالتنامي بعد هزيمة عام 1967م، حيث تراجع وانحسر المد القومي واليساري، وقد شارك الإخوان المسلمون في العمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني من خلال حركة فتح، حيث أقاموا ثلاثة معسكرات، ونفذوا مجموعة من العمليات الناجحة ضد أهداف صهيونية، وقد عمل في هذه المعسكرات حوالي 180 مجاهداً متفرغاً إضافة إلى العديد من المتطوعين على فترات متقطعة، وفي عام 1970م، تطورت العلاقة بين النظام السياسي الأردني، وجماعة الإخوان

المسلمين، وذلك بعد انفجار أحداث أيلول في عام 1970م، ما بين الجيش الأردني، والمنظمات الفلسطينية، حيث وقفت جماعة الإخوان المسلمين على الحياد في الصراع العسكري، إلا أنها دعمت النظام سياسياً ورمزياً، وكانت المكافأة السياسية تمثلت في منح جماعة الإخوان المسلمين مساحة واسعة من العمل والنشاط والانتشار وبصورة خاصة في المجتمع الأردني؛ لتحل مكان المنظمات اليسارية، مما ضاعف قوة جماعة الإخوان المسلمين وعزز قدراتهم على التجنيد والتعبئة، من خلال شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية والخدماتية، ساهمت جميعها ببناء جماهيرية تحولت مع الوقت إلى أكبر تنظيم سياسي أردني، لقد وقف الإخوان موقفا حاسما من الفتنة ورفضوا أن يعينوا فريقا ضد فريق وأكدوا أنهم إنما حملوا السلاح لمقاتلة المحتلين اليهود[147].

شهدت فترة السبعينيات مدا إسلاميا كبيرا، حيث اقبل الشباب المسلم على الجماعة التي ركزت في هذه المرحلة على التربية والدعوة، واتجهت نحو التوسع في العمل النقابي، وقد عارض الإخوان المسلمين معاهدة كامب ديفيد ما بين مصر والكيان الصهيوني، التي تؤدي إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتنهي الحرب معه وتضفي الشرعية على اغتصابه وشاركت في الانتخابات النيابية التكميلية عام 1984م، إذ حصلت على مقعدين آخرين في المجلس فأصبح لها أربعة نواب، وشارك الإخوان في الانتخابات البلدية في أربد، ومادبا، وسحاب،وتقدم الإخوان في قيادة العمل الطلابي في الجامعات، وأكدوا على أن قضية فلسطين هي قضية عقيدة وقضية مقدسة لدى مسلمي العالم جميعا، وقامت بالتنديد بالعدوان الصهيوني على لبنان، وعلى المقاومة الفلسطينية، وبالمذابح الإجرامية في مخيمات تل الزعتر، وصبرا، وشاتيلا، حيث شهدت هذه الفترة توتراً في العلاقة مع النظام السياسي الأردني، حيث فصل عدد كبير من الإخوان الأساتذة في الجامعات، وفي غيرها من المواقع الوظيفية وبقي الأمر كذلك حتى عام 1989م[148].

لقد مارس الإخوان المسلمين العمل السياسي خلال هذه المرحلة دون أي عنف من خلال التركيز على العمل الاجتماعي والتطوعي وهو ما ساهم في إعطائها مجالا كبيرا في العمل على الساحة الأردنية.

المطلب الخامس: المرحلة من 1989- 1998م

تعتبر فترة عام 1989م، مرحلة مفصلية في العلاقة ما بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، حيث أعيدت الحياة النيابية في 8/11/1989م، وكانت هذه الانتخابات العامة

الأولى منذ عام 1967م، على إثر تعرض الأردن إلى أزمة اقتصادية حادة نجم عنها انخفاض سعر الدينار الأردني إلى 50% من قيمته التي كان عليها لعقود من الزمن، حيث أدى هذا الانخفاض إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية، وموجة من العنف والاهتياج الشعبي، نجم عنها تشكيل حكومة جديدة، وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق التعددية الحزبية، وحريات الصحافة والنشر، وأعيدت جوازات السفر المحجوزة لدى الجهات الأمنية إلى أصحابها، وأعيد المفصولين من أعمالهم لأسباب سياسية إلى عملهم[149].

شكلت هذه الانتخابات علامة تحول كبير في المسار السياسي والديمقراطي الأردني، حيث أدت الديمقراطية بمجملها إلى تعديلات مهمة على الخريطة السياسية في الأردن، فقد أصبحت الحركة الإسلامية بمواقفها ورؤيتها تسهم في مدخلات العمل والتشريع والرقابة والقضايا الوطنية، وكان من أهم نتائجها، أنها دفعت حركة الإخوان المسلمين إلى واجهة الإحداث والتأثير في الأردن والمنطقة حيث أصبحت أهم تيار سياسي، حيث كانت الحركة الإسلامية أكثر القوى السياسية نجاحاً وحضوراً في الانتخابات النيابية والنقابية والطلابية، واتسعت مشاركة الجماعة السياسية، من خلال طرحها لبرنامجها الانتخابي والذي تضمن الآتي [150]:

1- لا للطائفية ...لا للإقليمية...نعم للوحدة.

2- المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات.

3- الدعم المطلق للانتفاضة الفلسطينية عبر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي هي جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين.

4- رفض الاعتراف بشرعية إسرائيل أو التنازل عن ذرة من تراب أرض فلسطين.

5- تحرير فلسطين من النهر إلى البحر لتكون عربية إسلامية.

6- رفض المبادرات السلمية الأمريكية أو العربية أو الفلسطينية ورفض الحوار الفلسطيني الأمريكي.

7- رفض جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم 181.

8- رفض قرارات مجلس الأمن الدولي لحل القضية الفلسطينية وخاصة قرار 242 وقرار مجلس الأمن 338.

9- رفض المؤتمر الدولي وما يهدف إليه من تمرير الصلح مع العدو الصهيوني وما يتبعه من تطبيع.

10- رفض مشروع شامير للانتخابات في الضفة الغربية.

11- اعتبار دول المواجهة قواعد متقدمة لتحرير فلسطين فيجب ان يعبأ أهلها تعبئة جهادية استعدادا لساعة الجهاد والتحرير.

إلا أنه ومنذ تحولات العام 1989، التي تضمنت إعلان العودة إلى الحياة السياسية الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ العام 1967م، ذلك أن القوى السياسية التي مثلت فيما مضى معارضة قوية وذات أثر، قد أصبحت بلا نفوذ تقريباً بعد أن تراجع حضورها كثيراً، إذ إن نفوذ القوى اليسارية والقومية لم يتراجع فقط بسبب نجاح مشروع تحالف السلطات مع كل من العشائرية والإخوان المسلمين في إنجاز أهدافه، وإنما تراجع أيضاً بفعل التطورات الدولية والإقليمية التي حدثت في تلك "اللحظة التاريخية"، فقد انهار جدار برلين في أواخر عام 1989م، وانهارت معه الكتلة الاشتراكية، وبعد ذلك تفكك الاتحاد السوفييتي، وبهذا فقدت القوى اليسارية والاشتراكية في الأردن رمزها ومنارتها وقدوتها، وعلى الجانب القومي تلقى العراق ضربة موجعة في حرب الخليج الثانية (1990/ 1991م) وفُرض عليه حصار دولي شديد، وهو ما انعكس سلباً على حضوره كسند قوي لقوى قومية في الأردن[151].

صيغ "الميثاق الوطني" الذي أعلن بحضور الملك حسين شخصياً في شهر حزيران من عام 1991م، حيث اعتبر الميثاق بمثابة وثيقة المصالحة بين الحكم والمعارضة اليسارية والقومية، حيث شاركت الأخيرة مع قوى وشخصيات من مختلف الاتجاهات في صياغته، حيث كان كل من الحليف الثقافي (الصيغة العشائرية) والحليف الأيديولوجي (الإخوان المسلمين) قد كبر وتضخم بالاستفادة من الدعم الذي تلقاه خلال السنوات السابقة، سواء ما كان منه مباشراً أو غير مباشر، وهكذا صار طبيعياً أن يكون النفوذ الكبير في المجتمع لهذين "التيارين"، من خلال ما تمثل في الدعم المباشر للحليف العشائري بتمكينه من أجهزة السلطة، وعلى رأسها تشكيل الحكومات، ومعها مجالس

الأعيان، وكذلك الأجهزة الأخرى والوظائف العامة والوظائف العليا، فيما استفاد الإخوان المسلمين، من الدعم غير المباشر؛ المتمثل بغض النظر عن نشاطهم المالي والاجتماعي والدعوي والتربوي، كثيراً، إذ استمرت وتكرست خلال هذه المرحلة ظاهرة ما سمي "الصحوة الإسلامية" أي الإقبال على التدين خاصة في صفوف الشباب في العالم الإسلامي ومنه الأردن، وكان من معالمها كثرة إقبال الفتيات والنساء عموماً على لبس الحجاب، وكثرة إقبال الشباب والرجال على إطلاق اللحى أو تمثل قيم التدين، وقد استطاع "الإخوان المسلمين" ترجمة هذا التدين على شكل سيطرة اجتماعية ثقافية بفضل دعم السلطات غير المباشر، ومن أكثر ما يدل على فضل هذا الدعم أن ظاهرة التدين تلك كانت عامة في العالم الإسلامي، غير أن التنظيمات الإسلامية في الدول العربية المجاورة لم تستطع أن تحرز حضوراً كما الذي أحرزه الإخوان في الأردن، لأنها كانت مقموعة وملاحقة ومحظورة في بلدانها من قبل أنظمة الحكم[152].

تلقَّى الاقتصاد الأردني ضربة أخرى اثر أزمة وحرب الخليج (91/1992) وعودة العاملين في الخليج إلى البلاد، وفي محصلة ذلك كله ظهر التمايز الطبقي في المجتمع الأردني بصورة غير مسبوقة؛ بين طبقة صغيرة شديدة الثراء تنفق أموالاً طائلة على الاستهلاك، وأخرى كبيرة محدودة الدخل تصرف جل وقتها ونشاطها في السعي لتلبية متطلبات الحياة المتزايدة، لكن لها أيضاً طموحاتها الاستهلاكية خاصة في الجانب التظاهري اللازم لمجاراة المجتمع والقيام ببعض الواجبات التي تفرضها العادات الاجتماعية، وهكذا، فإنه في الوقت الذي كان فيه المجتمع مهيأً نتيجة حالته الطبقية لتقبل مفاهيم ثقافة الفرد وتبنيها من جديد، فإنه لم تتوفر القوى السياسية التي يمكن أن توظف هذا الوضع وتنظم تلك الثقافة، بل على العكس، توفرت القوى التي تستند إلى ثقافة الجماعة ومفاهيمها (الحليف العشائري) والقوى التي لا تحفل كثيراً بهذا التمايز الثقافي؛ لأنها لا تعتبره وسيلتها للوصول إلى المجتمع الحليف الأيديولوجي (الإخوان المسلمين) [153].

ومن أكثر ما يدل على سيطرة هذين الاتجاهين في المجتمع، نتائج الانتخابات النيابية العامة في تشرين الثاني من العام 1989، وهي أول انتخابات عامة تجرى في البلاد منذ العام 1967، وأول انتخابات تجري بمشاركة الأحزاب السياسية منذ حظرها في العام 1957، وذلك بصورة غير معلنة وبالاستفادة من أن السلطات غضت الطرف عن بدء نشاطها العلني بفعل إعلان التحول نحو الديمقراطية وانتهاء "المعركة" بينها وبين المعارضة اليسارية والقومية، إذ من بين مقاعد المجلس النيابي الثمانين فاز التيار التقليدي المحافظ بنحو (45) مقعداً، فيما فاز الإخوان المسلمين بـ (22)

مقعداً وفاز إسلاميون مستقلون بنحو عشرة مقاعد أخرى، بينما انحصر فوز التيارات القومية واليسارية بما لا يزيد عن خمسة مقاعد، ولأن هذين الحليفين لم يكونا متحالفين معاً وإنما مع طرف ثالث (هو السلطات) في آن واحد، ولأن السبب الموضوعي الذي ألزمهما فيما مضى بالحفاظ على التحالف (نفوذ القوى القومية واليسارية) كان قد زال حيث إنهما لم يعودا بحاجة للاحتماء ببعضهما، ولأن ظرفاً موضوعياً جديداً قد حل متمثلاً بالحياة البرلمانية وتخفيف حدة القيود الأمنية التي تضبط العمل العام، ما يستوجب النشاط في صفوف المجتمع والتسابق على أخذ المواقع فيه والمواقع التي هو سببها (مقاعد البرلمان)، فقد تحول هذان الطرفان إلى خصمين؛ النظام السياسي والإخوان المسلمين في الحياة السياسية وفي المجتمع[154].

إن الإخوان المسلمين في الواقع لهم طموحاتهم الأيديولوجية الإصلاحية في الحياة السياسية، وفي الوضع الجديد صار طبيعياً أن يبذلوا الجهد من أجلها ما استطاعوا، إذ يمكن القول إن عدم توافقهم مع الطريقة التي أدارت بها الحكومات المتعاقبة شؤون الدولة (وهي الحكومات التي كانت حكراً على التيار المحافظ)، أخذ يدفع بهم بعد زوال أسباب التحالف نحو المعارضة الفعلية والعملية (معارضة الحكومات لا معارضة النظام السياسي كما كانت تفعل القوى اليسارية والقومية سابقاً)، مستفيدين من الفراغ الذي خلفته قوى المعارضة القديمة في المجتمع، وبلغ أمر التوغل في المعارضة ذروته مع بدء عملية السلام العربية الإسرائيلية في أواخر العام 1991م، والتي كان الإخوان المسلمين يتصدرون معارضتها ويوظفون أيديولوجيتهم ضدها في كافة تطوراتها التالية مثل اتفاق أوسلو عام 1993م، حتى مرحلة التوصل إلى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994م، وما بعدها والتي أتاحت المجال أيضا لما سمي بـ"التطبيع" بين البلدين[155].

لقد أرادت الحكومات، وربما "الحكم" نفسه الذي أحس بشيء من جفاء الإخوان المسلمين خاصة بعد عملية السلام، ضبط نفوذ الإخوان والتقليل من خلال اللجوء إلى الحليف الثقافي الثابت، ولكن ضمن شروط الحياة البرلمانية، حيث أقرت حكومة عبد السلام المجالي بعد حل البرلمان، قانوناً مؤقتاً للانتخاب في آب من العام 1993م، قوامه أن الناخب لا يحق له اختيار أكثر من مرشح واحد لعضوية مجلس النواب عن دائرته الانتخابية، بينما كان القانون السابق يتيح للناخب إمكانية اختيار مرشحين بعدد المقاعد المخصصة لدائرته في المجلس النيابي، وقد عرف القانون الجديد بقانون "الصوت الواحد".

إن النتيجة المطلوبة وغير المعلنة من هذا القانون كانت بهدف تقليل عدد مقاعد الإخوان المسلمين في مجلس النواب حتى لا ينجحوا في إسقاط معاهدة السلام حين عرضها على البرلمان، وذلك لأن نظام القانون سيعني تحجيم فعالية الأصوات التي تؤيد "الإخوان المسلمين" وحصرها في صالح عدد أقل من المرشحين، إضافة إلى أن الأصوات التي اعتادت أن تبدأ باختيار مرشحين على أساس المعرفة أو القربى ثم تضيف إليهم مرشحين آخرين على أساس العاطفة الدينية بالاستفادة من تعدد الاختيارات المتاحـة، ستتركز هذه المرة فـي التصويت للمرشحين على الأساس الأول، الأكثر أهميـة بالنسبـة لها، ولن يتمكن "الإخوان المسلمين" من الاستفادة منها[156].

لقد كانت النتيجة مما حدث جراء قانون الصوت الواحد ما أرادته الحكومة، فبدل أن يزيد عدد مقاعد "الإخوان المسلمين" في مجلس النواب كما كان يفترض في ظل نشاطهم الإعلامي والدعوي خلال السنوات الأربع السابقة على صدور قانون الصوت الواحد، فإنه كنتيجة للحالة السياسية الناتجة عن عملية السلام مع إسرائيل، فقد انخفض هذا العدد من (22) مقعداً في انتخابات العام 1989م، إلى (17) مقعداً فقط في انتخابات العام 1993م، وبشكل غير مباشر، صب هذا القانون إلى درجة كبيرة في صالح مفاهيم ثقافة الجماعة(العشائرية)، لأنه بث روحاً قوية في النظام العشائري والمناطقي حين دفع كل عشيرة لتقديم مرشح من أبنائها، يصوت له بشكل خاص أفرادها والقريبون منها، حتى تثبت حضورها وقوتها وتأثيرها وتوفر المجال لوجود شخص قادر على خدمة أفرادها وتلبية حاجاتهم لدى السلطات، وحدث الشيء نفسه عند أبناء كل منطقة جغرافية محددة، سواء في شرقي الأردن أو من بين الأردنيين من أصل فلسطيني، وهذا كله عزز وجود ثقافة الجماعة في الثقافة الوطنية الأردنية، ولأن أبناء كل عشيرة أو منطقة حققوا فائدة من هذا الأسلوب كما تبين خلال السنوات القليلة التالية، ولأن نظام "الصوت الواحد" الانتخابي تمت المحافظة عليه وطبق في انتخابات العام 1997م، التالية، فقد حققت مفاهيم ثقافة الجماعة (العشائرية)، ابتداءً من العام 1993م، اكتساحاً غير مسبوق في المجتمع الأردني[157].

إن أهم التعبيرات عن هذه الحالة أن الأحزاب السياسية التي عادت إلى العلن أو تأسست حديثاً منذ إقرار قانون الأحزاب في العام 1992م، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الذي هو عملياً ليس حزباً كما باقي الأحزاب، ولكنه الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ويستمد حضوره من قدراتها وإمكاناتها ونفوذها في المجتمع، ظلت محدودة عدد الأعضاء، ولم تلاقِ مؤازرة في صفوف المجتمع على عكس ما كان عليه الحال في الخمسينيات مثلاً بدليل أنها لم تكن

قادرة على إيصال أعضائها إلى مجلس النواب عبر الانتخابات العامة، وظلت نخبوية لا تقدر أن تنشط خارج الصحافة والإعلام نتيجة عزوف الناس عنها، رغم أنها مثلت كثيراً من الأطياف الفكرية والسياسية التي تخاطب قناعات الفرد عوضاً عن انتماءاته التقليدية العائلية والعشائرية، والسبب أن الأحزاب لم تكن قادرة عملياً على تلبية تلك المصالح، لأن الحكومات ظلت ضمنياً تستبعد هذه الأحزاب من المشاركة السياسية وتمارس ضدها خطاباً يوحي بعدم أهليتها، يستفيد موضوعياً من المفاهيم الموروثة من مراحل "الحرب" الثقافية خلال الفترة من 1957م وحتى 1989م، مثل اعتبار العمل الحزبي تآمراً على الوطن والخوف من صيغة "الحزب" كأداة للعمل العام واعتباره تعبيراً تلقائياً عن الارتباط بالخارج، وفي الوعي الشعبي، طال هذا الحال حتى تلك الأحزاب التي شكلتها قوى وشخصيات تقليدية قريبة من السلطات، ذلك أن صيغة "الحزب" ذاتها لم تعد مرغوبة في المجتمع[158].

لقد شهدت العلاقة بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين حالات من المد والجزر، حيث شهدت تطورات وتقلبات ابتداء من زج قيادات وإفراد الجماعة في السجون، إلى دعم ترأس الدكتور عبداللطيف عربيات رئاسة مجلس النواب الأردني الحادي عشر لثلاث دورات (1990-1993م)، إلى التفكير الجدي بتكليف الدكتور عربيات برئاسة الحكومة الأردنية، حيث نجد ان العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي تميزت بانطباق جدلية الوحدة والصراع عليها وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة، حيث طغى الموضوع السياسي على الموضوع المطلبي الطبقي المعيشي، وعلى الهموم الوطنية الأردنية، في برنامج جماعة الإخوان المسلمين إلى منتصف الثمانينيات عندما أخذت الحركة تقارب الانتخابات النيابية والبلدية والمهنية والطلابية وتحقق فيها مكاسب متنامية، إلى ان استحوذ الملف الفلسطيني مجددا على اهتمامات الجماعة عندما شكلت حركة المقاومة الإسلامية "حماس وجناحها العسكري كتائب القسام" بهدف تحرير فلسطين بقيادة الشيخ احمد ياسين في غزة والضفة الغربية في عام 1987م،وغيرها من الحركات والتيارات الجماهيرية الكبيرة، إذ شهدت جماعة الإخوان المسلمين حراكا وتجاذبات حادة لأسباب مختلفة ذات صلة بحجم وحرية الحركة داخل الجماعة، وأيضا بسبب الانتخابات النيابية وبسبب التجاذب بين البرنامج الأردني والبرنامج الفلسطيني(حماس)، وبسبب الاستهدافات التي تتعرض لها حركة استحوذت في فترة على نحو 25% من مقاعد مجلس النواب الحادي عشر، والثاني عشر[159].

عقدت جماعة الإخوان المسلمين في عام1996م، مؤتمرا داخليا بغية تقويم مسيرة خمسين عام، ونتيجة لاستمرار التراجع في الممارسة الديمقراطية والتضييق على الحركة الإسلامية، من وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بعد توقيع معاهدة وادي عربة التي عارضتها جماعة الإخوان المسلمين بشدة، وفي ضوء ذلك رأت الجماعة أنه لا بدَّ من مراجعة المشاركة السياسية الرسمية، ومنها المجلس النيابي، حيث قاطع الإخوان المسلمين انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر 4/11/1997م، وغاب الإخوان المسلمين عن المشهد السياسي، مما أدى إلى تراجع دور جماعة الإخوان المسلمين، وذلك لعدة أسباب من أهمها[160]:

1- الانقسام داخل جماعة الإخوان المسلمين إلى ما يسمى بالصقور والحمائم، أو المعتدلين والمتشددين، إذ إن العلاقة مع السلطة في أمور مثل المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في الوزارة، وعملية السلام، ومقاومة التطبيع، كلها لعبت دوراً مهماً في هذه الخلافات.

2- الإصرار على تطبيق المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، والسياسات الاقتصادية غير المجدية، كل هذه العوامل أفضت إلى اتخاذ الجماعة قرار بمقاطعة انتخابات عام 1997م، وذلك قبل موعد الانتخابات بنحو خمسة عشر أسبوعا على موعد الانتخابات، إذ صممت جماعة الإخوان المسلمين على ان تستقل بنفسها عن النظام السياسي، الذي لطالما قدم لها العون والدعم.

إن التبريرات المختلفة لقرار المقاطعة من قبل الإخوان المسلمين، سواء أكانت احتجاجا على تراجع النهج الديمقراطي، أم على ما تتَّبعه الحكومة من سياسات مختلفة أم سياساتها المتعلقة بعملية السلام مع إسرائيل، إلا ان هناك أسباب أخرى[161]:

1- أسباب تكمن في الحركة الإسلامية ذاتها بشكل عام والجماعة بشكل خاص.

2- الخلافات الداخلية والتي تكمن في الاختلاف في مواقفها من المشاركة في مؤسسات النظام السياسي، سواء البرلمان أو السلطة التنفيذية، وهذا الخلاف تمثل بين تيار الصقور الرافض والذي يكفر المشاركة في الحكومة، ويضع قيودا فكرية وسياسية على المشاركة في السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان، وبين تيار الحمائم، وهو التيار المعتدل الذي يذهب موقفه بين التأييد في المشاركة في البرلمان والحكومة وذلك دون أي تحفظ، وبين القبول بالمشاركة البرلمانية، ولكنه

يضع قيودا على المشاركة في الحكومة، إذ إن بعض المعتدلين يدعون للمشاركة وذلك انسجاما مع اقتناعهم بضرورة التفاعل الكلي مع الحياة السياسية الأردنية التي يرعاها القصر.

3- ان كل من التيارين الصقور والحمائم يجد في الإحداث والوقائع ما يؤكد موقفه، إذ إن ذلك تعزز بتدهور المكانة المعنوية للبرلمان كمؤسسة، وأيضا عمق من ميل القيادات المختلفة بمن فيهم المعتدلين إلى المقاطعة، أنه تولد لديهم شعور بأن نظام الحكم يسعى إلى إضعاف الجماعة عن طريق تشجيع رموزها البرلمانية المعتدلة على الانفصال عنها، وهو ما أدى إلى تقوية حجج التيار المتشدد الذي يدعو إلى المقاطعة، ما أدَّى بدوره إلى توفر مناخ تضامني متكافل داخل الجماعة وحد تياراتها وضيق الهوة بين تيارات الجماعة المختلفة، لقد ترتب على قرار المقاطعة أن تحذو قطاعات مهمة من الحركة السياسية والنقابات حذو جماعة الإخوان المسلمين، حيث عارضت النقابات المهنية الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً، إضافة إلى أن قطاعات واسعة من المواطنين الذين استفزتهم سياسات الحكومة المختلفة، وجدت نفسها متعاطفة مع قرار المقاطعة.

لقد أفسد قرار المقاطعة العلاقة مع نظام الحكم، وخصوصاً بعد سعيه المتواصل ومناداته بالتعددية السياسية أمام المجتمع الإقليمي والدولي الذي يراقب ما يجري في الداخل، واحتفظ كل من الجماعة والنظام السياسي بموقفه، وكانت النتيجة التباعد بين الطرفين، وبخاصة بعد أن فرضت الجماعة وجودها على حساب حزب جبهة العمل الإسلامي، والذي لم يكتسب الهوية المتميزة الخاصة به، وهو ما أدى إلى إضعاف مصداقيته كحزب سياسي، ولقد شكل قرار المقاطعة نقطة تحول في تاريخ العمل السياسي الأردني، وفي علاقة الجماعة بالنظام السياسي ودورها في هذا النظام [162].

غاب الإخوان المسلمين عن المشهد السياسي حتى وفاة الملك الحسين في عام 1999م؛ لتدخل عهداً جديداً، مع الملك عبدالله الثاني بن الحسين، حيث تسلم مقاليد الحكم في عام 1999م، وأيضاً لتدخل الحركة منعطفاً جديداً مع اختيار قادة حماس الخروج من الأردن بعد قرار الحكومة بإغلاق مكاتب حماس (163).

الفصل الثالث
المحددات الداخلية والخارجية في العلاقة
بين النظام السياسي في الأردن وجماعة الإخوان المسلمين

المبحث الأول
البناء الفكري

تعدُّ الأسس الفكرية للحركة الإسلامية من العوامل المهمة في تحديد وضبط علاقتها بالقوى السياسية وفي مقدمتها النظام السياسي، إذ إن قيادة الحركة تسهم بشكل كبير في صياغة علاقتها السياسية مع الأطراف السياسية والاجتماعية، وهو ما يقتضي تحليل دور المرجعية الفكرية للحركة الإسلامية وقيادتها في رسم خط سير علاقتها مع السلطة السياسية الحاكمة، وعلى هذا فأن ذلك يحتاج إلى أن يتم استعراض البناء الفكري لحركة الإخوان المسلمين لتحديد درجة تأثير هذا البناء على علاقتها بالنظام السياسي الأردني[163].

المطلب الأول: طبيعة البناء الفكري لحركة الإخوان المسلمين

أولاً: أولوية التغيير

حيث يمثل التغيير لدى حركة الإخوان المسلمين فكرة مركزية في خريطة أفكارها، إذ لا يقع في أولوياتها فحسب وإنما مبررا لشرعيتها وبقائها، لهذا كان تركيز حسن البنا، على الجوانب

العملية والحركية كبيراً يفوق تركيزه على الجوانب العلمية والروحية، فقد كان حسن البنا يرى بأن الأزهر الشريف يعطي الأولوية للجوانب العلمية والمعرفية، أما الإخوان المسلمين فيعطون الاهتمام الأكبر للجوانب العملية والحركية، حيث إن الإخوان يلتزمون بالإسلام في عملية التغيير، وفي إطار الإسلام تتعدد صور وأساليب التغيير، والتي يمكن فرزها بحسب التراث الفكري إلى ثلاث مدارس هي[164]:

الأولى: مدرسة الثورة أو الخروج: وهذه المدرسة هيمن على فكرها المعارض مبدأ الثورة أو الخروج، ويمثل الخوارج مثال رئيس لهذه المدرسة، فهم أول من نادى بمبدأ "الخروج" وهو ما انعكس عليهم بالتسمية، وهذه تضم في نطاقها بعض الاتجاهات الثورية في فكر الشيعة (الزيدانية) تحديداً، وبعض الفرق الأخرى.

الثانية: مدرسة الصبر: وغالبيتها من أهل علماء السنة، حيث يمثلون القطب الرئيس لهذه المدرسة، حيث يشيع هذا اللفظ في أقوال فقهاء السنة عند الحديث عن الموقف من "أئمة الجور"، ومن ثم يعدُّ مبدأ الصبر هو المهيمن على فكر هذه المدرسة.

الثالثة: مدرسة التمكن: وهي مدرسة الانتظار والترقب، واشتراط القدرة، فكلها عبارات تفيد التعبير عن المبدأ المهيمن على الفكر المعارض لهذه المدرسة، وهو اشتراط تحقيق الإمكانات المبشرة بنجاح الثورة على الحاكم متى قامت، والامتناع عن القيام بالثورة في حالة غياب "التمكن"، وهو الدال على الشرط المميز لهذه المدرسة[165].

وفي ضوء ما سبق بالنظر إلى فكرة الإخوان المسلمين، نجد أن رؤيتهم للتغيير تقترب من مدرسة "التمكن"، فالإخوان المسلمين لا يأخذون بمبدأ الانقلابات والثورات وهو التعبير لمفهوم "الخروج على الحاكم"؛ لأنه يتم التغيير بالقوة.

ثانياً: شمولية الإسلام

وتنطلق من أن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة، وهي نقطة محورية في فكر الإخوان المسلمين، وقد ترتب على ذلك ضرورة أن تستكمل الجماعة نفسها لما يؤهلها لأنْ تقوم بالإسلام الشامل، وكان نتيجة هذا الفهم الشامل للإسلام عند الإخوان المسلمين، أن شملت فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، إذ يمكن القول أن الإخوان المسلمين هم[166]:

1- دعوة سلفية: لأنهم يدعون إلى العودة إلى الكتاب والستة.

2- طريقة سنية: لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة خاصة في العقائد والعبادات.

3- حقيقة صوفية: يرون ان أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب والمواظبة على العمل.

4- هيئة سياسية: لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل، وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج.

5- جماعة رياضية: أن المؤمن القوي خيرا من المؤمن الضعيف.

6- رابطة علمية ثقافية: لأن الإسلام يجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، وأن أندية الإخوان المسلمين هي في الواقع مدارس للتعلم والتثقيف ومعاهد لتربية الجسم والعقل والروح.

7- شركة اقتصادية: لأن الإسلام يعنى بتدبير المال وكسبه.

8- فكرة اجتماعية: لان الإخوان المسلمين يعنون بأدواء المجتمع الإسلامي ويحاولون الوصول إلى طرق علاجها وشفاء الأمة منها.

ثالثاً: التدرج في الإصلاح

إنَّ منهج الإخوان المسلمين في التغيير ينتمي إلى ما يعرف بالمدرسة الإصلاحية التي تتدرج في عملية الإصلاح وتعتمد على المرحلية والتغيير بعيد المدى. حيث يعتبر التغيير والتغيير السياسي من أهم القضايا التي تحاول حركة الإخوان المسلمين الوصول إليها، فالحركة تعتبر نفسها حركة تغيير سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أن مراحل التغيير ومناهج وأساليب التغيير عند الإخوان نفسها مثار جدل على مدى تحقيق هذه الأساليب للأهداف المرجوة.

رابعاً: اعتماد أسلوب التربية

تعتمد جماعة الإخوان المسلمين على التربية أسلوبا لتحقيق أهدافها، وذلك بالتوجه نحو المجتمع، من خلال العمل على تعريفه بفكر الإخوان ودعوتهم، لاصطفاء الإفراد المؤهلين لحمل الدعوة والمتفاعلين معها، وإخضاعهم لتنشئة جديدة، تعيد رسم ملامح الشخصية الفردية والجماعية والاعتناء بهم إيمانياً وفكرياً وبدنياً، من خلال البرامج التثقيفية والأنشطة الدعوية والسياسية،

ويتلازم ذلك بربطهم بخدمة المجتمع والتفاعل مع قضاياه، وإعدادهم ليكونوا قيادات اجتماعية ونقابية وسياسية، وتوظيف مؤسسات الحركة وما تديره من مؤسسات أهلية أو رسمية لتكون محاضن تربوية لأفراد المجتمع والاستفادة من وسائل التنشئة العامة في الرعاية الفكرية والدعوية للأفراد اللذين لم تصل إليهم حركة الإخوان المسلمين [167].

المبحث الثاني
محددات العلاقة الداخلية بين
النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين

إنَّ محددات العلاقة الداخلية بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين تتمحور حول الآتي:

المطلب الأول: طبيعة العلاقة السياسية بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي

يعدُّ الإرث التاريخي لطبيعة التعامل ما بين حركة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني من أبرز المحددات، حيث حصلت الجماعة على ترخيص بتاريخ 9 كانون الثاني 1946م، بتأسيس جمعية في إمارة الأردن، باسم جمعية الإخوان المسلمين، وحصلت الجماعة في الأردن على اعتراف الهيئة التأسيسية بها في مصر من خلال تعيين مراقبها العام عبداللطيف أبو قورة عضواً فيها، حيث بدت علامات الود في مرحلة التأسيس بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني، وبعدها بدأ العمل السياسي الإسلامي المنظم لحركة الإخوان المسلمين بنَّاءً وفاعلاً، خلق كتلة سياسية حيوية، حيث مثلت جماعة الإخوان المسلمين معارضة سياسية بموازاة المعارضة السياسية اليسارية والقومية، غير أن المعارضة الإخوانية كانت حليف للنظام السياسي ولا تهدد شرعيته، إذ يبدو أنها وجدت في الملك عبدالله الأول ومن بعده من الملوك حلفاء ضد قوى أخرى، حيث دخل الإخوان المسلمين في تحالف غير معلن مع النظام السياسي الأردني في مواجهة الحركات اليسارية والقومية[168].

لقد وقف الإخوان في معسكر واحد مع النظام السياسي في مواجهة ما يتعلق بمصالح الطرفين في مواجهة القوميين واليساريين، وفي موقف الحياد في مواجهات أيلول حيث يقول عبدالرؤوف الروابدة" رأى الإخوان أن لا مصلحة لهم بأن يقفوا مع أي طرف ضد طرف آخر؛ لذا قرروا إغلاق قواعدهم بانتظار أن يحسم أحد الطرفين المواجهات"، والوقوف على الحياد غلف بمقولة "رفض الفتنة" وذلك ما يشير إليه عضو المكتب السياسي لحركة الإخوان المسلمين والوزير السابق إبراهيم غوشة بقوله "إن الإخوان ضد أن يقتل المسلم أخاه المسلم"، ويبدو جلياً أن الإخوان كانوا في العلاقة المتوترة بين حركة فتح والنظام السياسي الأردني غير معنيين ببقاء النظام، فجاء تعبير غوشة عند تعليقه على العلاقة المتوترة مع حركة فتح والنظام السياسي الأردني "إن الإخوان كانوا يحافظون على أن لا يمس شيء بأسس الدولة" وهذا تعبير عام، ولم يشر إلى المساس بالنظام الذي وفَّر لهم أفضل مناخ للعمل السياسي[169].

إنه وخلال العقود المتتالية عوملت حركة الإخوان المسلمين بما يناسب الدور الذي أرادت أن تقوم به، صحيح انه لم يسجل في تاريخها اللجوء إلى العنف، إلا أن عدم اللجوء إلى العنف لم يكن من فضائلها بقدر ما هو استيعاب من قبل حركة الإخوان المسلمين في الأردن لما تعرض له الإخوان المسلمين في دول عربية تقدمية من تضيق وقمع، وبالأخص في مصر وسوريا[170].

المطلب الثاني: العامل الفكري لدى جماعة الإخوان المسلمين

لقد انعكس الاستقطاب بين المدرسة المتشددة والمعتدلة في حركة الإخوان المسلمين في مصر على حركة الإخوان المسلمين في الأردن، إذ انقسمت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى مدرستين الأولى اقرب إلى الايدولوجيا مسترشدة بأطروحات سيد قطب وهم ما يطلق عليهم الصقور، حيث تعتبر هذه المدرسة أن الحكومات العربية حكومات جاهلية وإنها لا تمثل الإسلام، وان هذه الحكومات تقبل بالديمقراطية بوصفها نظاما غربيا يمنح الحكم والتشريع للشعب من دون الله، وهو ما لا تقبل به هذه المدرسة التي تمثلها جماعة الصقور، أما المدرسة المعتدلة، فهي ذات طبيعة واقعية وبراغماتية ويطلق على أنصارها اسم الحمائم، حيث تأثرت هذه المدرسة بأطروحات راشد الغنوشي، وحسن الترابي، ويوسف القرضاوي، وهم من تنادوا إلى نقد أفكار سيد قطب، والعمل على ترسيخ القبول بالقيم الديمقراطية واللعبة السياسية[171].

لقد استرشدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تنظيميا ومرجعيا بجماعة الإخوان المسلمين بمصر وأعلنت منذ عام 1954م، أنها جزء منها؛ لذلك فأنها تشترك مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر بمرجعيتها الفكرية والمبدئية مع وجود هامش من الحرية نص عليه النظام العام للتنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، حيث يتيح لكل جماعة أن تضع لنفسها لائحة تنظم أوجه نشاطها بما يتفق مع الظروف المحيطة بها، إذ أشارت المادة(44) من النظام العام" لكل قطر ان يضع لنفسه لائحة تنظم أوجه النشاط وتتفق مع ظروفه مع مراعاة عدم تعارض أحكامها مع هذه اللائحة ووجوب اعتمادها من مكتب الإرشاد العام قبل تنفيذه"[172].

وقد أستمد منه أول نظام أساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، والذي تم وضعه من قبل محمَّد عبدالرحمن خليفة عام 1953م، من النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر أقر عام 1948م، ولقد تم تقديم هذا النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن للجمهور لأول مرة عام 1976م[173]. إن الإطار الفكري لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن يرتكز مثل غيرها من فروع حركة الإخوان المسلمين، التابعة في نشأتها إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر ومؤسسها الإمام حسن البنا، إذ تستند على أسس عقدية وفكرية تضبط تصوراتها النظرية ومواقفها العملية، حيث تسهم إلى حد كبير في تحديد علاقاتها مع القوى الداخلية والخارجية وفي المقدمة منها النظام السياسي، فالعلاقة بين الحركات الإسلامية والنظم الرسمية مثلها مثل غيرها من العلاقات السياسية، تمثل في حصيلتها لتفاعل معقد لعدد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يؤدي إلى تنوع في طبيعة تلك العلاقة واختلافها ليس من دولة إلى أخرى، وإنما من فترة زمنية إلى أخرى في الدولة نفسها، بحسب التحول الذي يطرأ على العوامل والمحددات الداخلية والخارجية، إذ تتأثر العلاقة بين الطرفين بطبيعة المرجعية الفكرية والعقدية للحركة الإسلامية، ورؤيتها لمدى المشروعية الدينية والقانونية للنظام السياسي الحاكم، واستراتيجياتها في التعامل معه، وتصورها لطبيعة دورها في الحياة العامة، وأن الأمر نفسه فيما يخص النظام السياسي، حيث تؤثر تركيبته الهيكلية وعقيدته السياسية، وأهدافه، وشبكة تحالفاته الداخلية والخارجية، وحجم ما يواجهه من تحديات وخبرته في الحياة السياسية، في نوع العلاقة التي تسود بينه وبين الحركة الإسلامية، إذ تسهم البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة الداخلية بأشكال وصور مختلفة في تحديد طبيعة ومسار تلك العلاقة، حيث تؤثر على توزيع القوة بين السلطة المركزية والتكوينات الاجتماعية، وحجم التأييد الشعبي لكل من النظام السياسي والحركة الإسلامية[174].

وفيما يتعلق باتجاهات العلاقة وتحدياتها التي تراها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فقد ذهب الإخوان المسلمين إلى التأكيد على أن هذه العلاقة اتسمت تاريخيا بالتعايش بل والتعاون في بعض المفاصل، إلا أنها لم تتمكن من التحول إلى علاقة تحالف أو تشارك في إدارة الدولة والقرار السياسي، بل شابها في بعض الأحيان التوتر وعدم الثقة، وكذلك تخوف الحركة الإسلامية من أن يكون الهدف هو المحافظة على مستوى وحجم للحركة ربما يمنع نموها وتقدمها، خصوصاً وأنها لم تشهد بعد اختراقات رئيسية في الملفات السياسية[175]، ذلك أن طبيعة الانفتاح نافذة يمكن الاستفادة منها لتوسيع العلاقة مستقبلا، وأن على الحركة الإسلامية والحكومة الأردنية الاستفادة من الظروف المتاحة لإعادة النظر في طبيعة العلاقة ومكوناتها، حيث يعتقد بأن البيئة السياسية تسمح بمثل هذا النمو [176]، ذلك أن الحركة تبدي إيجابية في التعامل مع هذه التوجهات ولا تضع شروطا مسبقة، في مباحثاتها مع الحكومة[177]، حيث أن المؤشرات تعتبر جديدة في تعامل الحكومة، وتستحق الالتقاط، وأنها تتجه لإعادة التوازن للسياسة الأردنية، فيما يتعلق بالسعي نحو تعزيز هذا الاتجاه بإجراءات عملية لبناء الثقة بين الطرفين[178]

وفي الحديث عن إستراتيجية النظام السياسي الأردني في إطار التعامل مع الجماعة؛ أنه ليس هناك نظرية أمن وطني أردني متفق عليها لتكون مرجعا في رسم علاقات النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث إن النظام لديه القدرة على التنبؤ بسلوك الجماعة، وتحديد اتجاهات التعامل معها، وهو ما أكد ضبابية الموقف السياسي للحركة الإسلامية في عدد من المجالات، وأن النظام يعتقد بأن صورتها المثالية هي ما كانت عليه في السبعينات[179]، إذ إن الأردن لديه نظرية أمنية ويتحاور من موقع المصلحة، وأن الحركة الإسلامية لم تعط الفرصة لتثبت رؤاها الديمقراطية [180]، حيث إن علاقة النظام السياسي بالإخوان المسلمين كانت على الدوام علاقة ودّ، إلى جانب ذلك فأن التفاعل المتبادل بين النظم الرسمية والحركات الإسلامية حساس لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية، نظرا لحضور البعد الخارجي في التأثير على السياسات والعلاقات بين القوى السياسية في معظم الدول العربية والإسلامية، وهو الأمر الذي تضاعف بعد التغيرات البنيوية في النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب الدولية على الإرهاب، عكّرت صفو هذه العلاقة في سياسات النظام السياسي تجاه الحركة الإسلامية [181].

أما فيما يتعلق بالتشكيك بقدرة الحركة الإسلامية على الحكم، أو المشاركة فيه، أو في النظام السياسي، أو في الإبقاء على الديمقراطية إذا كانت صاحبة حكم، أن الحركة الإسلامية في الأردن وفي معظم بلاد العالم العربي والإسلامي لم تُعط الفرصة لتثبت أنها ديمقراطية أو دكتاتورية؛ لذا لا يمكن الطلب منها البرهنة على ذلك دون تعامل معها وإشراكها في القرار السياسي[182].

وحول المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين ما يلي[183]:

أ. أن ظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام السياسي مع جماعة الإخوان المسلمين ولكن صفتها حتى الآن تكتيكية.

ب. أن ثمة خلاف كبير في وجهات النظر، وأهمها اختلاف الرؤية والاستراتيجيات بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني حول قضايا إقليمية ووطنية، مثل[184]:

1- القضية الفلسطينية بكل مسائلها وأطرافها.

2- التعامل مع أمريكا ومكافحتها لما يسمى "الإرهاب".

3- اختلاف الرؤية حول الإصلاح الداخلي والمحافظة على مكتسبات الوطن.

المطلب الثالث: موقف الإخوان المسلمين من الإصلاح السياسي

على الرغم من أن الدستور الأردني الذي اقر في عام 1952م، من قبل مجلس الأمة ينص في المادة (24) منه على أن الأمة هي مصدر السلطات، إلا أنه مرت سنوات عديدة من تاريخ الأردن دون وجود مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب، خاصة في الفترة الواقعة ما بين 1967-1984م، حيث خضعت البلاد حتى نهاية عقد الثمانينيات للأحكام العرفية، والتي سيطرت فيها السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية من خلال إصدار العشرات من القوانين المؤقتة، إلا انه ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في نهاية عقد الثمانينيات نتيجة تفاقم عجز الموازنة العامة، وانهيار القيمة الشرائية للدينار، وحدوث احتجاجات في العديد من المدن الأردنية الرئيسة، دفع الجهات الرسمية إلى إعادة العمل بالدستور، حيث تم إلغاء الأحكام العرفية؛ مما انعكس بحدوث انفراج ملموس في الحياة السياسية، تمخض عنها إجراء الانتخابات النيابية في

نهاية عام 1989م، إلا أن الزخم الذي انطلقت به عملية الإصلاح السياسي في الأعوام الخمسة الأولى من عودة الحياة الديمقراطية لم يستمر طويلاً، فسرعان ما تم تعديل قانون الانتخابات بما يسمى"قانون الصوت الواحد"، الذي أدى إلى تهميش وإضعاف دور الأحزاب السياسية وإخراجها من المجالس النيابية تدريجيا، بالرغم أن بعض الحكومات قامت بإدخال بعض التعديلات عليه، إلا أنها بقيت تعديلات شكلية لم تمس مضمون النظام الانتخابي نفسه، وقد أقر مجلس النواب في سبتمبر 2011م، تعديلات (42) مادة من الدستور الأردني لعام 1952م، حيث تمثلت ايجابية التعديلات، في أنها أعادت الدور الرقابي للسلطة التشريعية وعززت استقلالية السلطة القضائية، واعتمدت الولاية العامة لمجلس الوزراء، ولا يجوز حجز أي مواطن في غير الأماكن التي يجيزها القانون, وكل ما يصدر عن أي شخص تحت التعذيب أو الإيذاء أو التهديد لا يعتد به، وبموجب التعديلات أصبحت جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية ولا تخضع للمراقبة أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي, لكن تظل التعديلات غير كافية, فسلطات الملك قيدت فقط فيما يتعلق بالسلطة التشريعية, حيث لم يعد يستطيع تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى وتم تحديد مهلة أربعة أشهر لإجراء هذه الانتخابات، كما أن التعديلات لم تتطرق إلى أحد أبرز مطالب المعارضة، وهي أن تقوم الأغلبية النيابية بتشكيل الحكومة وأبقت قرار تعيين رئيس الوزراء بيد الملك, حيث يلاحظ أن النظام السياسي كان سريع الاستجابة للمطالب الإصلاحية مقارنة بالنظام في مصر وتونس قبل الثورة, وإن كانت الاستجابة لا تلبى أغلبية المطالب[185].

لقد آمنت جماعة الإخوان المسلمين بضرورة المشاركة في الحياة السياسية مع العمل في المجال الاجتماعي والثقافي، إيماناً منها بأهمية المشاركة في عملية الإصلاح، إذ عبرت الحركة الإسلامية في الأردن عن رؤاها للإصلاح بطرق مختلفة منذ نشأتها، سواء عبر ما طرحته من شعارات أو ما قدمته من رؤى، أو ما صاغته من برامج وخاصة منذ عام 1989م، عند مشاركتها الواسعة في الانتخابات النيابية، وتولى أحد قيادييها عبداللطيف عربيات رئاسة المجلس لثلاث دورات متتالية، ومازالت تنفرد بالمشاركة النيابية من خلال قائمة معلنة واحدة، وبرنامج إصلاح شامل خاص بها، كما شاركت في حكومة السيد مضر بدران عام 1991م، إدراكاً منها لخطورة المرحلة اثر العدوان على العراق، وأسهمت الحركة بشكل فاعل في صياغة رؤى وبرامج عملية مختلفة، حيث أكدت على صون الحريات العامة والتمسك بالحقوق الشرعية والدستورية، وتداول السلطة وحق المرأة في الانتخاب والترشيح وعلى التعددية السياسية، وإشاعة العدل في مختلف

المؤسسات، وحق الشباب والطلاب في تكوين اتحادات عامة تمثلهم، واستقلال القضاء ومحاربة الفساد، وقد طورت بالتعاون مع القوى السياسية والاجتماعية صيغاً للعمل المشترك... الخ. وان ما تقدمه الحركة الإسلامية من مشروع للإصلاح الشامل اليوم فإنما هو تطوير لرؤاها وبرامجها المعلنة منذ عقود من الزمن، والواقع يشير إلى سعي جماعة الإخوان ومنذ مطلع الخمسينيات إلى الإفادة من الديمقراطية والوصول إلى المجلس النيابي، وفي هذا إقرار بالممارسة الديمقراطية والقبول بها، حتى وأن عارضها بعضهم، فعلى سبيل المثال فأن حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعتبر بمثابة الذراع السياسي لحركة الإخوان، قد نص في نظامه الأساسي صراحة على الالتزام بالديمقراطية، وكان من أوائل الأحزاب التي تقدمت للممارسة الديمقراطية منذ صدور قانون الأحزاب، في الوقت ذاته أعلنوا تحفظهم على هذا القانون [186].

إن عملية الإصلاح السياسي تتصدر مرحلة التحول الديمقراطي إلا أنها غير مرتبطة بأجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وإنما تمثل عملية شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بالعملية السياسية وأيضا تطور دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الأحزاب والنقابات والمؤسسات الأهلية، وكذلك بناء المؤسسات ورفع مستوى التعليم، وإبراز دور الشباب والمرأة، وإشراكهما في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والفكرية، وتتمثل المقومات الأساسية للإصلاح السياسي بالمفردات البرنامجية كمثل إصدار القوانين والأنظمة وتشجيع العمل الحزبي وتعزيز مشاركة المرأة وإجراء الانتخابات النيابية التي بدورها تهيئ المناخ السياسي والذي يقوم على حفظ التوازن بين السلطة والشعب، إذ ان العوامل الدافعة للإصلاح السياسي هي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية[187].

باتت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير مطلباً مجتمعياً، إذ يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة التي بحاجة إلى مواجهتها من خلال المعالجة الموضوعية له، وذلك بفتح الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها، فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام السياسي لتبني خطاب سياسي مبني على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الانفتاح وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، إذ إن مواجهة مسألة الفساد بأشكاله المختلفة، فتح المجال للتعبير الحر

الهادف في معالجة هذه الظاهرة، كما أن تدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية [188].

وتقوم رؤية جماعة الإخوان المسلمين على أن الإصلاح السياسي هو المدخل الحقيقي والأساسي لكل أنواع الإصلاح الأخرى، وترى جماعة الإخوان المسلمين بأن هذا الإصلاح يتمثل بإجراء انتخابات حرة نزيهة تكفل لها ضمانات النزاهة والحيادية وتشرف عليها السلطة القضائية إشرافًا تاما وكاملاً، بدءاً من إعداد كشوف جديدة للناخبين، ومرورا بتوقيع كل ناخب أمام اسمه في كشوف الإدلاء بالأصوات، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج[189].

شكلت مبادرة الإخوان الإصلاحية عام 2005م، تحت عنوان" رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح" نقطة مفصلية ومهمة على صعيد التطور الفكري لجماعة الإخوان المسلمين، إذ نشرت هذه المبادرة على شكل كتيبات وعلى موقع جماعة الإخوان المسلمين الرسمي استجابة للعديد من الاعتبارات كان أبرزها[190]:

1. جاءت المبادرة بالتزامن مع المبادرات الإخوانية في كل من مصر وسوريا عام 2004م، وهو ما يؤكد التنسيق المشترك والتلاحم بين جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة.

2. جاءت هذه المبادرة بمثابة رسالة إلى الأطراف الأخرى وبالذات الدول الغربية بأن الإسلاميين يتقبلون بالقيم الديمقراطية الحديثة والتعددية وتداول السلطة.

على الرغم من السماح للإخوان المسلمين وتياراتها السياسية بالعمل طيلة القرن الماضي تقريبا، إلا أنها لم تحقق النصر الذي حققته حركة حماس في عام 2006، ولا أعتقد أنها ستصل، على الأقل في المدى المنظور، لهذا الوضع رغم توفر كل الظروف المناسبة لها في الماضي القريب، لقد تسلل إلى قيادة وعضوية الحركات الإسلامية الأردنية أشخاصاً تركوا أثراً سلبياً على تطور مسارها نحو الفوز، وبتأثير هؤلاء، طرحت ولا تزال شعارات متزمتة مثل أسلمة المجتمع، وأن الإسلام، بعمومية مفهومه وشموليته هو الحل دون تفسيره للآخرين، والمطالبة بتجميد اتفاقيات وادي عربة التي وقعتها الحكومة الأردنية وإسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي، والمناداة بعدم تطبيع العلاقة مع إسرائيل، وبلغ الأمر ببعضهم أن طالب بتغيير قانون الانتخابات النيابية، فيما

اعتقد البعض الآخر أن السياسة الأردنية الداخلية والخارجية تسلك طرقا خاطئة، وأن الإسلاميين لديهم بديل جاهز من أجل تصحيح المسار والإصلاح السياسي في البلاد.

المطلب الرابع: موقف الإخوان المسلمين من التعددية السياسية

إن محاولة خلق تأصيل إسلامي لموضوع التعددية، هو ما يناقض ما طرحه الإمام حسن البنا، الذي عد الحزبية أنها مصدر فساد الناس باعتبار أنها تقوم على مبدأ التنافر والتناحر، إلا أن الإخوان المسلمين طور مفهوم التعددية السياسية من خلال التأكيد على أن التعددية مظهراً حديثاً من مظاهر الديمقراطية، وذلك بالأخذ في الاعتبار أن الأحزاب مؤسسات وطنية تتنافس في خدمة الوطن، إذ ذهب إلى التأكيد إسحاق الفرحان أمين عام جبهة العمل الإسلامي "نحن نؤمن بأن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين متفاوتين، وجعلهم شعوبا وقبائل، رجالا ونساء، ولم يقصد بهذا الاختلاف التنافر والتقاتل، بل التعارف والتعاون، ومن هنا، فنحن نرى في تعدد الأديان والأيديولوجيات والمذاهب الفلسفية أمر يتناسب وطبيعة الخلق، وعلى ذلك فكل شخص حر في اعتقاده وتفكيره، وفي ضوء هذه المبادئ فمفهوم التعددية مظهر ثان من مظاهر الديمقراطية"، حيث أكد أيضاً إسحاق الفرحان على أنه لا ضير في "الاشتراك الايجابي في التعددية الحزبية عن طريق" جبهة العمل الإسلامي" وكذلك عدم الممانعة في إنشاء أي حزب سياسي يتقيد بثوابت الأمة، والدعوة إلى التعاون بين الأحزاب السياسية في جميع الأمور التي تقع في دائرة الاتفاق في البرامج التي تخدم المصالح العليا للوطن"[191].

وفي إطار الديمقراطية يؤكد الفرحان على أنه "في الديمقراطية السلمية ينبغي أن لا تثير الإشكالية بين التعددية ووحدة الأمة، فالتعددية السياسية، هي التي تفضي إلى أحزاب تعتبر مؤسسات وطنية تتنافس في خدمة المصالح العليا ولا تقود إلى مزيدا من التجزئة والتفرقة والعصبية والفئوية"[192]، وهو في هذا الاتجاه يخالف ما ذهب إليه حسن البنا في كتاباته، بما يشير إلى تطور براغماتي مهم على الصعيد الفكري لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

إن وصول قوى الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم في عدد من الدول لم يلغِ جدلية العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والمشاركة السياسية، ذلك أنه لم ينزع الشك الذي لا يزال يراود الكثير من القوى حول نوايا ومواقف قوى الإسلام السياسي الحقيقية تجاه الأقليات والمرأة والدولة المدنية وغيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر في النسيج الاجتماعي في أي مجتمع من

المجتمعات، حيث لا زالت قوى الإسلام السياسي أمام اختبار إثبات بأنها لا تتخذ من أطروحات الديمقراطية والتعددية والتداول على السلطة ذريعة للوصول إلى السلطة وإلغاء الآخر لاحقاً من خلال تسييس الديني، وتقديس السياسي، لخدمة مصالحها الحزبية [193].

ولقد جاءت مبادرة الإخوان المسلمين الإصلاحية عام 2005م، بالنص على أن التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الإسلامية، كما أنها تؤمن بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الايجابي مع مكونات المجتمع كلها، وتحت عنوان "المصالح الوطنية العليا للأردن" حيث أكدت الوثيقة على "اعتماد مبادئ الديمقراطية والشورى وأدواتها بما فيها الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وفق قانون عادل وإجراءات سليمة، والتداول السلمي للسلطة التنفيذية نهجا ثابتا للحياة السياسية"، وبهذا استطاعت جماعة الإخوان المسلمين تجاوز الإطار الجدلي المتعلق بالمزاوجة بين مفاهيم الديمقراطية الحديثة ومفهوم الشورى ببعده الديني، وهذا تطور براغماتي مهم على الصعيد الفكري لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أتاح النظام العام للتنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين من خلال المادة(44) بوجود هامش من الحرية يتيح لكل جماعة أن تضع لنفسها لائحة تنظم أوجه نشاطها بما يتفق مع الظروف المحيطة بها، مما شكل قدرة لجماعة الإخوان على الاجتهاد وهامش من الحرية والذي منحها إياه النظام العام للتنظيم العالمي، من خلال ميكانزمات براغماتية للتعامل مع خصوصيات الواقع وعدم الاكتفاء بالقوالب الفكرية الجاهزة[194].

المطلب الخامس: موقف الإخوان المسلمين من المشاركة السياسية

إن موقف جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة في الانتخابات النيابية كانت مسألة أثارت الجدل الداخلي بينهم، فقد استقال أول مراقب عام للجماعة "عبداللطيف أبو قورة"، بسبب موقفه الرافض لدخول الانتخابات النيابية إلا بعد ضمان الأغلبية، في حين كان التيار الآخر من الإخوان يرى خوض الانتخابات أفضل للجماعة من منطلق أن وجودها داخل البرلمان ولو بعدد قليل من المقاعد يعتبر أفضل من عدم وجودها، وهو ما ذهب بها إلى خوض انتخابات عام 1951م، وعام 1954، من خلال أفراد مستقلين وليس باسم الجماعة، إلا أن جماعة الإخوان خاضت انتخابات عام 1956م، باسمها وحصلت على أربع مقاعد، وفي انتخابات عام 1963م، حصلت على مقعدين، وأيضاً على مقعدين في انتخابات عام 1967م، وفي عام 1984م، جرت انتخابات تكميلية لملء

ثمانية مقاعد شاغرة حصل منها الإخوان على مقعدين (أحمد الكوفحي، وعبدالله العكايلة)، كما فاز في هذه الانتخابات التكميلية نائب إسلامي مستقل (ليث شبيلات)[195].

أدى التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن عام 1989م، إلى حدوث تفاعلات داخلية داخل جماعة الإخوان المسلمين، في إطار خلافات تنظيمية وفكرية ومبدئية برزت على العلن وفي المنابر العامة والصحف، تمثل أبرزها حول قضايا المشاركة في الوزارة، والتعامل مع قانون الأحزاب، والمواقع التنظيمية الداخلية لقيادة الإخوان المسلمين في حزب جبهة العمل الإسلامي، والترشيح الموجه لمجلس النواب، حيث تسببت هذه الخلافات بقيام عدد من قياديي جماعة الإخوان بالانسحاب، وانتخاب قيادة جديدة تختلف فكريا وعمريا عن نمط قيادات السبعينيات والثمانينيات، إذ انتخب عبدالمجيد الذنيبات مراقبا عاما جديدا بديلا عن محمَّد عبدالرحمن خليفة الذي شغل منصب المراقب العام خلال الفترة 1953-1994م[196].

لقد شارك الإخوان المسلمين بانتخابات 8/11/1989م، بقائمة ضمَّت تسعة وعشرين مرشحا، إضافة إلى عدد آخر من المرشحين المستقلين، حيث نجح من بين المرشحين اثنان وعشرون نائبا، ومنح نواب الإخوان المسلمين الثقة لحكومة مضر بدران الرابعة 7/12/1989-9/6/1991م، وانتخب عبداللطيف عربيات رئيسا لمجلس النواب لثلاث دورات متتالية من المجلس الحادي عشر، حيث قاطعت الحركة الإسلامية في الأردن الدورات الانتخابية احتجاجاً على قانون الصوت الواحد، ولأن نظام "الصوت الواحد" الانتخابي تمت المحافظة عليه وطبق أيضا في انتخابات العام1993م، أن مشاركة الإخوان المسلمين في العملية السياسية بعد العام 1989م، مثلت تحديا وأزمة للحركة في آن واحد، إذ كشف العام 1990م، عن انقسام الجماعة إلى تيارين، الأول تيار الصقور من خلفيات فلسطينية والثاني تيار الحمائم وغالبيته من أصول شرق أردنية، رسخ تبلور الانقسام في صفوف الإخوان المسلمين أن أنتج سجالا فكريا حول العلاقة مع الدولة، حيث لا زالت الحركة ملتبسة في مسارها السياسي ومواقفها، إذ أن الذهاب إلى مؤتمر السلام في مدريد، وتوقيع اتفاقية وادي عربة، قد عمق الشقاق بين الصقور والحمائم، وهو ما انعكس في تأثر علاقة الإخوان المسلمين بالحكومة[197].

لقد كان عام 1990م، مفصلياً أيضاً في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، بوصول قادة حماس إلى عمان بعد حرب الخليج الثانية، حيث تعدُّ حماس ممثلاً للجسم الفلسطيني داخل جماعة الإخوان المسلمين،

وهي بذلك ستتحول إلى ممثل للفلسطينيين في الأردن، وهذا سيؤدي إلى خلق حالة من الانقسام داخل جماعة الإخوان، وسينهي هذا الانقسام فرص الجماعة بالحصول على مكاسب سياسية جديدة، مما سيأطر إلى الريبة مكان الودّ في علاقة الحكومات مع الجماعة؛ وكل ذلك يؤثر بشكل مباشر على خطاب الجماعة تجاه مسألتي الدولة والمواطنة [198].

لقد كشف للنظام السياسي مدى ضرورة وضع حد لنجاح عدد أكبر من رموز الإخوان في انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر؛ وذلك لضمان تمرير ما ستفضي إليه محادثات السلام مع إسرائيل، حيث كلف عبدالسلام المجالي بتشكيل حكومة التي كلفت بحل المجلس الحادي عشر، وإصدار قانون جديد للانتخابات[199].

تشكل بعد صدور قانون الأحزاب رقم 32 لعام 1992م، حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ كان أحد أهم مؤسسي الحزب الدكتور إسحاق الفرحان، حيث تكونت هيئة تأسيسية موسعة للحزب في عام 1992م، لكن الحزب تعرض لعدة هزات بدأت باستقالة مجموعة من المستقلين في عام 1992م، وتلاهم استقالة ستة من أعضاء المكتب التنفيذي للحزب في عام 1993م، وشهد الحزب حضورا نسائيا تمثل بفوز السيدة نوال الفاعوري بعضوية مجلس الشورى لتكون أول سيدة في تأريخ الحركة الإسلامية تصل إلى مراتب القيادة العليا[200].

جرت انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر في 8/11/1993م، حيث فاز الإخوان المسلمين بسبعة عشر مقعدا، في ضوء قانون الصوت الواحد، إلا ان رئاسة المجلس خرجت من بين أيديهم، وهو ما مثل بذلك مؤشراً على تراجع الإخوان المسلمين في مجلس النواب[201].

قاطع الإخوان المسلمين انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر 4/11/1997م، بدواعي عديدة منها[202]:

1- التراجع التشريعي، حيث طالبوا بإلغاء قانون الصوت الواحد الذي تم إقراره في عام 1993م.

2- المطالبة بإصدار قانون المعلمين وقانون اتحاد الطلبة.

3- مطالبة الإخوان بإلغاء اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، وعدم تقيد الحريات العامة في المملكة.

4- الفساد المالي والإداري وتغوُّل السلطة التنفيذية على القضائية.

وفي مقابل دواعي المقاطعة، فقد قدم الإخوان العديد من المسوغات التي تتعلق باهتمامهم بالعمل النيابي والعودة إليه في جملة من الأسباب تمثلت بعضها في التالي[203]:

1- الحرية النسبية في العمل النيابي.

2- تمكين الأمة من المشاركة في السلطة.

3- مراقبة الحكومة ومحاسبتها.

4- ان العمل النيابي يستند إلى قاعدة شعبية تمده بالقوى المعنوية وتأثير الرأي العام وأيضا يتيح معرفة اتجاهات الرأي العام.

5- العمل النيابي يتيح لهم تطوير برامجهم السياسية والاجتماعية وتكيفها.

6- ان العمل النيابي يمثل مدخلا رئيسيا للإصلاح الدستوري والتشريعي.

7- العمل النيابي يسهم في نقل مشروعهم الفكري من الإطار النظري إلى الممارسة العملية.

8- إمكانية التحالف مع القوى السياسية والحزبية الأخرى.

حيث غاب الإخوان عن المشهد السياسي حتى وفاة الملك الحسين بن طلال في عام 1999م، حيث دخلت حركة الإخوان المسلمين مرحلة جديدة وفي عهد جديد باستلام الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم، كذلك دخلت في منعطفاً آخر تمثل باختيار قادة حماس الخروج من الأردن، بعد قرار الحكومة الأردنية إغلاق مكاتب حماس نتيجة لارتكابهم مخالفة قانونية بالانتساب إلى العمل على نشر تنظيم سياسي فلسطيني على الأرض الأردنية، حيث لقي قرار قادة حماس مغادرة الأردن استحسان من قبل رموز الإخوان المسلمين في جناح الحمائم، ولقد حاول قادة الإخوان في لقاء مع الملك عبدالله الثاني احتواء الأزمة، إلا أن الملك ترك الأمر للحكومة[204].

عاد الإخوان المسلمين عن قرارهم في مقاطعة الانتخابات النيابية في عام 2003م، وقرروا المشاركة بالرغم من أن شيئاً من مطالبهم لم يتحقق، حيث بذل قادة الإخوان جهدا كبيرا في إقناع قواعدهم الانتخابية بضرورة العودة عن المقاطعة، ومحاولة إيجاد التبريرات المختلفة لتغيير موقفهم باعتباره خطأ سياسي كان محصلته خروجهم من تحت قبة البرلمان وهي الساحة السياسية المتوفرة لهم لتمكنهم من الحضور السياسي على مستوى الدولة [205].

لم يستطع الإخوان المسلمين الحصول في انتخابات عام 2007م، إلا على ستة مقاعد نيابية حيث تم اتهام الحكومة بتزوير الانتخابات، وهو ما دفع الإخوان إلى مقاطعة انتخابات المجلس النيابي السادس عشر والتي جرت في 9 تشرين الثاني 2010م، ما دفع مجلس شورى جماعة الإخوان وبأغلبية كبيرة، ثمانية وأربعين صوتا من أصل واحد وخمسين صوتا، بمقاطعة الانتخابات لأسباب ودواعي منها [206]:

1- ضرورة استبدال قانون الانتخاب ساري المفعول بقانون آخر يأخذ بمبدأ القائمة النسبية.

2- ضرورة القيام بإصلاح سياسي شامل قبل إجراء الانتخابات النيابية.

3- اتِّهام الحكومة بعدم توفير ضمانات كافية تضمن عدم تكرار ما حدث في انتخابات 2007م، من تزوير.

لقد رفض الإخوان المسلمين المشاركة في حكومة معروف البخيت التي تشكلت في شباط 2011م، وذلك بعد الانتخابات النيابية بعدة شهور، لاعتبارات منها إلى أن الإخوان المسلمين ليسوا ممثلين في البرلمان حيث أنهم قاطعوا الانتخابات النيابية 2010م، وان هناك أصوات برلمانية نافذة ومرتفعة معادية للجماعة، وان أي مشاركة لها في حكومة البخيت حتى وان كانت محدودة، ما يجعل من المشاركة عبئا على الجماعة والحكومة على السواء، وسببا للتوتر في المجلس[207].

المطلب السادس: موقف الإخوان المسلمين من الإصلاح الاقتصادي

يؤدي الاقتصاد دوراً إستراتيجياً في بناء الأمم ورفعتها؛ لذلك أولاه الإسلام اهتماما خاصا، ووضع له القواعد والمبادئ التي تضمن تحقيق الحياة الكريمة للإنسان، وتحقق له التقدم والرفاه، وتوفر وسيلة الكسب الحلال في مختلف القطاعات، وتجعل العمل أساس الدخل والكسب، وتؤكد

بالخصوص على ما يتعلق بمنع الاحتكار، وإصدار التشريعات التي تمنع الاتجار الحرام وتجميد الثروة، وتأكيد حرمة المال والملكية الخاصين، وتحظر استغلال النفوذ لممارسة الاحتكار في التجارة وتداول المال، وترى الحركة الإسلامية ان الاقتصاد الأردني ما زال يعاني من غياب تصورات نظرية، وبرامج وطنية، تقوم على بناء اقتصاد مستقل، يتمتع بنماء مطّرد، تشارك فيه كل قطاعات المجتمع، ومما يُؤسف له أن الحكومات تجاهلت كل ذلك، واتجهت إلى تسليم مستقبل البلاد الاقتصادي إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما سمي ببرامج التصحيح الاقتصادي، التي جعلت من الأردن محطة تجارب، ليقدمها للعالم نموذجاً على نجاحه، وبرغم التقارير الوردية التي تقدمها الحكومات الأردنية، والبنك الدولي، عن الاقتصاد الأردني، غير ان الواقع يثبت خلاف ذلك، فلا تنمية مستدامة، ولا تطويراً بنيوياً للاقتصاد، ولا تكاملاً متيناً مع الاقتصاد العربي المحيط، بل تزايداً مضطرداً في معدلات البطالة والفقر، وشيوع الاحتكار، وتكدس الأموال في أيدي قلة منتفعة تستغل نفوذها ومواقعها للإثراء غير المشروع على حساب المجتمع والأمة؛ ولذلك فان جماعة الإخوان المسلمين تعتقد أنه لا بدَّ من إجراء عملية إصلاح اقتصادي شامل، لبناء مجتمع متقدم ومستقل، يتمتع بمعدلات تنمية حقيقية، ترتبط بمحاربة الفساد والمحسوبية والهدر في المال العام، كما تعتقد أن ذلك ممكن من خلال[208]:

1- تخليص الاقتصاد بكل مستوياته ومعاملاته مما يتعارض مع إحكام الشريعة الإسلامية، والمحاربة الجادة للفساد بكل أشكاله، وتحقيق الشفافية حفاظاً على الحقوق والمال العام، وتشجيعاً للاستثمار.

2- بناء وتنفيذ برامج اقتصادية وطنية تسعى لفتح الوظائف والأعمال لقطاعات المجتمع المختلفة، والعمل على جذب رأس المال الوطني والعربي والإسلامي في هذا المجال، من خلال إيجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الحرية والأمن والشفافية والتسهيلات الإدارية، التي تكفل للمستثمر مزيدا من الإعفاءات الضريبية على مدخلات الإنتاج والتصدير والمبيعات، وتوفر الدعم المهني والفني اللازمين لإنجاح هذه التوجهات والمشاريع.

3- وضع حد للهدر في المال العام، بمراجعة التكاليف الحقيقية لكبار موظفي الدولة والمسئولين والبرامج والأعمال، في مختلف القطاعات بلا استثناء، واتخاذ ما يلزم على هذا الصعيد

.

4- إن عجز الموازنة مرده الأساسي السياسات الاقتصادية، التي أخفقت في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، وفي تبني استراتيجيات اقتصادية تعتمد المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية، وبسبب الإنفاق الترفي في ظل غياب الأولويات الوطنية، وإطلاق أيدي أصحاب النفوذ في التصرف في مقدرات الوطن، الذي زاد في ثراء الأقلية على حساب الأكثرية الفقيرة من المواطنين، فضلا عن غياب التكامل الاقتصادي العربي، والإبقاء على النظام القطري الخاضع لهيمنة المؤسسات الدولية.

5- إن سياسة رفع الأسعار، وزيادة الضرائب كماً ونوعاً، قد أسهمت بشكل جلي في زيادة معدلات الفقر، ولذلك لا بد من وضع معادلات منهجية دورية للتعامل مع الأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الأسواق الدولية، ومستوى الدخل والمعيشة في البلاد، وتخفيف الضرائب غير المباشرة إلى أقصى حد ممكن، والبحث عن وسائل دخل جديدة.

6- الإسهام الذي يقدمه العمل الخيري وفق منظومة الشريعة الإسلامية الغرَّاء في بناء المجتمع الصالح من جهة، والذي يوفر الحاجات الأولية للفقراء، ويفتح المشاريع لتوفير الوظائف الصغرى والمتعددة من جهة أخرى، وتوفير المنح الدراسية وتكاليف الإجراءات العلاجية للمواطنين من جهة ثالثة، يعدُّ من مدخلات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الهامة في البلاد، ولذلك فان القوانين والاتفاقات التي تسعى لها الدولة محلياً وإقليمياً ودولياً يجب أن تساعد هذا القطاع وتشجعه، لا أن تحد من نموه وتحاصره بحجج لا سند لها، كما أن على الحكومات ان تكف عن التدخل في هذه الإعمال الاجتماعية، وان لا تفرض إي نوع من الضرائب غير المباشرة على أعمالها كما هو حاصل في الوقت الحالي، وينبغي السماح للجمعيات الخيرية والتعاونية بالإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية من خلال مشروعات مناسبة.

7- الثروة البشرية التي يتمتع بها الأردن تعوضه عن نقص الثروات الطبيعة التي تتمتع بها دول أخرى، كما أن موقعه الجيوسياسي يساعده على تطوير هذا الوضع واستثماره، وأن بناء مشروع استثماري للطاقات والكفاءات البشرية يعد أولوية اقتصادية مهمة، ويتقاطع مع توجهات التعليم العام والدراسات العليا والأبحاث العلمية المتقدمة، وهي المجالات التي تعاني ذاتها من إشكالات آن الأوان لحلها وتطويرها، وبذلك يمكن توفير ثروة بشرية تشكل عصب الاقتصاد الوطني في كل مجالاته، بما في ذلك التصدير والتبادل وتوفير الخدمات.

8- إن تطوير التقانة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، وتشجيع رأس المال الوطني على بناء هذه المشاريع، وفتح آفاق الأسواق العربية والدولية أمامه، يشكل إضافة نوعية حيوية للاقتصاد الوطني؛ لذلك فإن بناء مراكز أبحاث زراعية وصناعية متخصصة لهذه الغاية يعدُّ برنامجاً إستراتيجياً يُسهم بشكل كبير في حل معضلات الاقتصاد الوطني، ويطور تكامله مع المحيط العربي.

9- تشجيع الاستثمار في مجالي الصناعة والزراعة، وتقليل تدخل الدولة الضريبي والجمركي، باستثناء الرقابة على الجودة، ومهارة العمالة، وتطبيق أنظمة العمل وحقوق العمال، لمصلحة حرية حركة رأس المال والاستثمار اللازمة من المحيط العربي واليه.

10- إن برامج الخصخصة التي تم تطبيقها في البلاد لم تحقق الآمال العريضة التي سيقت كمسوغ لها، وإنما أسهمت في رفع أسعار الاستهلاك من الماء والكهرباء والاتصالات، بشكل تفاقم معه الانخفاض في مستوى المعيشة، وتسبب في الوقت نفسه بحرمان الاقتصاد المحلي من التنمية المفترضة، لان نظرية الشريك الاستراتيجي في هذه المشاريع حرمت الموازنة العامة للدولة وشركات القطاع الخاص الوطنية من مدخلات هذه الخدمات، التي تشكل قيمة كبيرة في بلادنا، كما حالت دون تكوين شركات مساهمة بأموال المواطنين لتبقى شركات وطنية برأس مال وطني، ولذلك فإننا نعتقد أنه لا بد من وقف لهذه البرامج، وإعادة دراسة ما تم تنفيذه منها، لمصلحة تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، وتوفير العيش الكريم للمواطنين.

11- تحرير الاقتصاد الوطني من الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، وإعادة النظر في برامج وسياسات وتوجهات المناطق الاقتصادية المؤهلة على هذا الأساس، خاصة وان مدخلات الاقتصاد الوطني من هذه العلاقة لا تشكل أهمية جوهرية.

12- توسيع دائرة التجارة البينية مع الوطن العربي والإسلامي، والعمل على بناء المشاريع والسياسات، وسن التشريعات التي تشكل قاعدة متينة لتكامل اقتصادي عربي واسع، يمكن ان يتحول إلى سوق اقتصادية مشتركة.

13- الانفتاح على الاقتصاد العالمي أمر تمليه الحاجة والضرورة والمصلحة، لكن قواعد الانفتاح وشروط التعاقد لا تزال تعمل لصالح الإطراف الأخرى، التي حولت الأردن إلى طرف يخضع

مستقبله للمساعدات الدولية، وبالتالي جعلت تنميته الاجتماعية والاقتصادية وقراره السياسي والأمني مرهونا بإرادة خارجية تملك الضغط والتأثير على حياتنا، ولذلك نعتقد أنه قد آن الأوان لوضع حد لهذه السياسات في الاستجابة لمتطلبات التجارة والسوق والنظام الدولي، لصالح رؤية وطنية عميقة وشفافة لبناء علاقات تكامل مع المحيط العربي من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وشركاته ومؤسساته من جهة أخرى، وذلك بما يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ويحفظ الاستقلال الوطني.

14- الاستثمار أساس وعصب الاقتصاد الناجح في القرن الحادي والعشرين، والشعب الأردني لديه من الإمكانات المالية والكفاءات العلمية والموارد البشرية والعمالة المدربة ما يؤهله لبناء دولة استثمارية متميزة في المنطقة، وحاجته للاستثمار الأجنبي هي حاجة ثانوية. والخطة الاقتصادية الإستراتيجية للدولة ينبغي أن تستند إلى هذه المعطيات، في بناء رؤية إستراتيجية وطنية لتوطين الاستثمار ودمجه في مصالح الوطن العليا.

15- النظر إلى القطاع الزراعي بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإستراتيجية، وليس من خلال النظر في أرقام مساهمته في الناتج القومي، وهذا يقتضي اعتماد مبدأ الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل، وتحقيق الأمن الغذائي الوطني .

16- المحافظة على ملكية الأرض الزراعية في الأغوار، باعتبار غور الأردن منحة من الله سبحانه وتعالى للأردن ومواطنيه، والتعامل مع هذا الوادي من منظار استراتيجي بعيدا عن المقامرة أو المغامرة، وبشكل يحول دون انتقال ملكية الأرض لغير أبناء الوطن.

17- الاستثمار في مجال الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة لمواجهة مشكلات الطاقة وارتفاع الأسعار والكلفة الهائلة.

18- عقد مؤتمر وطني تشارك فيه مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرسمية والشعبية، للتوافق على إستراتيجية اقتصادية وطنية.

المبحث الثالث
المحددات الخارجية للعلاقة بين
الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني.

المطلب الأول: حركة حماس

بدأت علاقة الأردن مع حماس منذ عام 1992م، في عهد الراحل الملك الحسين بن طلال، حيث تنقسم العلاقة بين حماس والنظام السياسي الأردني إلى علاقات سابقة ومستقبلية، فقد كانت العلاقات السابقة بين حماس والأردن ذات طابع مصلحي، وليست بناء على توافق إيديولوجي، حيث كان ظهور حركة حماس ونجاحها في تحقيق حضورا جماهيري واسع النطاق له صداه الكبير في الأردن، ولا يخفى على أحد أن علاقات الأردن مع حركة حماس كانت علاقة ايجابية، فقد قدم لها الأردن مساعدات ومواقف متعددة أسوة بباقي الأشقاء العرب، حيث عمل الأردن على بناء علاقة مع حماس مبنية على توجه استراتيجي، فقد مكنت حماس من البقاء على الساحة الأردنية، قيادة ومكاتب، حيث فتح الأردن أبوابه وأحتضن قيادات حماس ومقار مكاتبها[209].

إن مكاتب حركة حماس في الأردن سياسية وإعلامية كانت، وذلك مثل كثير من الدول التي تمنح الحركات المسلحة مكاتب لأسباب متعددة، ففي الحالة الأردنية كانت الأسباب تعود لطبيعة العلاقة بين الإخوان والنظام السياسي، وذلك لاعتبار حماس جزءاً من الإخوان المسلمين في الأردن، وربما السبب السياسي هو علاقة النظام الأردني بالقضية الفلسطينية، إذ إن الأردن يرتبط بأحداثها، حيث كانت حماس تقوم بعمليات عسكرية وتعلن عنها من الأردن عدة مرات عن مسؤوليتها عن العمليات على لسان الناطق باسمها إبراهيم غوشة، الذي يحمل الجنسية الأردنية [210].

لقد وقف النظام السياسي إلى جانب حركة حماس في إطلاق سراح "موسى أبو مرزوق" رئيس مكتبها السياسي السابق والذي يحمل الجنسية اليمنية بعد اعتقاله وسجنه في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1997م، واستضافته في الأردن، والذي خلفه انتخاب خالد مشعل والذي يحمل الجنسية الأردنية رئيس لمكتبها السياسي، حيث قام الأردن بتهديد الاسرائيليين بأن مستقبل معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، رهناً بإنقاذ حياة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل بعد محاولة اغتياله من قبل الموساد الإسرائيلي في عمان عام 1997م، عندما حقنته عناصر من جهاز الموساد في عمان بمادة سامة، وألقى الأردن القبض عليهم وقامت السلطات الأردنية فيما بعد بإطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين المحكوم آنذاك بالسجون الإسرائيلية مدى الحياة، وعلى المستوى الشخصي قدم الأردن مساعدة للشيخ أحمد ياسين عندما تعرض للمرض[211].

إن التقارب الأردني مع حماس يمثل امتداد لتحالف تاريخي أعمق ما بين النظام السياسي الأردني وحركة الإخوان المسلمين في الأردن، إلا أن الأردن بنا سياسته في التعامل مع حماس على أساس جوانب سياسية وقانونية في إسناد الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق هدف الدولة الفلسطينية، لتنهي بذلك أي امتداد تنظيمي لحركة حماس في الأردن وخارج إطار العلاقة بين حكومتين، إذ كانت الحكومة الأردنية قد رتبت العلاقة مع حماس بما يؤدي إلى إزالة أي توتر نشأ أو قد ينشأ في المستقبل، ذلك أن العلاقة بين الأردن وحماس كحزب حاكم في فلسطين كانت تختلف عن العلاقة بين الأردن وحماس كتنظيم جهادي مقاوم، إذ إن ما حصل من توتر في العلاقة بين الأردن وحماس جاء ضمن فلسفة الأردن السياسية القائمة على مبدأ الأولويات، ومن ثم التوازن ضمن الأولويات، فقد كان الأردن أكثر قرباً لمنظمة التحرير منه إلى حركة حماس؛ لذلك كان التوجُّه إلى إخراج قادة حماس وإغلاق مكاتبها في عمان، إذ تمت صياغة الموقف الأردني من حماس بناءً على أن العلاقة مع طرف النزاع الفلسطيني ستكون مع طرف دون آخر وفقا لتوجهات السياسة الأردنية التي رأت أن تكون علاقاتها مع حماس محدودة لصالح علاقاتها مع حركة فتح، وكان العامل المحدد لذلك التوجه عامل فلسطيني أكثر منه عاملا أردنيا، نظر لتخوف الأردن من احتضان حماس من قبل قوى أكثر تشدد، الأمر الذي لا يساعد على إعادة تأهيل حركة حماس وتحويلها إلى حركة سياسية[212].

أكد القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، رحيل الغرايبة، أن حركة حماس ولدت داخل محضن الإخوان المسلمين في الأردن، وكانت حماس جزءاً منهم؛ ذلك أن الإخوان المسلمين في

الأردن كانوا يبسطون سيادتهم التنظيمية على الضفة وغزة والمهجر، وهو ما أدى إلى انخراط التنظيم في الهم الفلسطيني وجعل القضية الفلسطينية الأولوية الأولى[213].

لقد جاء دخول صدام حسين للكويت، ليشكل محطة انقلابية في تاريخ المنطقة، إذ لا زالت آثارها حتى هذه اللحظة، إذ دخلت المنطقة كلها في حرب كونية أشعلت المنطقة برمتها، وهيأت المنطقة إلى تغيرات سياسية هائلة، تمثلت بدخول القوات الأجنبية إلى البلدان العربية، وأصبحت الدبابات الأمريكية تجوب العواصم العربية وبدأت مرحلة التدخل المباشر لقد أثرت هذه المحطة على جماعة الإخوان في الأردن وتجلى بنزوح عدد كبير من الجالية الفلسطينية في الكويت نحو الأردن، مما أدى إلى تغير ديموغرافي كبير في الحركة، من خلال استيعاب صفوفها لعدد كبير منظم من الكويت، إضافة إلى تغير واضح بلهجة الخطاب الإخواني الذي أصبح أكثر عدائية لأمريكا، فالإخوان الفلسطينيون في الكويت كانوا منخرطين في عمل تنظيمي مختلف ويمارسون لوناً سياسياً متبايناً، لا صلة له بعمل الإخوان في الأردن، لأنهم كانوا بعيدين عن العمل الوطني، وكان نشاطهم يقتصر على أعمال الرابطة الفلسطينية المستغرقة في منافسة فتح، على واجهة التمثيل الفلسطيني، كما أن الإخوان الفلسطينيين في الكويت شكلوا الحاضنة الأولى لحركة حماس، حيث إن معظم قيادة حماس من هذه الشريحة على وجه التحديد، ولذلك فمنذ مجيئهم إلى الأردن أدى إلى نقل نشاط حماس قيادة وقاعدة إلى الأردن، وتم فتح مكاتبها في عمان، من خلال مراكز الجماعة ومواقعها وكوادرها وأعضائها، وقادت قيادة حماس حركة استقطاب واسعة داخل الإخوان المسلمين عندما بدا نجمها بالصعود، وبدأت تستحوذ على اهتمام الجيل الجديد، وهو ما أطر إلى أن حركة حماس ولدت داخل محضن الإخوان المسلمين في الأردن، وكانت حماس جزءاً منهم، لأن الإخوان المسلمين في الأردن كانوا يبسطون سيادتهم التنظيمية على الضفة وغزة والمهجر، مما أدى إلى انخراط التنظيم في الهم الفلسطيني وجعل القضية الفلسطينية الأولوية الأولى، وكل نشاط الجماعة متوجه لخدمة هذا الهدف[214].

إن العديد من الناس تفاجئوا بالتطورات التي بدأ الحديث عنها في الدولة الأردنية حتى قبل حدوث الربيع العربي حيث كانت هناك مطالبات بالعودة إلى هذه العلاقة التي انقطعت عام 1999م، وبقيت فقط ضمن الإطار الأمني ثم جاءت تصريحات رئيس الوزراء عون الخصاونة بأن قرار إبعاد قادة الحركة "غير قانوني وخطأ سياسي"، فكانت بمثابة المفاجأة حتى لقادة الحركة الذين لم يتوقعوا الحصول على هذا الموقف من الأردن، إذ إن الاعتبارات السياسية وليست الدستورية هي

التي أملت على صانع القرار إبعاد قادة الحركة من المملكة وذلك لأن الأردن كان يمثل إحدى دول الاعتدال ويراهن على عملية السلام والدور الأميركي في المنطقة واختار التحالف مع السلطة الوطنية الفلسطينية بينما كانت حماس في صف دول الممانعة، وأوضح أن الأردن اتخذ موقفاً سلبياً من الحركة تمثل بالإعلان عن كشف خلية لحماس تخطط لضرب أهداف في الأردن، ذلك أن من أسباب التشنج في العلاقة ما بين حماس والدولة الأردنية، يعود إلى طبيعة العلاقة مع الجماعة، إذ أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لم يعودوا على علاقة تحالف استراتيجي مع النظام السياسي الأردني، بعد أن أصبحوا في مواقع قيادية معارضة داخل الأردن، مما حدا بالرؤية الأردنية أن حركة حماس أصبحت ضمن قائمة مصادر تهديد الأمن الوطني الأردني؛ بسبب اصطفافها في محور الممانعة مقابل محور الاعتدال الذي يضم الأردن، وهذا يرتبط ببعدين أساسيين هما:

الأول: قناعة صانع القرار بأن حركة حماس تستغل جماعة الإخوان المسلمين لتتجذَّر في المجتمع الأردني مما يشكل هاجسا أمنيا حول طبيعة هذه العلاقة، فكان قرار الإبعاد.

الثاني: فكان الأردن في صف التحالف العربي المؤمن بالتسوية السياسية بينما حماس كانت تقف في حلف الممانعة سوريا وإيران، حيث ساعدت بنية المجتمع الأردني والظروف الإقليمية التي حدثت في المنطقة العربية أثناء القرن الماضي على تصاعد نشاط الحركات الإسلامية وتورط العديد من أعضائها في نشاطات وممارسات سياسية داخلية تتناقض مع الرؤية الرسمية للدولة الأردنية، فعلى سبيل المثال، عارض البعض اتفاقيات السلام مع إسرائيل على الرغم من موافقة السلطة الفلسطينية عليها[215].

وإذا كان صعود مفهوم السلام خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وذهاب بعض الدول والحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني قد خطف الأضواء من الحركات الإسلامية في الأردن، إلا أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال المدة ذاتها، وخاصة على الصعيد الداخلي، في مواجهة قرارات الحكومات الأردنية المتعاقبة، يشير، من منظور مستقبلي، إلى ضعف المجال وضيقه أمام الحركات الإسلامية كي تلعب دورا مؤثرا وتصبح قوة مؤثرة في المسيرة الديمقراطية وعملية الإصلاح السياسي في هذا البلد، ومع ذلك، قد يتخذ التطور مساراً معاكساً إذا ما افتقرت أهداف وبرامج الحركات الإسلامية للبعد

الوطني، وإذا ما صار الوصول الانتقائي إلى الحركات الإسلامية واتصالاتها المتعددة عبر وسائلها المختلفة مدخلا لأشكال جديدة من عدم المساواة في السياسة العامة للدول، كما أثاروا مشاكل بخصوص ارتفاع الأسعار في الأردن، وحاولوا التمدد داخل المجتمع لخلق روابط مستديمة مع العديد من الشرائح الاجتماعية الأردنية[216].

أدت التصريحات السياسية التي كانت تطلقها قيادة "حماس" من العاصمة عمّان، إلى أن تكون سبب في سوء الفهم بين الأردن والسلطة الفلسطينية، حيث كانت السلطة الفلسطينية تعتقد أن التصريحات التي كان تدلي فيها قيادة حماس تعبر عن توجّه سياسي أردني، وفيما يتعلق بعلاقة الإخوان المسلمين في الأردن بحركة حماس، حيث قال رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة "إن الحكومة لم تتعرض لحماس إلا بسبب ارتكابها عدة مخالفات، فيها خطورة على أمن واستقرار وسيادة الأردن"[217].

إن تطورات الأحداث على الساحة الأردنية، من قبيل اكتشاف مخزن أسلحة لحركة حماس تديره بعض عناصرها في الساحة الأردنية بهدف ضرب وتفجير أماكن مدنية ومؤسسات الدولة الأردنية؛ وسعي حماس لزيادة نفوذها في الأردن؛ ومحاولتها إحراز مكاسب من خلال بعض الحركات الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين، كانت عوامل أسهمت بدرجات متفاوتة في إقدام الحكومة الأردنية على إغلاق مكاتب حركة حماس في الأردن، وتسفير قياداتها من عمان[218].

ولقد أشار الروابدة أيضاً إلى أن قيادات حماس كانت تداوم في مكاتب نواب جبهة العمل الإسلامي، فهم أسرة واحدة مع "الإخوان المسلمين" عقدياً وتنظيمياً. وبيّن أنه عندما تدخل "الإخوان المسلمين" كوسطاء بين الحكومة الأردنية و"حماس" كانوا يهدفون إلى تبسيط الإجراءات وعدم تحويل القضية نحو "محاكمة قانونية"، بحيث يكون الحل سياسياً، وهذا هو الذي تم، حيث كان مطلبهم أن يتم إغلاق الملف، وأن تبقى القيادات في الخارج، وأن تأتي إلى الأردن في زيارات"[219].

في عام 2006م، عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشكّلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، رحب الأردن بهذا الفوز، ولكن يبدو أن هذا الوضع أثار اهتمام الحركات الإسلامية الأردنية وشجعها للبحث عن طرق للوصول من خلالها للسلطة السياسية والتشريعية، وهي حركات منظمة لها قاعدة اجتماعية وامتدادات جغرافية وإمكانات مالية تساهم في تحقيق طموحاتها للوصول لما تريد، وبروز حديثها عن مقاومة الفساد

الإداري في الدعاية السياسية، ودعم الجمعيات الخيرية والمدارس، تبنت حركة حماس الطريقة الانتخابية ألاستراتجيه والتكتيكية لجماعات الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية في الأردن، وعلى خلاف حماس، لا يوجد للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية الأردنية تنظيمات وأجنحة عسكرية، بل كانت تركز على أحزاب مدنية وجماعات المصالح التي تستند بطريقة ما على التوجه الديمقراطي في الأردن بالإضافة للأثر الذي تركه النصر الذي حققته حماس عام 2006م، فقد أسهم نجاح مرشحي الإخوان المسلمين المستقلين في مصر، في إنعاش حيوية التيارات الإسلامية الأردنية، فبدأت تتحدث عن تنظيف البلاد من الفساد الإداري، وسعت للاستفادة من الأوضاع الإقليمية وإمكاناتها المالية ومنظماتها التي أقامتها في المجتمع المدني، وسط تلك الإثارة النفسية التي عاشتها التيارات الإسلامية الأردنية نتيجة لفوز شقيقاتها في الدول العربية الأخرى وطموحها لتحقيق النصر في الساحة الأردنية، وجدت حركة الإخوان المسلمين الأردنية نفسها في الصراع المباشر مع الحكومة الأردنية [220].

إن حماس منحت الحركة الإسلامية الأردنية وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين المحفز والأمل في الوصول إلى السلطة بعيدا عن معرفتها وإدراكها لإستراتيجية الدولة الأردنية في تعاملها مع الأحزاب السياسية الأردنية، وبذلك لم تستفد الحركات الإسلامية الأردنية كثيراً من الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السياسية السابقة في الأردن، حيث وصلت إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للقرارات الحكومية والهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة[221].

جاء لقاء الملك عبد الله الثاني، مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل، بداية صفحة جديدة في علاقات الطرفين بوساطة من ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بعد قطيعة بدأت منذ مطلع عهد الملك عبد الله الثاني عام 1999م، وشكل اللقاء الذي استمر ثلاث ساعات أول لقاء سياسي أردني مع مشعل بصفته رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس، وضم الوفد الذي التقى الملك عبدالله الثاني، القادة الذين جرى إبعادهم من عمان إلى الدوحة قبل 13 عاما، وكان اللقاء قد بدأ مغلقا بين الملك عبد الله الثاني وولي العهد القطري وخالد مشعل، ثم ضم فيما بعد الوفد الأردني الذي شمل الأمير علي بن الحسين وقائد الجيش الأردني الجنرال مشعل الزبن، إضافة إلى وفد حركة حماس، وفي تصريحات للصحفيين أعقبت اللقاء عبر خالد مشعل عن سعادته بلقاء العاهل الأردني، وقدم شكره لأمير قطر وولي عهده على دورهم في إنجاح هذه الزيارة، وقال خالد مشعل إن هذا اللقاء يعتبر "فاتحة خير، فتحنا فيه

القلوب والعقول، والأردن كان ولا زال وسيبقى على العين والرأس نحرص على أمنه واستقراره ونحرص على صالحه وإقامة علاقة متميزة معه"، وأضاف "في افتتاح عام 2012م، دشنا أخيرا هذه البداية الطيبة المباركة بلقاء الملك عبد الله الثاني، وإن شاء الله تتلوها صفحة طيبة في علاقة متينة تخدم المصلحة الأردنية كما تخدم المصلحة الفلسطينية"، وفي رسائل هامة نقلها خالد مشعل إلى القيادة والشعب الأردني قال "حماس حريصة على أمن الأردن واستقراره وتحترم أصول العلاقة، والعلاقات السياسية بالتراضي كما هي العلاقات الإنسانية ونحترم حدود وسقوف أي علاقة يحددها الطرفان"، وتابع خالد مشعل "نؤكد في هذه المناسبة خاصة في ظل التعنت الإسرائيلي الذي يحتل الأرض ويشطب الحقوق وأفشل مسيرة التسوية والمفاوضات، يجب أن نقول إن حركة حماس ترفض رفضا قاطعا كل مشاريع التوطين والوطن البديل ونصر على استعادة الحقوق الوطنية غير منقوصة لتكون فلسطين هي فلسطين والأردن هي الأردن والدولة الفلسطينية كذلك بمفهومها الذي نعرفه" [222].

أما العلاقة مع حماس فأنها قد حلت بقرارات أتفق عليها بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس قبل سنوات، وأن ما يجري حالياً لا يعدُّ كونه استخداما لحماس من طرفي الأزمة في جماعة الإخوان المسلمين، إذ يدعي احدهما احتكار تمثيل حماس والدفاع عنها داخل الإخوان المسلمين، بينما الطرف الآخر يدَّعي أن حماس تحاول السيطرة على الإخوان المسلمين في الأردن، فقد أعلنت حماس بشكل رسمي أنها لا تدعم أي طرف، وإنها ترفض أن يتم استخدامها في الصراع الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وهو أمر وجب توضيحه بشكل علني وحازم من قبل حماس، بحيث لا تتحول القضية الفلسطينية والمقاومة من نقطة إجماع إلى عنوان للاختلاف بين أطراف الأزمة الإخوانية[223].

المطلب الثاني: التنظيم العالمي للإخوان المسلمين

حرص حسن البنا، على تأكيد عالمية فكرته منذ أول رسائله التي حملت عنوان "إلى أي شيء ندعو الناس "حيث يقول" والإخوان المسلمون لا يختصون بهذه الدعوة قطراً دون قطر من الأقطار الإسلامية، ولكنهم يرسلونها صيحة يرجون أن تصل إلى آذان القادة والزعماء في كل قطر يدين أبناؤه بدين الإسلام، وإنهم لينتهزون لذلك هذه الفرصة التي تتحد فيها الأقطار الإسلامية وتحاول بناء مستقبلها على دعائم ثابتة من أصول الرقي والتقدم والعمران"، وقد حرص أول قانون

للنظام الأساسي للإخوان المسلمين على تأكيد عالمية دعوة الإخوان، حيث يقول جمعة أمين عبد العزيز "الإخوان المسلمون هيئة إسلامية تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام فاستهدفوا بدعوتهم المصريين، ثم توسَّعوا فشملت الأقطار العربية الشقيقة ثم تعددت دعوتهم حدود العرب إلى كل مكان في العالم ينتمي إلى الإسلام أو يستشرف إليه ويبحث عنه"[224]، وفي إطار الممارسة فقد نجح البنا بتأسيس أول شعبة خارجية للجماعة في جيبوتي عام 1933م، واتخذ المؤتمر الثالث للجماعة عام 1935م، قراراً بتعميم الدعوة في الخارج باستخدام مختلف الوسائل، حيث انشأ الإخوان فيما بعد عدداً من الفروع خارج مصر فتم تأسيس الفرع السوري عام 1944م، والفرع الفلسطيني في القدس عام 1946م، والفرع السوداني عام 1946م، فيما كان فرع الكويت هو أول فروع الإخوان في الخليج عام 1947م[225].

المطلب الثالث: التنظيم الدولي للإخوان المسلمين

إن البدايات العملية للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، أو كما يُطلق عليه البعض "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين" نشأ في بدايته كمكتب أو مجلس تنفيذي لحركة الإخوان المسلمين يضم في عضـويته أفرع الجماعة في الدول العربية والأجنبية في عهد المرشد الأول للجماعة حسن البنا، حيث تتفاوت آراء الباحثين حول البدايات الحقيقة للتنظيم الدولي حيث يرى بعضهم من أمثال رفعت السـعيد، وعلي عبد الرحيم، بأن النواة الحقيقية للتنظيم الدولي للجماعة أتت عقب اصطدامها بالنظام الناصري عام 1954م، حينما هاجر العديد من قادة الحركة إلى بلدان عدة وتمركز الكثير مـنهم، في السعودية، وهاجر سعيد رمضان زوج ابنة حسن البنا إلى ألمانيا واستقر في ميونيخ حيـث قام بتأسيس" المركز الإسلامي برأسمال ضخم، وهو المركز الذي يعتبر النواة التنظيميـة بـل والميلاد الفعلي للتنظيم الدولي للإخوان، حيث تخرج من ذلك المركـز العديـد مـن العـرب والاندونيسيون والطلبة من شرق آسيا وإفريقيا والدول العربية، كما تخرج منه "رجب طيب اردوغان" الذي كان يدرس الهندسة في ألمانيا ومع اشتعال الحرب الأفغانية لعب أعضاء التنظيم الدولي للإخوان في أفغانسـتان دورا محوريا من أمثال الكادر الإخواني كمال السنانيري والدكتور عبدالله عزام وهناك تتلمذ علـى يديه أيمن الظواهري الذي أكد أنه توجه إلى أفغانستان بإيعاز من الإخوان[226].

وهو الأمر الذي أكده " لورينزو فيدينو" إذ يشير إلى الدور الذي لعبته الحكومة السعودية في تمويل أنشطة المركز بافتتاح فروع له في أوروبا وتأسيس رابطة العالم الإسلامي التي هدفت إلى نشر الأفكار الإسلامية وفق الرؤية السعودية بمختلف دول العالم، ومنح سـعيد رمضـان جواز سفر دبلوماسي من أجل تسهيل مهام عمله في تجميع أعضاء الإخوان والمتعاطفين مع الجماعة في مختلف الدول الأوروبية والأمريكية [227].

إلا أن البعض يشير إلى أن النشأة الحقيقة للتنظيم الدولي بدأت في 29 تموز 1982م حينما ترك المرشد الخامس للحركة مصطفى مشهور، مصر، وسافر إلى الكويت ومن ثـم ألمانيا. قبل حملة الاعتقالات الكبرى التي قام بها الرئيس المصري الراحل أنور السادات في 5 أيلول 1981م، إذ أستغل مصطفى مشهور طبيعته التنظيمية وعلاقاتـه القويـة ببقايـا التنظيم الخاص لإخوان مصر من أمثال كمال السنانيري، وأحمد الملط، وأحمد حسنين وغيرهم في هيكلة كيانات الإخوان المتناثرة في العالم لربط أواصرها معا وجعلها تنظيما واحدا[228]، وقد مثـل" التنظيم الدولـي" المصدر الأهم

للحصول على المال من تنظيمات الإخوان في باقي البلدان العربية وبالذات من الخليج، وقد ظل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين يعبر عما يمكن أن نطلق عليه "أممية إخوانية" تسعى لتأسيس دولة الخلافة الإسلامية طوال عقد الثمانينيات[229].

من المؤكد بأن جذور التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين تتجاوز مرحلة الثمانينات وتمتد إلى فكر البنا ورسائله التي أكدت عالمية الدعوة ، إلا أن البدايات العملية لتأسيس التنظيم العالمي قد ابتدأت في مطلع خمسينات القرن الماضي حينما هاجر عدد من شباب الحركة إلى عدد من الدول الأوروبية هربا من النظام الناصري وعلى رأسهم سعيد رمضان الذي استطاع نسج علاقات وثيقة بالنظام السعودي الذي وفر له الإمكانيات المالية الضرورية، مستثمراً مساحة الحرية المتاحة في ألمانيا على وجه الخصوص التي شكلت ملاذا لعدد من الشباب المسلم [230].

إن التنظيم الدولي للإخوان لم يرتقِ يوماً إلى المستوى الذي يمكن به التعبير عن حركة واحدة ذات مرجعية تنظيمية موحدة للإخوان المسلمين في كل دول العالم، حيث يبرز ذلك من خلال التباين الواضح في مواقف إخوان الفروع من عدد من المواقف ومن الأمثلة حول ذلك:

1- قيام الإخوان المسلمين بالكويت بتغيير اسمهم إلى الحركة الدستورية الإسلامية بعد اختلافهم مع قيادة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي أبدى موقفا متناغما مع الغزو العراقي للكويت وقاموا بتعليق عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان.

2- وقوف إخوان سوريا إلى جانب عبد الحليم خدام وانتقاد إخوان الأردن لهم بشكل علني وعبر وسائل الإعلام.

3- اختلاف الإخوان في عدد من الأقطار حول شرعية التدخل الأمريكي ضد العراق بعد غزوها للكويت.

إن العلاقة بين إخوان مصر والفروع هي علاقة تنسيقية، وعلى الرغم من ذلك فإن تحقيق بعض الحركات الإسلامية لانجازات في أقطارها مثل حركة حماس التي استطاعت الفوز في الانتخابات التشريعية في فلسطين، وكذلك الثورات الشبابية التي اجتاحت العالم العربي سوف تشرعن وجود الحركة في مصر وقد تعيد الاعتبار للتنظيم الدولي من جديد وتعيد الأمل بفكرة "الأممية الإخوانية"، لكنها لن ترتقي إلى مستوى التنظيم الواحد؛ نظراً لأنها ستصطدم دائما بجدار

المصالح والتوازنات القطرية التي تجعل مـن الصعب إن لم يكن من المستحيل تجاوزها على الأقل على المدى القريب، وكانت جماعة الإخوان في الأردن قد أوصت بتفكيك الارتباط بمكتب الإرشاد العام والتنظيم الدولي في خطوة نظامية قانونية، ذهب الإخوان المسلمين إلى أن أسبابها ليست سياسية، إنما تنسجم مع الوضع الواقعي لمكتب الإرشاد في جمهورية مصر العربية حيث لم يعد موجوداً أو قادراً على العمل الطبيعي، وتتجه أيضاً حماس في هذا المسار لأسباب سياسية وعلم بان مكتبها السياسي في الخارج يوافق على هذه التوصية التي نصح بها قادة من الإخوان المسلمين الأردنيين فيما لا زالت هيئات الحركة في الداخل لم تقرر بعد بصورة قطعية، حيث إن حركة حماس في طريقها لتقليد إخوان الأردن[231].

إن الإخوان المسلمين في الأردن لا ينكرون ارتباطهم بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، إذ إن هذا التنظيم يشكل من ممثلي الجماعة في مختلف الأقطار؛ وذلك وفق نسب تتعلق بعدد الإخوان في كل قطر، وقد كان المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن محمَّد عبدالرحمن خليفة هو الناطق باسم التنظيم الدولي، وأصدر تصريحات بهذا الاسم معبرا عن موقف الإخوان من بعض القضايا[232].

إن العلاقة مع التنظيم الدولي وحركة حماس تشكل أحد أسباب الأزمة الجذرية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وبحسب رئيس اللجنة التحضيرية التي تقدمت بطلب ترخيص الجماعة "عبدالمجيد الذنيبات"، فإنها كانت جزءاً من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأن الوقت حان لتصبح جماعة أردنية غير مرتبطة بالتنظيم الدولي، حيث يقول الذنيبات"أن الهدف من التسجيل هو تحويل الجماعة إلى هيئة أردنية"، فأنه يقر في لقاء مع "موقع عمون الإخباري" بأن " التنظيم الدولي لا يتدخل في الجماعات(الفروع) ولا سياساتها وانتخاباتها، وان دوره يقتصر على النصح والأفكار والخطط العامة، وأن التنظيم الدولي لم يتدخل في الأزمة الحالية لأنه لا يتدخل في الشؤون الداخلية للفروع"، حيث إنه وبالعودة إلى تاريخ الإخوان المسلمين القريب، نجد أن كل جماعة من جماعات الإخوان المسلمين اتخذت قرارات تختلف أو تتناقض مع جماعات أخرى، كمثل الموقف من حرب الخليج الأولى عام 1991م، وعلاقة حماس بالنظام السوري، وكذلك الموقف من احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، أن كل هذه المواقف، إضافة إلى تصريحات الذنيبات، تؤكد أن التنظيم الدولي فيما يذهبوا إليه عبئاً على الإخوان المسلمين في كافة الأقطار بدلاً من أن يكون مكسبا لهم، فقد أصبح هذا التنظيم مطالبا بتفكيك طبيعة العلاقة مع الفروع وتوضيحها

للمهتمين بأمر الجماعة بشكل علني، حيث يمكن أن يكون مجرد هيئة استشارية تمثل نوعا من التنسيق المعلن كما هو الحال في تنظيمات أو هيئات مشابهة " كالاشتراكية الدولية "، وهو ما سيذهب بالتحول لصالح الإخوان المسلمين بدلا من أن يبقى عبئا عليهم لا يعرف الصحيح من الخطأ فيما يثار حولها من اتهامات[233].

الفصل الرابع
تطور العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين
والنظام السياسي الأردني في عهد الملك عبدالله الثاني

المبحث الأول
تطور العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين
والنظام السياسي الأردني

إن المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها كمنطلق واستمرار للثورة العربية الكبرى مستمرة في رفع الرايتين معاً، راية العروبة وراية الإسلام، وما هما في الحقيقة إلا راية واحدة، والمملكة ذات مسؤولية خاصة لكونها هاشمية القيادة، لحمل رسالة الإسلام على الدوام، فإذا كانت الدول الإسلامية والدول العربية قد نصت معظم دساتيرها على أن الإسلام هو دين الدولة، فإن الدستور الأردني نص على ذلك أيضاً، إضافة إلى أن هناك تميز للأردن في هذا الموضوع لكونها هاشمية، الأمر الذي يرتب عليها التزاماً بالإسلام وحملاً لرسالته ليس من قبيل الإيمان فقط، بل من قبيل المسئولية الأبعد من الالتزام العقائدي دخولا في المعترك السياسي، إذ إن الأردن المسلم والمسئول كنظام سياسي يعتبر الدفاع عن رفعة الإسلام من أولى واجباته التلقائية، ويسعى للعمل على استمرار حمل رسالة الإسلام متكيفا مع آليات حمل هذه الرسالة التي تفرزها مراحل التطور

التي تمر بها المنطقة والعالم، إذ إن الظروف التي استجدت في العالم وفي المنطقة خلفت العديد من التحديات في وجه استقرار العلاقة ما بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين[234].

لقد كانت أولى هذه التحديات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي فتح المجال واسعا لخلق عدو للمعسكر الغربي يحل مكان العدو السوفيتي، فكان العدو الجديد هو الإسلام والمسلمين، وذهب الأمر آخذا في التصاعد إلى أن بلغ ذروته في أحداث 11/9/2001م، فهبَّت أمريكا مذعورة تكيل الضربات كيفما كان للإرهاب الذي تم إطلاقه كوصف للإسلام والمسلمين؛ لذلك كان التحدي الأكبر أمام الأردن هو الدفاع عن الإسلام والمسلمين وتبرئتهما من الإرهاب، حيث قام الأردن الرسمي بواجبه في هذا الاتجاه، إلا أن الحركة الإسلامية داخل الأردن لم تهب داحضة لتهمة الإرهاب بقدر هبة النظام الرسمي، على الرغم من عدم وجود خلاف بينهما على تمييز المقاومة الوطنية عن الإرهاب؛ لذلك فإن التحدي الأكبر في علاقة النظام السياسي مع الحركة الإسلامية، هو صون الحركة الإسلامية الأردنية ليس من الوقوع في ارتكاب العنف بل الحفاظ على أردنيتها[235].

إنه ومنذ تأسيسها عام 1945م عملت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن داخل منظومة الدولة وشاركت في الحكومات الأردنية، وتراوحت مشاركاتها في الانتخابات البرلمانية والبلدية بين المشاركة والمقاطعة، وهذه المشاركة المتغيرة، لم تكن بعيدة عن التحولات التي طرأت داخل صفوف الحركة وقيادتها، إلا أن الدولة أيضا لم تكن لتطيل حبل الودّ مع جماعة الإخوان المسلمين، بالرغم من ظروف الدولة ومصائرها واضطرارها للتحالف مع الإخوان في مراحل تاريخية سابقة مكنتهم من السيطرة على مفاصل مهمة في التربية والتعليم، والنقابات، والعمل الخيري، إضافة إلى أن الدولة قد سمحت بنمو موجوداتهم المالية عبر ذراعهم الاقتصادي جمعية المركز الإسلامي[236].

لقد ظلَّت النظرة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عبر نحو سبعة عقود على أنهم حلفاء النظام، ضد خصومه من القوى المعارضة ذات الصفة اليسارية القومية، ونتيجة لذلك تأسست علاقة مع الدولة مبنية على أسس عديدة منها المصلحة والتوظيف، وهذا الشكل من العلاقة لم يسمح لأن تتطور العلاقة تصاعدياً نحو الدعوة لإسقاط النظام، ولم يقل عن النظام السياسي بأنه نظام كافر بالمعنى الصريح ومحمي من الغرب، كما هي الحال في تجارب إسلامية عربية أخرى، إذ عمل شيوخ الإخوان وقادتهم في الأردن على اختبار فرضية أن الأفضل مشاركة النظام والانتفاع منه بدلاً من العمل على إطاحته، أو تحقيق المكاسب دون كلفة عن طريق اللعب السياسي على دور

الحليف والمعارض أحيانا، مع المعرفة اليقينية عندهم عن مدى السقف والخطوط الحمراء التي يمكن بلوغها والتي تم اختبارها في أكثر من مرة [237].

المطلب الأول: جماعة الإخوان المسلمين 1999- 2010م

على إثر تدهور العلاقات الأردنية مع حماس، حيث أبعدت الحكومة خمسة من قادة الحركة بينهم مشعل من الأردن إلى قطر في 1999م، قبل ان يستقر مشعل لسنوات في سوريا، إذ منذ بداية عهد الملك عبدالله الثاني في العام 1999م، طرأت تغيرات جذرية في بعض مسارات العلاقة ومحدداتها، كما شهدت تحولات داخل إطار الجماعة ذاتها، إضافة إلى حدوث تغييرات جذرية في نظرة مؤسسة الحكم ودوائر صنع القرار تجاه الحركة الإسلامية، نجم ذلك من خلال جملة من الأسباب التي أدت إلى تغير شكل العلاقة بين الجماعة والدولة، ذلك أن جزء من معادلة العلاقة بين مؤسسة الحكم والإخوان كان في العلاقة الشخصية والتواصل المباشر مع الملك حسين وقيادة الجماعة وهو أمر لم يعد موجودا مع تولي الملك عبد الله الثاني لسلطاته، مما أدى إلى قيام قوى مؤثرة رسمية وسياسية بلعب دور مهم يهدف إلى تحجيم الحركة الإسلامية، ومن الأسباب الأخرى أيضاً الحسم والوضوح للعهد الجديد تجاه القضية الفلسطينية، بحيث أصبح التأكيد دائماً وعملياً على أن الأردن لم يعد يطمح بأي نفوذ في الضفة الغربية، أو تنازع مع منظمة التحرير والتأكيد الدائم على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار أن تحقيق ذلك مصلحة أردنية[238].

أن العداء المستمر بين حركتي فتح وحماس كان ذلك مبرر للافتراق بين الجماعة والنظام السياسي، فالإخوان المسلمين بحكم ارتباطهم التنظيمي والسياسي مع حماس أصبحوا في خندق مضاد للتوجه الرسمي في مساندة السلطة الفلسطينية التي تحكمها حركة فتح، وهو ما جعل علاقة الإخوان مع حماس أن أصبحت جزء من تغير معادلات العلاقة بين الإخوان ومؤسسة الحكم، وكان أيضا من أبرز الأزمات التي عصفت بالعلاقة بين الدولة والإخوان ومنها الموقف من حركة حماس وإبعاد قادتها من الأردن عام 1999م، ومشروع قانون النقابات المهنية وقضية جمعية المركز الإسلامي وقضية النواب الأربعة الذين تمت أحالتهم للقضاء لمشاركتهم في عزاء زعيم تنظيم القاعدة أبو مصعب الزرقاوي، وفي الإطار الشامل وهو العلاقة بين الحكومات وجماعة الإخوان فان ساحات المواجهة الرئيسية كانت النقابات المهنية وجمعية المركز الإسلامي والعمل الطلابي في الجامعات ومجلس النواب والبلديات إضافة إلى منابر الخطابة في المساجد، ولعل حساب إجمالي لما

جرى في هذه الساحات الهامة يقول أن الحكومات تمكنت خلال العقد الماضي والحالي تحقيق اختراقات وأحياناً إخراج الجماعة من هذه المعاقل[239].

لقد جرى تعطيل البرلمان بين عامي 2001-2003م، أبان حكومة علي أبو الراغب، وانحصر عمل جماعة الإخوان المسلمين في النقابات المهنية، إلا أن تأثير العامل الدولي الإقليمي كان جليا في علاقة النظام السياسي بجماعة الإخوان المسلمين، إذ إن الجماعة لم تستطع أن تترجم مشروعاً حقيقياً يتناسب مع المتغيرات الكلية والجزئية التي تطفو على السطح في كل فترة زمنية، وإذا كانت الجماعة قد تمكنت من تحقيق جملة من المكتسبات والإنجازات مستثمرة حالة "الحرب الباردة" على المستوى الدولي وتجلياتها الإقليمية والمحلية، وتحالفها مع "الحكم" في لحظات معينة في مواجهة الشيوعية والناصرية والبعثية، وانتهاجها معه " سياسية التعايش " بشكل عام، إلاّ أن انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، حيث إعادتها لتعريف مصالحها الحيوية ومصادر التهديد في المنطقة لتصبح الحركات الإسلامية العدو "الجديد" الأمر الذي بلغ أوجه مع أحداث 11 سبتمبر؛ ذلك التطور العالمي صاحبه تطور آخر على مستوى المتغيرات المحلية، فلقد انتهج النظام السياسي الأردني سياسات إستراتيجية جديدة تتناقض بشكل كبير مع مشروع الجماعة الإصلاحي، وتحالف بشكل كلي وكامل مع الولايات المتحدة، الأمر الذي فرض استحقاقات جديدة من قبل النظام تجاه الإخوان[240].

في تشرين الأول 2002م، صدرت وثيقة الأردن أولا، كتوجه لإحداث إصلاح سياسي، حيث خرجت الوثيقة بتوصيات لتفعيل العمل الحزبي، إلا أنها حملت فيما يشير إلى التضييق على جماعة الإخوان المسلمين، في ظل سياسة حصار الجماعة التي يتبعها النظام تأتي ضمن منظور إعادة صياغة أردن جديد وفق فلسفة وثيقة (الأردن أولاً)، ولتحقيقه تمَّ رسم خطوطًا حمراء تحدد مسار التيار الإسلامي حيث تتبنَّى الوثيقة سياسة تجفيف منابع الحركة الإسلامية ومناطق احتكاكها بالشارع وتفاعله معها، إذ إن الهدف النهائي للمؤسسة الرسمية تجاه الجماعة يقوم على التوجه نحو إعادة هيكلة دورها السياسي والتوافق من جديد على قواعد اللعبة السياسية، بل حتى الدور والنشاط الاجتماعي الذي يمثل العصب الحقيقي لقوة الجماعة، في ظل الإيمان بأنّ الجماعة بمثابة شريك سياسي لمؤسسة الحكم، وذلك بالفصل ما بين العمل الحزبي ودور العبادة التي تعد كوسيلة للإخوان المسلمين في الانتشار التقليدي والتجنيد بالنسبة لهم، حيث دعت توصيات ومقترحات الحكومة في

بند الأحزاب إلى" اعتماد التمثيل النسبي في النقابات لكسر احتكار فئات معينة لها، بما يمكن القوى الأخرى من الحضور والمنافسة"[241].

شهد العام 2003م، تصعيداً ما بين الإخوان المسلمين والنظام السياسي في بعض الأوقات وتهدئة في أوقات أخرى، حيث كانت السياسة الرسمية مبنية على التعامل المرحلي المرتبط بطبيعة الظروف السياسية، إذ كان تأثير العامل الإقليمي والدولي جليا على علاقة النظام السياسي الأردني بجماعة الإخوان المسلمين، مثلا أدت أحداث سبتمبر 2001م، إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين الأردن والولايات المتحدة، حيث أصبحت المخابرات الأردنية شريكاً إستراتيجياً في الحرب على الإرهاب، في حين وقف الإخوان على الطرف الآخر من المعادلة الداخلية المعادي للسياسة الأميركية، في هذه المرحلة شهدت الأزمة المفتوحة بين الطرفين تصاعداً في أوقات وتهدئة في أوقاتٍ أخرى، وكانت السياسة الرسمية مبنية على التعامل المرحلي اليومي المرتبط بطبيعة الظروف السياسية، إلا أن الأزمة ما بين النظام السياسي والإخوان المسلمين شهدت حالة من التهدئة والتفاهم الضمني، مما أدى إلى عودة الإخوان المسلمين للحياة النيابية من خلال المشاركة في انتخابات عام 2003م، وظهر تمثيلا ساحقا للوسط الفلسطيني في الأردن حيث فازوا بسبعة عشر مقعداً[242].

التقط الإخوان المسلمين دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبادرات الإصلاح العربي، فقدموا في عام 2005م، مبادرتهم الإصلاحية حول التعددية والمشاركة السياسية والديمقراطية، والتي رفعها أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي حمزة منصور لرئيس الوزراء الأردني، إلا أنها لا تمثل رؤية أو برنامجاً متكاملا للإصلاح، وإنما مطالب عامة يتفق على جلها الجمهور الأردني، ومن ذلك إطلاق الحريات واحترام الحقوق السياسية، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في تفاصيل الحياة السياسية، وقانون انتخابات عصري ديمقراطي.. الخ، وهذه المطالب هي ذاتها الموجودة في برنامج الحركة الانتخابي، ولم تطور الحركة عليها شيئا، حيث أنها لا تقارن بما صدر عن جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وسوري، لا في عمق الأفكار المطروحة، ولا في موضوعية التجديد، فعلى الرغم مما اعترى مبادرة الإخوان السوريين والمصريين من القصور، إلا أن مبادرة الإخوان الأردنيين قد ظهرت ضعيفة وتقليدية مقابل هاتين المبادرتين، إذ تعترف مبادرة الإخوان السوريين بالتعددية والديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى ودور المعارضة ومختلف مفردات اللعبة السياسية، في حين تتضمن مبادرة الإخوان المصريين رؤية أكثر تفصيلاً في مسائل سياسية

واقتصادية متعددة، تظهر بشكل واضح وجلي رؤية الجماعة للكثير من القضايا السياسية والاقتصادية، بينما ما زالت مبادرة الإخوان المسلمين في الأردن متسمرة عند الخطوط العامة ولغة الشعارات والمطالبات في ظل غياب لأية رؤية موضوعية وعملية للمشكلات الاقتصادية والقضايا السياسية في الأردن، وهو يشير إلى أن الجماعة تفتقد للنخبة القادرة على صوغ مبادرة متقدمة تطرح خطاباً سياسياً وفكرياً عملياً، يشكل اختراقا لحالة الجمود والكسل الفكري الذي تعاني منه الجماعة[243].

كان لصعود الحركات الإسلامية في كل من مصر وفلسطين وكذلك التحولات السياسية التي مرت بها حركة حماس، تأثير مباشر على الجماعة في الأردن وعلى علاقتها بالنظام ومستقبل مشاركتها السياسية، وشكلت محطة مفصلية إعادة صياغة برامجها القادمة، فأجرت مراجعات شاملة لمواقفها الفكرية والسياسية ورؤيتها لقضايا سياسية واجتماعية مثل تطبيق الشريعة والحريات الشخصية والأقليات، وبالتالي تمثل تداعيات فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية 2006م، أحد محركات الأزمة[244].

زادت العلاقة توتر مع أزمة جمعية المركز الإسلامي في عام 2006م، حيث مثلت جمعية المركز الإسلامي الذراع الاقتصادي للحركة، حيث بقيت الجمعية تحت يد جماعة الإخوان المسلمين وبإدارة المراقب العام للإخوان حتى الخامس من تموز 2006م، إذ قرر مجلس الوزراء في حكومة معروف البخيت، بعد توصية لجنة من ديوان المحاسبة ووزارة التنمية الاجتماعية بتحويل الجمعية إلى إجراء النائب العام لإجراء الملتقى وحل الجمعية التابعة للإخوان التي تمثل العصب المالي لحزب جبهة العمل الإسلامي والإخوان المسلمين، حيث ترافق ذلك مع اختيار زكي بني أرشيد أمينا عاما لجبهة العمل الإسلامي، والذي تعتبر دوائر رسمية مقربا من حماس، وفي آذار 2006م، إذ اعتذر عبدالمجيد الذنيبات عن الترشيح لمنصب المراقب العام للإخوان من جديد، وهو ما أوقع جماعة الإخوان المسلمين في حيرة، فانتخب سالم الفلاحات لموقع المراقب العام في 30/4/2006م، إلا أن ذلك لم يوقف تدهور العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي، برغم ما صدر من تصريحات ايجابية من الفلاحات [245].

اتَّهمت الحركة الإسلامية، الحكومة الأردنية التي ترأسها رئيس الوزراء السابق معروف البخيت بتزوير نتائج الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني عام 2007م، والتي مثلت نكسة سياسية لجماعة

الإخوان المسلمين، حيث تعرض الإخوان إلى خسارة فادحة بحصولهم على ستة مقاعد في مجلس النواب، ولم تشارك بعد ذلك التاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في أي انتخابات، وكان قد سبق الانتخابات البرلمانية أن جماعة الإخوان المسلمين أعلنت انسحابها من الانتخابات البلدية إلي جرت في عام 2007م، حيث إن الخسارة في الانتخابات البرلمانية والبلدية حال بين الإخوان وبين مساحة متاحة ودور من أدوارهم السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من محدودية "المتاح" فإنّ خسارة البرلمان أُضعفت فعاليتهم ونشاطهم وصادر حصناً من حصون الجماعة، وفي سياق الحالة الدولية والإقليمية الراهنة فإنّ النتيجة تنسف أية دعاية أنّ الحركة تسعى إلى "قلب الطاولة" وتغيير قواعد اللعبة أو إلى "المغالبة بدلاً من المشاركة[246].

ولقد طرأ على العلاقة بين مؤسسة الحكم والجماعة، إذ شهدت تطوران لافتان خلال شهر أب 2007م، تمثل هذا التطوران باللقاءات التي عقدها مدير المخابرات العامة الفريق محمَّد الذهبي مع قيادات الحركة الإسلامية، بعد التوتر الكبير الذي شهدنه العلاقة بين الدولة والحركة خلال العامين الأخيرين، وبلغ هذا التوتر ذروته إبان الانتخابات البلدية والنيابية، أما التطور الثاني فتمثل بلقاءات مدير المخابرات الفريق الذهبي مع قيادات في حركة حماس لأول مرة منذ عام 1999م[247].

وفي نيسان 2008م، غاب وجه الاعتدال المراقب العام سالم الفلاحات، حيث وصف ذلك الغياب بأنه تغير جذري في جماعة الإخوان المسلمين، وتم انتخاب همام سعيد مراقبا عاما خامسا للإخوان والذي يعتبر محسوب على تيار الصقور، إلا أن الأزمة بين النظام والجماعة عادة من جديد في عام 2009م، وذلك عندما طرح بعض رموزها مبادرة إصلاحية تدعو إلى الملكية الدستورية، والتي قدمها "رحيل الغرايبة" نائب الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي المحسوب على تيار الاعتدال، وهو ما يؤكد على وجود صراع بين تيارات في جماعة الإخوان المسلمين، يمثل الأول الخط الوطني المعتدل الإصلاحي، ويذهب نحو الدفع إلى أردنة برنامجها السياسي، إلا انه له مواقفه المعارضة للسياسات الحكومية، أما الثاني فيمثل خط التصعيد، ويحمل أجندة سياسية مختلفة يسعى إلى وضع الجماعة رهن تصرف قادة حماس[248].

إن تطورت الأزمة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن نتيجة عمليات تحول مزدوجة منذ دخول الأردن مسارات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي طالت العالم العربي عقب نهاية الحرب الباردة، والانتقال إلى حالة من الديمقراطية المقيدة التي تقود إلى تأسيس أحزاب

سياسية مرخصة، وعملية انتخابية محسوبة لا تسفر عن تغيير جذري عبر المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، من خلال إصلاحات محدودة لا تؤثر على جوهر النظام السياسي، إلا أن هذه التحولات بالانتقال إلى حالة من الهجانة بين الديمقراطية والسلطوية كانت حاسمة في إعادة النظر بطبيعة علاقة الجماعة بالنظام السياسي، فالتحول إلى نظام شبه سلطوي دفع بالجماعة إلى الدخول بوتيرة متسارعة من حركة إحيائية دينية إلى حركة شبه سياسية، وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في السياق شبه السلطوي، إلا أن قواعد اللعبة كانت مدركة من قبل الجماعة والنظام السياسي حيث يمكن للجماعة أن تخوض الانتخابات دون أن تفوز بها[249].

إن مسار التجاذبات بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي، ضمت في إطارها تحولات فكرية في صفوف الجماعة، وانقسامات سياسية، حيث أن تشدد تيار الصقور فيها أوجد حالة جديدة من التعامل من قبل النظام السياسي، في خلاف إصرار رموز الاعتدال على إن إستراتيجية الحركة يجب أن تذهب تجاه المشاركة في الحكم وليس المغالبة، وهو ما يفضي إلى إن الحركة أمست مختطفة بالفعل، إذ إن ما ذهبت إليه بعض القيادات المندفعة في الجماعة والتي لا تعرف أصول التفاهمات المبنية مع النظام السياسي منذ تأسيس الجماعة والتي لا تنتمي إلى خطاب الإخوان التقليدي، بأن هذه القيادات تجر جماعة الإخوان بأسرها إلى مواقع خطيرة، في ضوء وجود مجموعة من المتشددين الذين أصبحوا أشبه بموظفين في يد حركة حماس[250].

المطلب الثاني: جماعة الإخوان المسلمين 2010-2013م

تمَّ توجيه تهمة الفساد إلى همام سعيد من قبل المدعي العام، في قضية جمعية المركز الإسلامي، بوجود شبهات بتجاوزات مالية في الجمعية، بعد أربعة شهور من التحقيق الإداري، ذهب بالجماعة إلى الطلب من الحكومة بإنفاذ أحكام حق تأليف الجمعيات، والتي حلت هيئتها الإدارية بتاريخ 5/6/2010م، حيث جمدت أموال جمعية المركز في خطوة لتجفيف المنبع المالي الذي يغذي نشاطات حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، جاء في إطار التوجه نحو إعادة هيكلة دورها السياسي وحتى النشاط الاجتماعي الذي يمثل العصب الحقيقي لقوة الجماعة، كتوجه للمؤسسة الرسمية في تحديد مسار التيار الإسلامي [251].

وجاءت أيضاً حزمة من التشريعات والقوانين التي يعتقد الإخوان أنها جاءت بقصد التضييق عليهم وذلك تحت غطاء الديمقراطية، وبأدوات القوانين التي أقرت ضمن مجالس نيابية تم تحجيم

وجودهم فيها، مما قلل من دورهم وأضعف رأيهم في تلك التشريعات، ومنها قانون الأوقاف، وقانون الوعظ والإرشاد، وقانون الإفتاء، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون الجمعيات الخيرية وغيرها، بالإضافة إلى حزمة من الإجراءات التي واكبت تشريع تلك القانونين، ومنها منع عدد من قيادات ورموز من جماعة الإخوان المسلمين من الخطابة[252].

تلقت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عدة رسائل سياسية، قادمة من النظام السياسي، عبر شخصيات رسمية، طالبت الجماعة بتنفيذها؛ لفك حالة الجمود بين جماعة "الإخوان المسلمين" والنظام السياسي الأردني، حيث كانت الرسالة الأولى التي تلقاها "الإخوان" ونقلها رئيس مجلس الأعيان، رئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز في لقاء خاص عقد بمنزل القيادي في الحركة الإسلامية الأردنية، علي أبو السكر، حضره عدد من قياديي الجماعة، من بينهم أمين سر الجماعة محمَّد عقل والقيادي مراد العضايلة، ووجه الفايز الذي يعد من أحد أقوى شخصيات النظام في الأردن، رسائل شديدة اللهجة والوضوح، من خلال أربع رسائل للحركة الإسلامية الأردنية عليها أن تنفذها وتعمل بموجبها، إن أرادت الاعتراف بها والتعامل معها من قبل النظام والدولة[253].

أ. الرسالة الأولى التي نقلها الفايز إعلان "الإخوان" الولاء والانتماء للملك عبدالله الثاني باعتباره صاحب العرش.

ب. الرسالة الثانية الانخراط في الحياة السياسية الأردنية بحسب المحددات التي اختارها النظام في الأردن، عبر المشاركة في الحياة السياسية الأردنية من خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية.

ج. الرسالة الثالثة التي نقلها الفايز للإخوان، وشدد عليها مراراً وهي فك ارتباط "إخوان" الأردن بالتنظيم العالمي للإخوان في مصر، وإعلان وطنية الجماعة وانتمائها للأردن، وهو ما أعلنته الجماعة بفك الارتباط مع الجماعة الأم في مصر، كذلك إعلان الإخوان المسلمين بعد ذلك فك ارتباطهم بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي عد بمثابة إشارات واضحة من قبل جماعة الإخوان المسلمين لدوائر صنع القرار في الأردن وعلى رأسها مؤسسة الديوان الملكي، الأكثر نفوذاً في البلاد بعد جهاز المخابرات العامة، في قبول فحوى الرسالة الثالثة من قبل الإخوان المسلمين.

د. الرسالة الرابعة التي أثارت حفيظة الذين حضروا اللقاء، هي مطالبة الفايز للجماعة برأب الصدع مع رئيس "جمعية جماعة الإخوان المسلمين الأردنية" عبدالمجيد الذنيبات، الذي شغل موقع المراقب العام للجماعة في الفترة ما بين (1994 - 2006)، قبل أن ينشق عن الجماعة ويؤسس جمعيته.

لقد كانت رسائل الفايز التي حملها، غير متوقعة، حيث حمل الإخوان بشدة على تلك الرسائل باعتبارها تشكك في انتمائهم للأردن ووطنيتهم وحرصهم على مصالح الدولة الأردنية"، إذ إن "الإخوان" دافعوا، خلال لقائهم مع الفايز، عن انتمائهم للوطن ومصالحه العليا، وأنهم ما يزالون يدفعون ضريبة وقوفهم مع النظام في وجه محاولة الانقلاب الشيوعي على الملك الراحل الحسين بن طلال في خمسينيات القرن الماضي، مبينين في الوقت ذاته استعدادهم إعلان انتمائهم للوطن ولقيادته، وقال "الإخوان" للفايز إنهم في أوج الربيع العربي وزخم المظاهرات الشعبية لم يطالبوا بإسقاط النظام، وإنما اقتصرت مطالبهم على "إصلاح النظام"، في إشارة منهم إلى أنهم ليسوا ضد النظام وليسوا خصماً له، أما قضية الانخراط في الحياة السياسية، فقد أعلن "الإخوان" استعدادهم للمشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها، بعد إجراء بعض التعديلات على قانون الانتخاب"[254].

إنَّ الانقسام في صفوف الجماعة غدا سمة بارزة في بنية الحركة، ولعل وصول زكي بني أرشيد في أواسط أيار2010م، لموقع الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات لم يعترف بها الحزب، ومن ثم استقالته في 28/5/2010م، وانتخاب المتشدد علي أبو السكر يعتبر مؤشرا واضحا على مآل الحركة الصعب[255].

تشكلت لجنة الحوار الوطني الأردني مطلع آذار 2011م، بتوجيه من الملك عبدالله الثاني للحكومة بضرورة إجراء حوار وطني حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد، وذلك في غمرة المطالبات بالإصلاحات السياسية والدستورية التي اجتاحت الشارع الأردني منذ نهاية عام 2010م، وتزامن ذلك مع الثورات العربية التي اجتاحت تونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها، حيث شكلت من قبل حكومة معروف البخيت التي جاءت بعد إقالة الملك عبدالله الثاني لحكومة سمير الرفاعي على وقع المطالبات بإقالتها في الاعتصامات والمسيرات التي شهدها الشارع الأردني، ولقد ترأس اللجنة رئيس مجلس الأعيان، طاهر المصري، وتكونت من عضوية 52 شخصية تمثل

التيارات السياسية والنقابية والاجتماعية والحركات الشعبية الجديدة وكتابا وسياسيين بالبلاد، وكُلفت اللجنة برئاسة طاهر المصري، بوضع قانونين جديدين للانتخابات والأحزاب خلال ثلاثة أشهر[256].

حيث وجَّه الملك رسالة للجنة حثها فيها على إنجاز عملها بأسرع وقت ممكن، إلا أنه وبعد ساعات من تشكل اللجنة، استقال من عضويتها أربعة أعضاء هم السياسي المعارض لبيب قمحاوي، والممثلون الثلاثة لجماعة الإخوان المسلمين إسحاق الفرحان وعبد اللطيف عربيات وعبد المجيد الذنيبات، وذلك لعدة أسباب من بينها عدم تضمن أعمالها إصلاحات دستورية، واستقال أيضاً من عضوية اللجنة بعد ذلك بأيام نقيب أطباء الأسنان والقيادي بجماعة الإخوان المسلمين بركات الجعبري، وواجهت اللجنة عقبات كبيرة بعد اجتماعها الأول تمثل في استقالة 16 من أعضائها دفعة واحدة يوم 25 آذار 2011م، إثر قيام قوات الأمن والدرك ومن يوصفون بـ"البلطجية" بفض اعتصام لحركة 24 آذار بالقوة، كانت الحركة بدأت به قبل الفض بيوم بشكل مفتوح في ميدان جمال عبد الناصر للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية، حيث تراجع 15 ممن قدموا استقالاتهم من اللجنة عن قرارهم إثر لقائهم الملك عبد الله الذي أعطى دفعة جديدة للجنة، وأكد أنه سيوافق على أي تعديلات دستورية تتوافق عليها اللجنة، ورفض العودة عن الاستقالة أمين عام حزب الوحدة الشعبية[257].

وقد ركز التقرير الذي أعد من قبل اللجنة على عدة محاور أساسية من أهمها ضرورة تقوية منظومة حقوق الإنسان في البلاد من خلال مراجعة القوانين ذات الصلة، وتشديد العقوبات على منتهكي حقوق الإنسان، كما تحدث عن ضرورة تعزيز سلطة القضاء واستقلاليته، وأهمية العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين على حد سواء، وعلى أهمية محاربة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة، عبر إصدار قانون الكسب غير المشروع، وتشجيع المؤسسات الأكاديمية على إنشاء مرصد لمكافحة الفساد[258].

لقد نهج الإخوان المسلمين موقفاً مغايراً وحازماً، ضد السياسات الرسمية ولجانها، فرفضوا المشاركة في لجنة الحوار الوطني التي صاغت قانوني الانتخابات والأحزاب، واتخذوا الموقف نفسه من اللجنة الملكية لتعديل الدستور، ومنهم من ذهب إلى رفض توصيات اللجنة حتى قبل أن تصدر، فقد صرح جميل أبو بكر الناطق بلسان جماعة الإخوان المسلمين أن جماعته" لا تثق كثيرا في هذه المخرجات من خلال التسريبات الأولية التي وصلتها"، بينما فضل سالم الفلاحات المراقب

السابق للإخوان المسلمين" انتظار ما سيخرج عنها من تعديلات دستورية ثم الحكم عليها"، إذ إن جماعة الإخوان لا ترى أن هناك جدية في الإصلاح، وأن ما يجري هو ترويج لتعديلات دستورية وإجراءات أقل بكثير من مستوى مطالب وطموحات الشعب الأردني، حيث يذهب سالم الفلاحات إلى القول "لا بدَّ من إحداث تغيير في بنية النظام الأردني للحفاظ على البلد، مشيراً إلى أن هذه المطالب التي يرفعها الإخوان المسلمين، أصبح الكثير من القوى السياسية والاجتماعية تشارك جماعته وحركته في المطالبة بها"، وقد لخَّص جميل أبو بكر الناطق بلسان جماعة الإخوان مطالب حركة الإخوان المسلمين في قوله أن جماعته "تؤكد مطالبها بإحداث تغيير في بنية النظام الأساسية هي التي تمكن الشعب من أن يكون مصدرا حقيقيا للسلطة" [259].

ساد لدى الإخوان المسلمين هذا الموقف المتشدد الذي يتبناه صانعو القرار في الأردن من الإخوان المسلمين مرده رفض الجماعة مقابلة الملك عبدالله الثاني في ذروة الربيع العربي عام 2012م، رغم طلبه المتكرر من الجماعة الجلوس على طاولة المباحثات للحوار، حيث إن جماعة الإخوان المسلمين رفضت عروضا باستلام من أربع إلى خمس حقائب وزارية إلى جانب حصة وفيرة في البرلمان الذي انتخب عام 2012م، وقاطعته الجماعة، حيث رفضت الجماعة جميع العروض التي تقدم بها صناع القرار في أثناء الربيع العربي وخصوصاً ما بين عامي 2011م و2012م، واختارت البقاء في الشارع إلى جانب الحراك الشعبي، ما دفع الملك عبدالله الثاني إلى القول في إحدى المقابلات مع صحيفة أجنبية "في الأردن للأسف اتخذ الإخوان قرارا بالبقاء في الشارع"[260].

المطلب الثالث: جماعة الإخوان المسلمين 2013-2015م

يتباين الوضع القانوني والموقف السياسي في العالم العربي من جماعة الإخوان المسلمين والكيانات المحسوبة عليها، ففي الوقت الذي أعلنتها عدة دول جماعة إرهابية، تشارك الجماعة في الحكم في دول أخرى، وما بين موقعها في سدة الحكم" وتصنيفها كـإرهابية، تبقى الجماعة مشروعة أو متروكة بلا تضييقات قانونية في دول أخرى، حيث يصنف الإخوان جماعة محظورة وإرهابية في خمس دول هي (سوريا، ومصر، والإمارات، والسعودية، وعُمان)، ومشروعة أو مسكوت عنها في 17 دولة أخرى هي (البحرين، وفلسطين، والجزائر، والكويت، وقطر، واليمن، وليبيا، ولبنان، والعراق، وتونس، والسودان، وموريتانيا، والمغرب، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر)، فيما

تشهد الجماعة في الأردن انشقاقاً، بين جماعة أم، ومفصولين عنها، حصلوا على ترخيص باسم الجماعة من الحكومة، كما دخلت الجماعة في التركيبة السياسية "الرسمية"، وشاركت في الحكم بخمس دول بشكل أو بآخر، عن طريق قيادة الحكومة أو المشاركة فيها أو التمتع بأغلبية برلمانية وتمثل ذلك في (فلسطين، واليمن، والسودان، والمغرب، والصومال)، بينما شاركت سابقاً في حكومات في سبعة دول أخرى وهي (الأردن ، ومصر، وتونس، والجزائر، والكويت، وموريتانيا، وليبيا)، فضلاً عن تواجدها في غالبية البرلمانات المنتخبة، بنسب متفاوتة من بلد لآخر[261].

لقد أكَّد المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور همَّام سعيد أن الجماعة ماضية باتخاذ الإجراءات بحق من يخالف القوانين والأنظمة المعمول بها، مشددا في السياق على أنه لا يمثل الإخوان سوى مكتبها التنفيذي. وأعلن سعيد في تصريح صحفي في 19 شباط 2015م، عن فصل عبد المجيد الذنيبات من عضوية الجماعة، استناداً لقرار مجلس الشورى، وأشار المراقب العام سعيد إلى أن عبدالمجيد الذنيبات والمجموعة التي معه تسعى إلى ترخيص الجماعة كجمعية سياسية، وأن ما قام به الذنيبات وجماعته يعتبر تمزيقا لصف جماعة الإخوان المسلمين، وأن فصلهم واعتبارهم غير ممثلين لها جاء ردا على قيامهم بإعمال مخالفة للقانون الأساسي للجماعة[262].

وقد شهدت جماعة الإخوان المسلمين في 6 آذار 2015م، إعلان القيادات المفصولة من عضويتها، تنصيب المراقب العام الأسبق للجماعة عبد المجيد الذنيبات "مراقباً عاماً" بعد ما قامت بتصويب وضعها القانوني، رغم أن الحكومة لم توجه دعوات علنية للجماعة لجهة إجبارها على الترخيص، وقد أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرا الموافقة على تسجيل "جماعة الإخوان المسلمين" كجمعية بموجب أحكام قانون الجمعيات[263].

وأعلن الذنيبات خلال المؤتمر الصحفي في 6 آذار 2015م، أيضا بتسلم "شرف القضاة" نائباً للمراقب العام، وكل من خليل عسكر، وعلي الطراونة، ومحمَّد القرامسة، وممدوح المحيسن، وجبر أبو الهيجاء، وجميل الدهيسات، أعضاء للمكتب التنفيذي، وقال الذنيبات "إن هذا الاجتماع الأول لجماعة الإخوان المسلمين بعد أن أصبحت الجماعة مرخصة على ارض الواقع، وتابع: "الحمد لله رب العالمين، لقد التأمت الهيئة التأسيسية اليوم بعد صدور الترخيص الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين"، وقال ذنيبات أيضاً "إنه لا وجود لمسمى الجماعة القديمة، وأن القيادة الحالية هي الممثل القانوني للجماعة بعد أن قامت بتصويب وضعها قانونياً، وألغت تبعيتها لفرع الجماعة

الأم في مصر التي أصبحت محظورة بل تنظيماً إرهابياً"، وقال خليل عسكر عضو المكتب التنفيذي الجديد الذي أعلنه الذنيبات "أن القرارات المتخذة بالتشكيلات الجديدة ستكون ملزمة لكل أعضاء جماعة الإخوان وأنه لن يتغير أي شيء على أوضاع الجماعة باستثناء حل مكتبها التنفيذي ومجلس الشورى، وهذه القيادة مؤقتة، ذلك أنه بتصويبها لوضعها أصبحت شرعية، في حين أن المناصب التي اختيرت في فترة الجماعة ليست قانونية"[264].

ولقد أوضح ذنيبات حول حيثيات التشكيل الجديد للجماعة، أن خطوة التصويب جاءت من أجل حماية الجماعة، من خلال وقوفها على أرضية صلبة من الناحية القانونية والسياسية والإدارية، وأكد أن الجماعة سوف تنتهج نهجاً علنيا بعيداً عن السرية والخفاء في كل أعمالها، وهذه الخطوة ليست في سياق الخلاف والمناكفة وليست موجهة ضد فئة بعينها، وهي فوق الأشخاص مهما كانت مكانتهم، وتهدف لإعادة اندماج الجماعة من خلال المشاركة والانخراط العملي في المجتمع الأردني، وسوف تفتح الجماعة باب العضوية لكل من يؤمن بها وستقوم باعتماد العضوية للمرأة والشباب بالمساواة، وقال "إن الجماعة لا تستقوي على الدولة لأنها جزء من الدولة، وليست في مواجهة الدولة، لأننا نعمل من أجل الشعب، ولا نستنكف للخضوع للقانون ولا نعد أنفسنا فوق القانون، وإنه برفقة عدد من القيادات الإخوانية بدأوا بالتحرك منذ عامين داخل الصف الإخواني من أجل تصويب الوضع القانوني للجماعة لأنه بالرجوع لقرار تأسيس الجماعة في الشهر الأول من عام 1946م، رخصت على أنها فرع من جماعة الإخوان في القاهرة، والنظام الداخلي للجماعة حينها ينص على أن الجماعة فرع من القاهرة، وإنه كلما نشب خلاف بين الجماعة والحكومة خرجت الحكومة للتهديد بأن الجماعة لم تصوب أوضاعها، وزاد الأمر عندما حلت الجماعة في مصر، وما دام أن الأصل بحكم القانون وبحكم القرار اعتبر منظمة إرهابية، لفت انتباهنا أن الفرع يتبع الأصل، وبأنه قد نواجه بيوم قريب أو بعيد أننا جماعة إرهابية وهذا ما دفعنا إلى عقد تحركاتنا"، وبيَّن أنه "سوف تفتح الجماعة باب العضوية لكل من يؤمن بمنهجها لافتا إلى ان الجماعة ليست منعزلة عن قضايا الأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية"، كما قال إن "الوحدة الوطنية أمر مقدس"، والجماعة لا تستقوي على طرف ضد طرف كما أنها لا تستقوي على الدولة"، وأضاف "لا نستنكف عن الخضوع للقانون ولسنا فوق الدستور، فالاستناد إلى الدستور نقطة قوة، وقال "الجماعة سوف تقول للمحسن أحسنت وللمخطئ أسأت ولن تجامل على حساب الوطن والشعب"، وأكد عضو المكتب التنفيذي الجديد "شرف القضاة" اعتزازه بحركة حماس كحركة مقاومة، إلا أنه لا يجوز أن يكون

هناك تنظيم داخل تنظيم ويجب ان يكون هناك استقلالية، لافتاً إلى أن باب الحوار ما زال مفتوحاً ولكن من حيث انتهينا ولا عودة للمربع الأول مرحبين بانضمام الجميع دون إقصاء"، ومن جهته قال جميل دهيسات عضو المكتب التنفيذي الجديد "إن الجماعة القديمة عبر عدد من أعضائها طالما كانت تتهمهم وتتهم من يعارضونهم أنهم يمثلون الحكومة، وقال هذا غير صحيح ونحن ندرك أن هذه التهم الجاهزة لن تنال من عزيمتنا لتحقيق مشروع الجماعة الحقيقي الداعي لله أولاً ولمصلحة الوطن والمواطن الأردني ثانيا"[265].

وكان مجلس إدارة سجل الجمعيات قد قرر تسجيل جمعية الإخوان المسلمين بناء على طلب تقدم به المراقب العام الأسبق المفصول للجماعة عبدالمجيد ذنيبات وآخرون، حيث اجتمع المجلس ووافق على تسجيل جمعية الإخوان المسلمين/ الأردن، وستتبع هذه الجمعية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية كأحد مؤسسات المجتمع المدني، كما التقى رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور، بوفد من جماعة الإخوان المسلمين على رأسهم مراقب عام الجماعة، همام سعيد، بطلب من الجماعة؛ لبحث تداعيات القرار الحكومي، بترخيص جمعية باسم "جمعية الإخوان المسلمين"، حيث أشاد النسور بتاريخية الجماعة ودورها الوطني، إلا إنه لم يتطرق إلى مسألة قانونيتها من عدمه، وابلغ النسور وفد الجماعة أن الحكومة لا تتدخل بشؤونها الداخلية، وأن أي خلاف بين مكوناتها على مسمى الجمعية والجماعة والمناصب فيها مرده إلى القضاء الإداري الأردني[266].

ذهبت قيادة الجماعة الحالية للتأكيد على أنها تحمل ترخيصاً قانونياً منذ عام 1953م، كجماعة إسلامية عامة، إلا أن الجهات الرسمية في الدولة تقول إنه لا يوجد وفق القانون الأردني شيء اسمه "جماعة"، بل هناك جمعيات وأحزاب تنضوي تحت مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، ولقد أكد الأمين العام للتنظيم الدولي، إبراهيم منير، في تصريحات لوكالة الأناضول، أن " المجموعة التي يترأسها الذنيبات، لم تستمع للنصيحة، وقطعت علاقتها بالجماعة "، معلنا أن الجماعة لا تعترف إلا بهمام سعيد مراقبا عاما للجماعة بالأردن، وهو ما رد عليه عبدالمجيد الذنيبات بأن " الجماعة (جماعة الإخوان الجديدة بالأردن) لا علاقة لها بأي تنظيم في الخارج، ولم تطلب الاعتراف من أحد"[267].

إن العلاقة مع التنظيم الدولي وحركة حماس شكلت أحد أسباب الأزمة الجذرية لجماعة الإخوان في الأردن، بحسب رئيس اللجنة التحضيرية التي تقدمت بطلب ترخيص الجماعة عبد المجيد ذنيبات،

فإنها كانت جزءًا من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأن الوقت حان لتصبح جماعة أردنية غير مرتبطة بالتنظيم الدولي، وكذلك شكل الاتهام الذي وجهه "شرف القضاة" رئيس مجلس علماء الإخوان المسلمين في الأردن، أعلى سلطة دينية وشرعية داخل الجماعة، ويضم العلماء الشرعيين في الجماعة، ويختلف عن مجلس الشورى، بوجود تنظيم سري يقود الجماعة مرتبط بحماس، ومرتبط بتيار الصقور الذي يقوده المراقب العام للجماعة "همام سعيد"، وهذا الاتهام نفته حركة "حماس"، التي تتمتع بعلاقة وثيقة مع النظام الأردني، مؤكدة على عدم وجود تنظيمات سرية أو علنية تتبع حماس في الأردن، وطالبةً الأطراف المختلفة داخل جماعة الإخوان المسلمين الأردنيين بعدم إقحام حماس في خلافاتهم الداخلية[268].

المطلب الرابع: الإخوان المسلمين وما بعد الربيع العربي

كانت البدايات الأولى لما سمي "الربيع العربي" تشير لبوادر ربيع للتيارات الإسلامية، فإسقاط النظم الاستبدادية لم يكن يقينا قبل نهاية العام 2010م، وكان الطموح العربي للجماهير الثائرة هو إيجاد بديل ديمقراطي ومدني وإسلامي وعلماني وعسكري، بالوقت نفسه، فالفرح بغمرة التغيير كان عارماً للحد الذي لم تدرك به هذه الجماهير ماذا بعد تغيير النظام، فسرعان ما ظهر الاختلاف الإيديولوجي والفكري، ورغبة الكل بحكم الكل، وهذا لم تواجهه مصر لوحدها، بل كان تحدياً إلى تونس، وليبيا، والى حد ما في اليمن مع الفارق بحالة وأسلوب التغيير، فللوهلة الأولى كان يعتقد بإمكانية هيمنة الإسلاميين، وبالفعل عمل الإسلاميين بثقل للوصول إلى السلطة، وعلى الرغم من نجاحهم في الوصول إليها، إلا أنهم لم يتمكنوا في البقاء فيها، فخلال المدة القصيرة منذ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم تحت الضغط الداخلي والخارجي، شهدت مصر عدد كبير من التغييرات السياسية والدستورية حاولت جميع الأطراف الحفاظ على الأمن واستعادة الاستقرار السياسي، إلا أن أي منهما لم يتحقق، وبما ان مصر أجرت الانتخابات الرئاسية الثانية والتي أفرزت نجاح المؤسسة العسكرية باستعادة الحكم، الذين طالما ما كان لهم دوراً مهما فيه[269].

لقد دخل الأردن في خضم الحراكات الاحتجاجية التي تزامنت مع الانتفاضات الثورية التي عمّت بلدان عديدة في العالم العربي بداية 2011م، شكل ذلك أن ارتفعت آمال الجماعة ومطالبها بإصلاح النظام السياسي والتحول الديمقراطي باتجاه المشاركة الحقيقية في تدبير الشأن العام وصناعة القرار دون الوصول إلى قرارات بالمطالبة بتغيير النظام، لكن ديناميكية عملية التحول

الديمقراطي والمشاركة السياسية التي انطلقت منذ عام 1989م، طرحت على الجماعة والنظام تحديات ذاتية وموضوعية تتعلق بمسألة الإدماج من خلال منظور الاعتدال اللازم للاشتمال في النظام السياسي، لكن غموض مفهوم الاعتدال وعدم موضوعيته أدى إلى خلق حالة من الاستقطاب والفرز داخل النظام والجماعة، فقد توسعت شقة الخلاف في تدبير العلاقة مع جماعة الإخوان بين الاتجاه الإصلاحي والمحافظ، الأمر الذي تعزز داخل الجماعة ببروز تيارات عديدة من المعتدلين (الحمائم)، والمتشددين (الصقور)، وإذا كان مفهوم الصقور والحمائم داخل الجماعة قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي يشير إلى التوجهات الإيديولوجية الإصلاحية والراديكالية للمنظومة الفكرية والفقهية الخاصة بالبنية الداخلية للجماعة، فقد أصبح يشير بعدها غالباً إلى طبيعة التعامل مع النظام السياسي وتدبير العلاقة كحركة سياسية معارضة، بين نهجي الإيديولوجية والبراغماتية[270].

قاد عبيدات وقادة الإخوان مسيرة ضخمة ونشرت قائمة سوداء لفاسدين كبار، ومطالب شهدت الساحة الأردنية نقطة تحول دراماتيكية في مسار الحراك السياسي بالشارع، عند نزول الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة أحمد عبيدات لأول مرة إلى الشارع للتظاهر كتفا إلى كتف مع قادة حركة الإخوان المسلمين، وسيمنح هذا التشابك غير المسبوق بين مجموعة عبيدات، كرمز وطني كبير يطالب به الشارع عملياً، وبين التيار الإسلامي، زخماً إضافياً لمسيرات الحراك الشعبي التي تطالب علنا بإصلاح النظام السياسي، حيث سار الطرفان باتجاه التوحد في برنامج عمل سياسي معارض يعزز الإصلاح، وهو ما لا يعجب المعارض ليث شبيلات الذي دعا الأردنيين إلى تجاهل "أصنام المعارضة" على اعتبار أنهم جزء من المشكلة، حيث على نطاق سياسي واسع أخذ على أن كلام شبيلات يقصد به نخب المعارضة التقليدية في التيار الإسلامي والجبهة الوطنية للإصلاح، لكن الجديد في مشهد الحراك [271].

إن الجبهة الوطنية للإصلاح، وهي الإطار الذي يقوده عبيدات دعت الجمهور هي بنفسها لأول مرة إلى تظاهرة سلمية وسط عمان تطالب بأن يصلح النظام نفسه، ومن الواضح أن بصمات عبيدات وكبار أركان جماعة الإخوان المسلمين في المسيرات ساهمت في زيادة جرعة الحماسة في الشارع، فارتفع سقف الهتافات وتجاوز الكثير من الخطوط التي كانت تسمى حمراء في الماضي، حيث انطلقت بالتوازي مسيرات واعتصامات بنكهة الإسلاميين في سبع محافظات وعبرت هذه الحماسة عن نفسها ببيان يحدد بالاسم قائمة سوداء لفاسدين كبار يطالب الشعب

بمحاكمتهم وهتافات ضد الحكومة والبرلمان من طراز" عالسكراب.. عالسكراب .. البخيت والنواب"، كما استعار الحراك عبارة اشتهرت بسوريا تقول بصوت جماعي الموت ولا المذلة، وتم إطلاق اسم جمعة اجتثاث الفساد والبلطجية على المسيرات والاعتصامات[272].

إن الدخول في العمل السياسي في بيئة سياسية شبه سلطوية دفع جماعة الإخوان المسلمين إلى حالة من القلق والتوتر الداخلي والانقسام والصراع على الجماعة، فسياسات النظام تطالبها بمزيد من المشاركة السياسية وعدم المقاطعة، إلا أنها لا تضمن إجراءات نزيهة في الوصول إلى نتائج ديمقراطية؛ ولذلك يتعالى الجدل بين المتشددين والمعتدلين حول جدوى العملية السياسية وحدود الاعتدال والتشدد، فبحسب ناثان براون: "إن الحركات الإسلامية ستسعى إلى الحصول على فوائد غير مؤكدة، عبر القيام بتغيرات غير مؤكدة، إنها تقولب منظماتها وتلوي أيديولوجياتها، لكنها حذرة من احتمال تعثر أو فشل الانفتاح السياسي في تحقيق ما ترغب فيه"[273].

ولم تقتصر عمليات الاستبعاد والاستئصال للجماعة على الجوانب السياسية المادية فحسب، بل طالت المجالات الرمزية من خلال آليات نزع الشرعية السياسية عن الجماعة باعتبارها حركة "إرهابية"، حيث تم تصنيف التنظيم العالمي للجماعة إرهابيا بداية من مصر الموطن الأول للجماعة، ثم بعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية، والإمارات بنهج الاستئصال، بينما تبنت المغرب نهج الإدماج، أما الأردن فقد تبنى نهجا مغايرا يقوم على شمولية الاستيعاب الجزئي للاعتدال، وانتقائية الحظر والتفتيت الأمني ونزع الشرعية القانونية المتدرج، مرورا بتوصيات مجلس العموم البريطاني الذي اعتبر الجماعة تتوافر لديها نزعة إرهابية، وكذلك مشروع قرار الكونغرس الأمريكي بتصنيف الجماعة على لائحة الإرهاب، حيث وافقت اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي بأغلبيّة 17 صوتًا مقابل 10 أصوات، على مشروع القرار الذي يصنف جماعة الإخوان المسلمين «منظمة إرهابية»، ومطالبتها للخارجية الأمريكية بالعمل على تنفيذ هذا القرار [274].

لم تتعرض جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لمصير الحركة الأم في مصر لأسباب عديدة، وفي مقدمتها تواضع مطالب حركة الاحتجاجات الشعبية عموما والإخوان خصوصا، إذ اقتصرت فعاليتها على التماس إصلاحات سياسية واقتصادية دون الاقتراب من مطلب تغيير النظام، فطبيعة النظام الملكي الهاشمي يتمتع بحصانة شرعية شكلت ضمانة عملية بحكم التركيبة

الديمغرافية والموقعية الجغرافية، فضلا عن طبيعة العلاقة المتسامحة نسبياً بين المعارضة والحكومة، وقد تعامل النظام مع الحركة الاحتجاجية بمرونة شديدة عبر إستراتيجية صبورة متدرجة، لقد استجابت الإرادة الملكية في تغير الحكومة مرتين لأجل إرضاء الشارع الأردني، وكذلك شكلت لجنة لمحاسبة الفاسدين، ومع صمود السلطة الحكومية وتراجع الحركة الاحتجاجية كانت جماعة الإخوان المسلمين قد بلغت حالة من الضعف والتراجع والانقسام، وتفتقر إلى المبادرات والمساومات، وأصبحت رهينة أزمتها الذاتية الإيديولوجية والتنظيمية التي تضاعفت مع أزمتها الموضوعية مع السلطة السياسية شبه السلطوية[275].

إن إستراتيجية الحكومة في التعامل مع الحركة الاحتجاجية أفضت إلى استثمار الوقت، بانتظار مآلات حراك الاحتجاجات الديمغرافية الداخلية، وتفاعلات الثورات الجغرافية الخارجية، وتقدمت بإصلاحات سياسية اقتصادية تتناسب مع وتيرة الاحتجاجات وفعالياتها وتوجهاتها وانتشارها وتركيبتها وأهدافها، حيث اقتصرت معظم الاحتجاجات على مكون ديمغرافي شرق أردني، واكتفى أغلب المكون الأردني الفلسطيني بالمراقبة، ولم تتمكن جماعة الإخوان المسلمين بحكم تركيبتها الدينية السياسية العابرة للهويات الفرعية من تجاوز هويتها الأممية وبناء هوية سياسية أردنية وطنية جامعة، الأمر الذي خلق جدلا داخليا حول هوية الجماعة وأولوياتها وأهدافها[276].

إن المتغيرات دولياً وإقليمياً ومحلياً تجبر صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، وأهمها تغير الموقف الأمريكي حول عملية التسوية، والشرق الأوسط، وتراجع إسرائيل أمام المقاومة، ونجاح حماس في المحافظة على مكتسبات سياسية وأمنية واجتماعية، وتزايد الاحتقان الشعبي أمام مشاكل سياسة وديمقراطية واقتصادية وغيرها، لا سيما أن النظام السياسي الأردني كغيره من الأنظمة السياسية في كثير من دول العالم لا يعتمد على إستراتيجية لا تتغير في التعامل مع تلك القضايا، بل إنه يستطيع استثمار الظروف والمصالح لبناء علاقات جديدة إذا أراد ذلك، مع التأكيد على أنه من غير المتوقع حصول تغييرات جوهرية، إلا أن الظروف والقراءات توحي بوجود تعديلات على المواقف وتوجهات نحو إيجاد حالة من التوازن والانسجام في الساحة السياسية الأردنية، وذلك بغية تجنب الضغط الممارس من قبل الإسلاميين على النظام الملكي، بعد عقود من العلاقة مع النظام السياسي، حيث أملت أن تستفيد الحركة الإسلامية من النجاحات الإسلامية في البلدان المجاورة للأردن؛ لتتحدى بشكل مباشر

النظام الملكي الهاشمي بهدف تحويل الأردن إلى دولة إسلامية الأيديولوجية، من خلال استغلال الاحتجاجات الواسعة في عمَّان والزرقاء وإربد وغيرها من المناطق، إذ إن طموحات الإسلاميين في الأردن تتحدد في الغالب من خلال الأحداث الجارية خارج البلاد، إذ أن قيادة الإخوان المسلمين في مصر الممولة مالياً من قطر تنظر إلى الأردن على أنها مدخل لتوسيع نفوذها الإقليمي، إلا أن العوامل التي تحول دون نجاحها تكمن في الانقسامات الأيديولوجية والانشقاقات داخل جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن الواقع المتمثل بأن الأجهزة الأمنية القائمة على القبائل الأردنية تقف دائما على مستوى المسؤولية، في دعم النظام السياسي الأردني[277].

إن ظروف الدولة الأردنية، أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام السياسي الأردني بالحركة الإسلامية، ولكنها بطابعها اصطبغت بالصفة التكتيكية؛ ذلك أن بلورة اتجاهات النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين في بناء علاقات مستقبلية تحقق للأردن أهدافه في الوحدة الوطنية وتكامل قطاعاته الاجتماعية والسياسية لحمايته، خصوصا وأن المنطقة تشهد تحولات وتحدّيات تؤثر على الأردن ومستقبله ودوره الإقليمي، سواء كان ذلك على صعيد عملية السلام أو تغيرات الوضع السياسي في فلسطين، أو في ظل التسريبات الإعلامية حول مشروع الوطن البديل الذي يستهدف الأردن وكيانه السياسي المستقل، أو على صعيد تزايد الاحتقانات الداخلية في الأردن في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه العملية الديمقراطية والحريات العامة؛ ذلك أن دراسة التاريخ الأردني تشير إلى أن الحركة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة، ولذلك فإن التوجه الذي بدا من قبل الحكومة تكتيكيا بفتح الحوار مع الحركة الإسلامية والنظر في تفكيك الملفات العالقة بينهما[278].

لقد تدرجت المقاربة الأردنية في التعامل مع جماعة الإخوان عبر سلسلة من الإجراءات السياسية والقانونية، والضغط على تيارات الجماعة؛ لخلق حالة من الفرز والاستقطاب تفضي إلى دفع تيار "الحمائم" إلى مزيد من الاعتدال والتماهي مع سياسات الحكومة، وقد أفضت هذه السياسات إلى ولادة مبادرة "زمزم"، ثم دفعت باتجاه ترخيص جمعية "الإخوان"؛ تمهيدا لنزع الشرعية القانونية عن الجماعة التاريخية، كما عملت على دفع تيار "الحكماء" إلى تقديم مبادرات تتموضع بين الجماعة والحكومة، لكن الجماعة التاريخية لم تكن تتعامل مع الإجراءات الحكومية بجدية وراهنت على الصمود دون تقديم مبادرات تفشل مسار التفتيت، وقد جاءت قراراتها متأخرة

دوما لترميم العلاقة بين الجماعة والحكومة، كقرار الجماعة بإنهاء علاقتها بمكتب الإرشاد العالمي[279].

إن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تعاني أزمة مزدوجة غير مسبوقة ذاتية وموضوعية، على الصعيدين الداخلي المتعلق بإدارة التكيّف الإيديولوجي والتنظيمي، والخارجي المتعلق بتدبير العلاقة مع النظام السياسي شبه السلطوي، ولا شك بأن أزمة الجماعة لا تنفصل عن أزمة الجماعة الأم في مصر وفروعها الممتدة إقليميا وعالميا، فعقب ربيع إخواني قصير حققت فيه الجماعة نتائج انتخابية باهرة مكنتها من الحكم لفترة وجيزة في مصر بعد ثورات الربيع العربي الذي انطلق بداية 2011م، تم الإطاحة بها بانقلاب عسكري منتصف 2013م، بعد فترة عصيبة، وسرعان ما فقدت الجماعة مكتسباتها التاريخية وباتت محاصرة وملاحقة محليا وإقليميا ودوليا[280].

في هذا السياق يمكن أن نفهم إشكاليات الدمج والاستيعاب والاستئصال والاستبعاد، وكيف تؤثر تلك الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الأنظمة السياسية في إطار المراوحة بين السلطوية وشبه السلطوية على سلوك جماعة الإخوان المسلمين، فالنظام السلطوي في الحالة المصرية الناصرية دفع بعض مكوناتها إلى تبني نهج أكثر راديكالية وتطرفاً، فيما أسفرت السياسات شبه السلطوية الساداتية ثم المباركية، عن نهج إصلاحي أشد براغماتية واعتدالا[281].

ومع ذلك تراوحت الجماعة بين منهجين أحدهما هوياتي إحيائي ديني وآخر اختلافي براغماتي سياسي؛ نظراً لعدم اكتمال مسارات التحول الديمقراطي للجماعة والنظام السياسي، واختلاف تصوراتهما حول الدولة والمجتمع والإسلام والحداثة، وبهذا تبدو إستراتيجية الجماعة كحركة شبه سياسية، والنظام كدولة شبه سلطوية في رؤية جماعة الإخوان المسلمين تدفع إلى مقاربة صراعية، يحاول كل طرف استثمار الظروف الموضوعية لإضعاف الآخر ثم الانقضاض عليه والإطاحة به، الحركة من خلال التعبئة الإيديولوجية والحشد، والنظام من خلال الأجهزة البيروقراطية والقمعية[282].

ومع حلول عام 2013م، كانت الثورات الشعبية السلمية العربية قد أجهضت مع نضوج الثورات المضادة بإتباع استراتيجيات وتكتيكات مركبة لإعادة إنتاج السلطوية، من خلال الانقلابات العسكرية في الحالة المصرية، وعسكرة الثورات في الحالة السورية، والمزاوجة بين العسكرة

والحروب الأهلية في الحالة الليبية واليمنية، وتمكنت المغرب من العبور من خلال عمليات الإدماج السياسي للاعتدال، وعملت تونس على الدخول في تحول ديمقراطي حذر[283].

لم تكن نتائج الربيع العربي إيجابية على حركة الإخوان المسلمين في الأردن، لحد يمكن القول فيه أن الربيع العربي الذي وفر للإخوان المسلمين فرص النهوض ورد الاعتبار لهم في تونس ومصر واستعادة مبادرتهم في سوريا واليمن، إلا أنهم في الأردن خسروا وتراجعوا وكان الربيع العربي فأل شؤم عليهم، بشكل أوضح مدى فشل الإخوان المسلمين في أن يكونوا عنوان التحرك ومصدر الهام للشارع، مثلما فشلوا في أن يكونوا المرجعية السياسية والحزبية للمعارضة رغم قوتهم النسبية التي تفوق ما لدى القوى الوطنية والقومية واليسارية، إذ انه ومنذ بداية العام 2011م، مني الإخوان المسلمون بهزائم غير متوقعة تدريجية شملت كافة النقابات المهنية التي شملها توقيت الانتخابات، حيث هزموا في هيئة المكاتب الهندسية ونقابات الأطباء وأطباء الأسنان والمحامون والصيادلة والجيولوجيين، وفقدوا أغلبية المواقع التي كانت بحوزتهم طوال العشرين سنة الماضية، وقد جاءت هزيمتهم في هذه الانتخابات على أيدي التحالف الوطني القومي اليساري المدعوم من المستقلين الديمقراطيين والشخصيات التقدمية المنضوية تحت ما يسمى" القائمة الخضراء" في كل نقابة من النقابات المهنية[284].

المطلب الخامس: شرعية الإخوان المسلمين بعد إغلاق مقراتهم

في إطار التحولات التي تمر بها الحركات الإسلامية في المنطقة العربية، فأن أزمة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، تتفاقم مع بدء المعارك القانونية حول أملاك الجماعة ومواردها المالية، كل هذا يأتي وسط تساؤلات حول مصير الجماعة في الدول العربية، حيث تواجه جماعة الإخوان المسلمين أزمة هي الأخطر في تاريخها منذ تأسيسها، مما أدخل الجماعة في جدل واسع حول الشرعيات، مع تبادل الاتهامات بالمسؤولية عن الأزمة بين المكتب التنفيذي المتهم "بالتعنت" تيار الصقور، والمجموعة التي تقدمت بطلب الترخيص "تيار الحمائم"،والتي يتهمها خصومها تيار الصقور "بالانقلاب والاستقواء بالدولة"،حيث وافقت الحكومة على طلب المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين عبد المجيد الذنيبات وقيادات من الجماعة، بإصدار ترخيصاً جديداً للجماعة كجمعية أردنية غير مرتبطة بإخوان مصر [285].

ذهب المراقب العام لجمعية جماعة الإخوان المسلمين عبد المجيد ذنيبات إلى القول "إن قيادة الإخوان المسلمين الحالية أصبحت غير شرعية وغير قانونية، بعد موافقة الحكومة على ترخيص جديد لجماعة الإخوان المسلمين، وفك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ لذا فإن قيادة جماعة الإخوان أصبحت فاقدة للشرعية، ولا تمثل الإخوان المسلمين، وأن هذا ليس انشقاقاً بل تصحيح لواقع الجماعة الذي لم يكن قانونياً في المملكة" وأضاف ذنيبات متحدثاً عن الأسباب التي دفعته ومجموعة من أعضاء الإخوان إلى التقدم بطلب ترخيص من الحكومة لتشكيل جمعية "جماعة الإخوان المسلمين"، قائلاً "إن الإخوان في الأردن تم ترخيصهم عام 1945م، على أنها فرع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبعد قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، واعتبارها منظمة إرهابية، ومن المعروف أن الفرع يتبع الأصل، لذا فإنهم منذ عامين دعوا إلى أصلاح الوضع القانوني للجماعة لفك ارتباطها عن إخوان مصر، لكن القيادة في الجماعة رفضت ذلك، برغم وجود حوار واتصالات مع قيادة الجماعة السابقة في سبيل إعادة ترتيب الأوراق حسب القانون، ونصحهم بالانضمام إلى الجماعة التي حصلت على الترخيص القانوني، حيث رفض عبدالمجيد ذنيبات وصف الانقسام الذي حصل داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالانشقاق، بل "تصحيح لواقع الجماعة الذي لم يكن قانونياً في الأردن؛ لأننا بدأنا نشعر أننا في الأردن في خطر من اعتبار الإخوان منظمة إرهابية كما حصل في مصر والسعودية والإمارات"[286].

وقد أعلن قادة في التنظيم الدولي للإخوان، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر أنهم لا يعترفون إلا بهمام سعيد مراقباً عاماً للجماعة بالأردن، حيث ويردّ ذنيبات على هذه التصريحات بأنهم في الجماعة المرخصة قانونياً لا يهتمون باعتراف أي منظمة دولية أو عربية لأنهم اليوم أصبحوا جماعة أردنية لا تتبع أحداً، وهم يملكون الشرعية الأردنية، وأكد أنه تم رفع الغطاء القانوني عن القيادة السابقة لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، داعياً الجميع إلى الانضمام للجماعة التي رُخصت، موضحاً أن قواعد الإخوان بدأت تتفهم وتنظم للجماعة الجديدة، وكانت قيادة جماعة الإخوان المسلمين التي يرأسها المراقب العام همام سعيد قررت فصل المراقب العام السابق عبد المجيد ذنيبات و 49 قيادياً في الإخوان، على خلفية انشقاقهم وتقدمهم بطلب للحكومة لترخيص جماعة الإخوان المسلمين، وتصويب وضعها القانوني لفك ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين مصر[287].

وفي إطار ما يشار إليه من تعرض جماعة الإخوان المسلمين إلى ضغوط من الحكومة والأجهزة الأمنية، ذهب علي أبو السكر رئيس مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامية في الأردن، احد ابرز قيادي جماعة الإخوان إلى أنه يرى أن الجماعة ومنذ تأسيسها لم تعرف ثقافة الانشقاق، لكن مجموعة صغيرة من أعضاء الجماعة قررت مؤخراً تشكيل جمعية سياسية جديدة، حيث قال أبو السكر عن واقع جماعة الإخوان في الأردن والعلاقة مع الحكومة الأردنية، "إن الجماعة تتعرض لضغوط من الحكومة والأجهزة الأمنية، لكن العلاقة معها لا تصل إلى حالة القطيعة التامة أو المواجهة، لأن الحكومة تُدرك أن للجماعة دور كبير في الوحدة الوطنية، وحتى الشارع الأردني يعرف أن الجماعة بمثابة صمام أمان للوحدة الوطنية ومنع انزلاق الشباب نحو التطرف والإرهاب لأنها تُشبع حاجاتهم الروحية في الانتماء الديني من خلال هذا الإطار المتوازن المعتدل البعيد عن العنف"، وأضاف "إن جماعة الإخوان المسلمين لها حضور شعبي واسع على الساحة الأردنية والعربية، وقاعدة واسعة في أكثر من 90 دولة في العالم، ولها تأثير في الشارع العربي والإسلامي، كما كان للجماعة حضور قوي في ثورات الربيع العربي وهذا ما عرضها لمحاولات الانتقام من قبل الأنظمـة السياسية خلال السنوات القليلة الماضية" [288].

إن قيام تنظيم "داعش" بحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة في سوريا، أثار ردود فعل غاضبة واستياءً في الأوساط الأردنية الرسمية والشعبية، حيث كثف الأردن غاراته الجوية على مواقع التنظيم في سوريا والعراق، كما أثرت ممارساته أيضاً على نظرة الأردنيين للأحزاب والتيارات الإسلامية، وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين أكبر الحركات السياسية المعارضة في المنطقة العربية، حيث يرى المحلل السياسي التركي "محمَّد زاهد غول" أن إعلان العديد من الدول العربية عن حركات معتدلة كحركة الإخوان المسلمين على أنها حركة إرهابية دفع إلى تقوية حركات متطرفة، مؤكداً أن التطرف الذي تم التعامل به مع حركة الإخوان المسلمين أو الحركات المعتدلة في العالم العربي، أدى إلى ظهور "داعش" وبحسب المحلل التركي "محمَّد زاهد غول" إذا لم تعطِ فرصة للأحزاب المعتدلة لتملأ الفراغ فإن حركات متطرفة كمثل"داعش" أو غيرها ستحل محلها، محذراً من أن غياب أفق المعالجة السياسية والأمنية والفكرية والاجتماعية، سيؤدي إلى انتشار حركات التطرف بشكل عام في المنطقة العربية، وحول تحليله للانشقاق الذي حصل داخل حركة الإخوان المسلمين في الأردن، قال المحلل السياسي التركي "محمَّد زاهد غول" إن حركات الإخوان المسلمين في العالم العربي، تفتقر عملياً إلى رؤية ومشروع سياسي في الوقت الراهن، وهذا الأفق المسدود لدى قيادات

الإخوان سواء في الأردن أو مصر أو العديد من الدول العربية والإسلامية، لاشك أنه أزمة حقيقية لهذه الحركة من جهة وأزمة حقيقية للأنظمة العربية التي تتعامل معها بالقبضة الأمنية من جهة أخرى، بمعنى يجب أن يكون هناك خطاب سياسي واضح ورؤية سياسية ومشروع سياسي للإخوان إذا ما أرادوا أن يشاركوا في العملية السياسية، وأنه في غياب الرؤية وهي الأساس الذي يدلل على تخبط الأنظمة من جهة وتخبط الإخوان من جهة أخرى يعني ما حدث في الأردن هو انقسام حقيقي بين تيارات إخوانية مختلفة ليس فقط بين تيارين بل بين أربع تيارات إخوانية"[289].

لقد أكد رئيس مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين الدكتور عبد اللطيف عربيات، أن المطلوب في علاج المشكلة في جماعة الإخوان المسلمين استمرار الحوار العقلاني، وقال عربيات في تصريح لـ "العرب اليوم" إن الجماعة تنظيم له مسار طويل وفيه وجهات نظر عديدة ولكن المطلوب الوصول إلى اتفاق الحوار وعلاج المشكلة، وأكد أن الخط السياسي للإخوان هو جزء من منظومة كاملة والجماعة لديها رؤى ومواقف سياسية ولكن هناك مستجدات على الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية وهناك رؤى مختلفة تحتاج إلى حوار وصولاً إلى الاتفاق، أن الخط السياسي لجماعة الإخوان المسلمين واضح ومثبت برؤاها وان الإصلاح السياسي بند رئيسي في خطة الجماعة ولكن موضوع الإصلاح فيه تصور واجتهادات وليس تناقضات مشيراً إلى استمرار حكماء الجماعة في تقريب وجهات النظر وصولا إلى انفراج الأزمة[290].

إن معركة كسر العظم بين الدولة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين لم تصل إلى هذه المرحلة من قبل، خلال 26 عاماً الماضية، إلى إغلاق مقرات جماعة الإخوان المسلمين، إذ أنه منذ عودة الحياة البرلمانية شهدت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي أزمات كثيرة، وشراكة، إلا أنها لم تنزلق أبداً إلى إغلاق مقرات جماعة الإخوان المسلمين، حيث إن الحكومة تستطيع أن تتبرأ من هذا الموقف والتوجه؛لتجيب أن ما حدث انعكاس وترجمة لصراع داخلي، بعد أن رخصت جمعية الإخوان المسلمين في الأردن، وتحوَّل الصراع بين الجناحين "المرخص وغير المرخص"، ذلك أن جماعة الإخوان منذ عقود طويلة وهم على هذا الحال يمارسون العمل السياسي وهم جمعية دعوية، وحتى حين أسسوا حزب جبهة العمل الإسلامي ذراعهم السياسي لم يتوقفوا عن ممارسة العمل السياسي وظلوا يتحكمون بقرار الحزب، ولم تتوقف امتداداتهم في التنظيم الدولي[291].

إن جماعة الإخوان المسلمين واجهت تحديا حقيقيا مع نفسها وسط تصاعد أزمتها الداخلية وانسداد الطرق التوافقية وعدم وجود أي تقدم ملحوظ على المبادرات الإصلاحية لاحتواء الأزمة التي انتهت باستقالة جماعية للحمائم وتلويح الصقور باستقالة مماثلة لإعادة تشكيلة المكتب التنفيذي للجماعة في حال استمرار الأزمة الداخلية، وربما يحتاج هذا التحدي إلى قيام الإخوان بغربلة حقيقية تعيد التأكيد على الخط السياسي للجماعة بهدف تجنّب استمرارها في مربع الأزمات الذي ما زال يعصف بمستقبلها، وكانت محاولات حسم الملفات الخطرة والحساسة لا سيما علاقة جماعة الإخوان المسلمين بحركة المقاومة الإسلامية حماس والتداخل التنظيمي بينهما أبرز القضايا التي أشعلت فتيل الأزمة داخل البيت الإخواني[292].

إن الحكومة كانت دائما تترك "شعرة معاوية" معهم، حيث إن التصعيد في ملف "الإخوان المسلمين" لا يتعدى أن يكون رؤية ومقاربة أردنية تستند في أساسها إلى أن بيت الإخوان المسلمين متصدع، وهذه هي الفرصة لإضعافهم أكثر وأكثر مستفيدين من صراع داخلي لم يعد من السهل لملمته أو السيطرة عليه، فالأمر لا يتوقف عند حدود جمعية الإخوان المرخصة، ولا حتى جماعة "زمزم"، ولا حتى قيادات الإخوان التاريخية، فالحكومة قررت المضي في تهشيمهم أكثر، وتحطيم شرعيتهم الباقية، ذلك أن تحرك الأردن يأتي في سياق حراك إقليمي ودوليا، ورغم الغضب من الإسلام السياسي، فإن هناك مساحات ما تزال للتفرقة بين تنظيمات إرهابية مثل "داعش" و"القاعدة"، وبين الإخوان المسلمين وتيارات إسلامية أخرى، والدليل قبولهم دولياً في مفاوضات جنيف لحل الصراع في سورية، حيث إن أزمة الإخوان المسلمين تتمثل في شرعيتهم، وإن التصدعات في بيتهم الداخلي أفضت للحكومة أن قرار إغلاق مقراتهم لن يكون مكلفاً سياسياً، ذلك أن موقف الحكومة بإغلاقها مقرات الإخوان المسلمين، من خلال سيادة القانون[293].

لقد انقضى العام 2015م، وفي ذيوله كثير من التباين في المشهد الإخواني، بدءاً من آخر انتخابات لمجلس الشورى، ومحاولة التيار المتشدد في الجماعة فرض رموزه، مرورا بمشروع زمزم وتحويل القائمين عليه إلى المحاكم الإخوانية ومن ثم إشهاره، وانتهاء بالخلاف على السياسة الداخلية والخارجية للجماعة تجاه ملفات من قبيل الحراك الشعبي والأحداث في سوريا ومصر، حيث مرت الجماعة بالكثير من المنعطفات في سنوات سابقة وكانت في كل مرة تنجح في تجاوز أزماتها لكنها هذه المرة باتت تعاني من خلل بنيوي عميق يهدد وجودها بشكل قد لا يؤدي إلى اندثارها تماما، وإنما إلى تحولات جذرية في أدوارها وإلى قولبة لهيكلها التنظيمي القائم على فكرة

الجماعة باتجاه فكرة الجماعات، ذلك إن مستقبل الجماعة السياسي بين يديها فإذا ما حزمت موقفها من المظاهر الغريبة على الحركة فإنها ستستمر وستكون في البرلمان وربما السلطة التنفيذية وستبقى في حالة توازي إذ أن النشأة الطبيعية للحركة الإسلامية كانت مع نشأة الدولة الأردنية وسارا بخطين متوازين وليسا متقاطعين، وإلا فإنها ربما تدخل نفسها في مرحلة صدام لصالح جهات دولية وجماعات معروفة[294].

قائمة المراجع

1. إبراهيم، حسنين توفيق (2005)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2. أبو أرشيد، أسامة (2016)، ضرورة التعايش بين النظام والإخوان في الأردن، رأي اليوم، عمان،1 أبريل.

3. اشتية،محمَّد (1999)، الفكر السياسي للحركات الإسلامية: تجربة مصر والأردن وفلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية،عمان.

4. البدارين، بسام (2011)، شبيلات حذر الشارع من «أصنام المعارضة».. وهتافات تصعيديه «الموت ولا المذلة، عبيدات وقادة الإخوان يقودون مسيرة ضخمة ونشر قائمة سوداء لفاسدين كبار ومطالب بمحاكمتهم، القدس العربي، العدد 6943، 11/10/2011م.

5. البشري، طارق (2013)، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6. بوابة الأهرام (2016)، بوابة الأهرام تنشر النص الكامل لقرار مجلس الوزراء بإعلان الإخوان جماعة إرهابية.

7. بوابة الحركات الإسلامية، 2014م.

8. بيومي، زكريا سليمان (د ت)، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة.

9. الترابي، حسن وآخرون (2003)، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

10. التل، بلال (1997)، الحركات الإسلامية والبرلمان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان.

11. التليبدي، بلال (2012)، الإسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات، تدبير الحكم، دراسات فكرية (2)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.

12. تمام، حسام (2004)، التنظيم الدولي للإخوان... الوعد والمسيرة والمال، المنار الجديد، أيلول/2004.

13. تمام، حسام (2010)، مستقبل العلاقة بين الحركات الإسلامية وأمريكا، www.bit.com.

14. جاسم، خيري عبدالرازق (2013)، أثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد1، بغداد.

15. جرجس، فواز (2012)، القاعدة- الصحوة والأفول، ترجمة محمَّد شيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

16. جريدة الجزيرة (1945)، العدد رقم 1074، 1945.

17. جريدة الدستور (2011)، الملك يتلقى رسالة من رئيس لجنة الحوار الوطني طاهر المصري، www.addustour.com

18. جريدة فلسطين (1946).

19. الجزيرة نت (2011)، لجنة الحوار الوطني الأردني، www.aljazera.net

20. الجندي، أنور (د ت)، حسن البنا الداعية الإمام المجدد، دار القلم، بيروت.

21. جواد، بلقيس محمَّد (2015)، سوسيولوجيا ثورات الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، جامعة بغداد، بغداد.

22. الجوهري، شاكر (2007)، حماس تقود إخوان الأردن وحسمت أمرها إيرانياً، الوقت البحرينية 20/6/2007م.

23. الحاروني، علي (2005)، الحوار الإسلامي- الأمريكي: كما نريد أم كما يريدون؟و البصيرة، العدد10.

24. حافظ، زياد (2011)، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 385، بيروت، آذار 2011م.

25. حبيب، كمال (2006)، قصة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ... مد وجزر التنظيم الدولي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9943، 17 نيسان 2006 عن الموقع الالكتروني www.aawsat.com

26. حتر، ناهض (2008)، "الإخوان المسلمون وحماس وعمان" مجلة الرأي الآخر الالكترونية، العدد 27.

27. حسن، عمار علي (2014)، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الآتي وتوقع الآتي قريبا، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 185، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

28. حماد، وليد، (1996)، الإسلاميون والعمل الخيري في الأردن (الإخوان المسلمون نموذجاً)، في كتاب «الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن:، تحرير حسين أبو رمان، دار السندباد- مركز الأردن الجديد للدراسات: عمان، الأردن.

29. خضر، عماد (2008)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعلاقة مع الحكم، المسلم نت، www.almoslim.net

30. الخلايله، 2008.

31. الخيطان، فهد،(2008)، الأردن وحماس.. صفحة جديدة تطوي خلافات الماضي، العرب اليوم، 17/8/2008.

32. الدباس، خالد (2012)، المظاهر البراغماتية والعقدية في سياسات الإخوان المسلمين في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 9، العدد آب 2012، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

33. دبعي، رائد محمَّد عبدالفتاح (2012)، أساليب التغير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة" الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

34. الدجاني، محمَّد سليمان، ومنذر سليمان الدجاني (1993)، المدخل إلى النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته، المؤلف، عمان.

35. أبو دوح، خالد كاظم (2011)، ثورة 25 يناير في مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد387، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 2011م.

36. ديلواني، طارق (2006)، "سالم الفلاحات مراقبا عاما لإخوان الأردن"، مجلة العصر، 5/3/2006م، www.alasr.com

37. ديلواني، طارق (2016)، أخطاء الإخوان وخطأ النظام الأردني جماعات أم جماعة واحدة؟ www.alquds.co.uk 21may 2016

38. الرأي (2012)، الحمائم والصقور .. تباين الأولويات يعمق الخلافات، www.alrai.com 9/7/2012

39. رأي اليوم (2015)، الإخوان وأخواتها بالدول العربية.. واحد تشهد انشقاقاً و 5 محظورة و 16 مشروعة ومتروكة، www.raialyoum.com 16 march 2015

40. رأي اليوم (2016)، حركة حماس في طريقها لتقليد أخوان الأردن: تفكيك الارتباط بالتنظيم الدولي ومكتب الإرشاد، www.raialyoum.com march/ 4/ 2016

41. أبو رمان (2011)، موقع الإصلاح الإخباري.

42. أبو رمان، محمَّد (2007)، الإخوان المسلمون في: الانتخابات النيابية الأردنية، مؤسسة فريد ريش أيرت، عمان.

43. أبو رمان، محمَّد (2010)، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

44. أبو رمان، محمَّد، وحسين أبو هنية (2012)، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مؤسسة فريدريش أيبرت، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، عمان.

45. أبو رمان، محمَّد (2008)، الأردن والعراق: الاحتواء مقابل الفوضى، مجلة السياسة الدولية، ع172، أبريل- نيسان.

46. أبو رمان، محمَّد (2010)، بين حاكميه الله وسلطة الأمة: الفكر السياسي للشيخ محمَّد رشيد رضا، وزارة الثقافة، عمان، مشروع القراءة للجميع (مكتبة الأسرة الأردنية).

47. الرمثاوي، عريب (2003)، الأردن أولا: وثائق وقراءات، منشورات القدس للدراسات السياسية، القدس، عمان.

48. ريكاردورينيه، لا ريمونت (2013)، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت.

49. أبو زكريا، يحيى، الحركات الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي.www.ikhwanwiki.comساسة (2016)، احتماليات تصنيف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في واشنطن،www.sasapost.com. 5 march

50. سبع، سداد مولود (2011)، حركة 25 يناير الاحتجاجية والتغير في مصر، نشرة أوراق دولية، العدد 198، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط.

51. سبع، سداد مولود (2015)، الإخوان المسلمين وتغيير النظام السياسي في مصر، دراسات دولية، العدد الثامن والعشرون.

52. سعيد، عبدالجبار (2009)، الإخوان المسلمون والنظام الأردني.. نحو تجربة راشدة، www.aljazeera.net.10/3/2009

53. السعيد، رفعت (2007)، التنظيم الدولي للإخوان، 14/نيسان، الموقع الالكتروني لصحيفة الأهرام http://www.ahram.org.eg

54. أبو سكين، 2016.

55. سليمان، محمَّد (2005)، مبادرة الإخوان الإصلاحية.. العودة إلى المربع الأول، مجلة العصر، 18 أيار.

56. السيد، أحمد رفعت، وعمرو الشوبكي (2005)، مستقبل الحركات الاسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، دار الفكر، دمشق.

57. شاهين، حسين (2013)، كارت أحمر للرئيس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد96، بيروت، خريف.

58. الشبكة الدعوية (20003)، مذكرات الدعوة والداعية حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس.

59. الشريدة، نوري شهاب أحمد (1975)، تاريخ الأحزاب السياسية في القطر العراقي، دائرة الشؤون السياسية، بغداد.

60. الشقران، خالد عبدالكريم (1997)، الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1989- 1995م، مجلة المنارة، المجلد3، العدد1، 1998م.

61. الشوربجي، منار (2014)، مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011-2013م، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، القاهرة، أبريل.

62. شومان، توفيق (1997)، الإخوان المسلمون في الأردن وتيار المراجعة والتسوية، شؤون الشرق الأوسط العدد 64، أغسطس/آب.

63. شينكر، ديفيد، وروبرت ساتلوف (2013)، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، مجلس العلاقات الخارجية، واشنطن، www.washingtoninstitute.org

64. صالح، محمَّد وليد عيد (2003)، محمود شنب خطاب: حياته وآثاره العلمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل.

65. الصباغ، رنا (2009)، الأردن: عودة إلى مربع الأزمة مع الإسلاميين، الحياة اللندنية، 3/2/2009.

66. صحيفة الحياة، العدد 15869، 15/9/2006م.

67. صحيفة الشرق الأوسط، العدد11977. 13/9/2011م.

68. الصمادي، فاطمة (2004)، نساء في معترك السياسة، منشورات البنك الأهلي، عمان.

69. طوالبيه، محمَّد (2001)، صور الإسلام السياسي في الصحافة العربية في المهجر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

70. الطويل، أماني (2013)، معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول.

71. عامر، أحمد إبراهيم (2015)، 3 مصريين أسسوا الجماعة عام 1948م،: الإخوان المسلمين في ليبيا من مصرع النقراشي إلى مقتل القذافي. www.arabi.ahram.org.2015

72. عبد الحليم محمود (1979)، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ، دار الدعوة ، الإسكندرية.

73. عبدالعاطي، عمر (2011)و قراءة في تقرير أمريكا والإسلام السياسي: تحول من العسكره إلى الاندماج والتحالف، الجزيرة نت، كانون الثاني.

74. عبدالعاطي، عمرو (2012)، توتر محكوم: العلاقات المصرية- الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة، أبريل.

75. عبدالعزيز، جمعة (2010)، أوراق من تاريخ الإخوان، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، www.iknwanwiki.com

76. عبدالعزيز، جمعة أمين (2002)، منهج التغير عند الإمام حسن البنا، دار الدعوة، القاهرة.

77. عبدالقادر، نزار (2011)، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس – بيكو جديد، مطبعة شمص، بيروت.

78. عبدالله، ثناء فؤاد (2006)، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، بيروت.

79. عبدالمجيد، حنان محمَّد (2011)، التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا.

80. عبيدات، خالد (2008)، حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي.

81. عبيدات، محمود سالم، (1989)، أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، دار الفكر، عمان،الأردن.

82. العبيدي، عوني جدوع (1991)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970م، (د.ن)، عمان.

83. العبيدي،عوني جدوع (1992)، صفحات من حياة عبداللطيف أبو قورة، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، عمان، الأردن.

84. العبيدي، عوني جدوع (1991)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945- 1970، (د.ن)، عمان،الأردن.

85. العجيلي، شمران (2000)، الخريطة السياسية للمعارضة.

86. العرب اليوم، 2015.

87. العربية نت، 2016.

88. العربية نت، الروابده، 2016.

89. العريان، عصام (2007)، رؤية التيار الإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر: في ندوة نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

90. العقيدي، محمَّد محمود (2004)، الشيخ أمجد الزهاوي 1883-1967م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل.

91. العقيل، عبدالله (2008)، من إعلام الدعوة والحركة الإسلامية، دار البشير، عمان، الأردن.

92. العكايلة، عبدالله (1994)، تجربة الحركة الإسلامية في الأردن: في عزام التميمي: مشاركة الإسلاميين في السلطة، منظمة ليبرتي، لندن.

93. العلاف، إبراهيم (2015)، تاريخ وحاضر الإخوان المسلمين في العراق، www.allafblogspot.com.

94. علي، عبدالرحيم (2007)، الإخوان المسلمين من حسن البنا إلى مهدي عاكف، مركز المحروسة للنشر، القاهرة.

95. عليوة، السيد، محمود منى (2015)، مفهوم المشاركة السياسية، مجلة مقاربات، العدد 14-15، ص301.

96. العموش، بسام (2007)، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

97. العموش، بسام علي (2008)، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

98. عمون (2009)، نحن و"حماس" وإخوان الأردن، 21/9، www.ammonnews.net

99. العناني، خليل (2011)، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية.

100. عنيزات، نسيم (2015)، ذنيبات مراقباً عاماً لجماعة الإخوان المرخصة، جريدة الدستور، 7 آذار. www.addstour.com

101. عنيزات، نسيم (2015)، مراقب عام الإخوان يعلن فصل عبدالمجيد ذنيبات استنادا لقرار الـ " شورى"، جريدة الدستور، الخميس 19 شباط 2015م،www.addstour.com

102. عواد، هاني (2013)، من الانتخابات إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو، مجلة سياسات عربية، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول.

103. العوضي، هشام (2008)، النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد353.

104. عوني، مالك (2012)، الأسئلة الإشكالية: محاولة أولية للاقتراب من إبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته، ملحق مجلة السياسة الدولية(تحولات إستراتيجية)، العدد 188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل.

105. غرايبة، إبراهيم (1990)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز الأردن الجديد، عمان الأردن.

106. غرايبة، إبراهيم (1997)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996، دار السندباد، عمان، الأردن.

107. غرايبة، إبراهيم،(2009)، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الأردنية، في: الدين والدولة الأردن نموذجاً، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان،الأردن.

108. الفار، محمَّد (2011)، إدارة مرحلة ما بعد الثورة: حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل.

109. أبو فارس، محمَّد عبدالقادر (2000)، صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، دار الفرقان، عمان، الأردن.

110. فراعنة، حمادة (2011)، الثورة الشعبية العربية أدواتها وأهدافها، المؤلف، عمان.

111. فراعنة، حمادة (2015)، تنظيمات إسلامية عابرة للحدود، دروب ثقافية للنشر، عمان.

112. فراعنة،حمادة (2013)، الإخوان المسلمين ودورهم السياسي، دار الجليل للنشر، عمان.

113. الفرحان، إسحاق (1998)، حول مشاركة الإخوان بالميثاق وإيمانهم بالديمقراطية في محاضرة مكتوبة، غير منشورة، ألقيت بمؤسسة شومان.

114. الفضلي (2003)، موسوعة الإخوان المسلمين.

115. الفلاحات، 2008.

116. فيدينو، لورينزو (2011)، الإخوان المسلمون الجدد في الغرب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

117. القانون الأساس للجماعة،1974م

118. القدس العربي (2015)، أمين عام التنظيم الدولي للإخوان : مجموعة الذنيبات لم تستمع للنصيحة وقطعت الاتصال بنا، 9 march 2015. www.alqudsnews.net

119. قدس برس، 2016.

120. الكوفحي، 2008.

121. كوهين، أفنون، (1980)، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967م، ترجمة خالد حسن، تقديم تيسير حمادة، مطبعة القادسية، القدس، فلسطين.

122. الكيلاني، موسى (1994)، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، دار البشير، عمان، الأردن.

123. الكيلاني، موسى زيد (1990)، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير، عمان الأردن.

124. المبيضين، مخلد عبيد (1999)، الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 2، العدد 4، شتاء.

125. المجالي، هزاع (1960)، مذكراتي، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

126. مجلة الإصلاح، العدد 113 و114 في 1/6/1981م.

127. مجلة البلاغ، في 23/8/1981م، و12/9/1984

128. مجلة الغرباء، رمضان أيار 1987م.

129. مجلة المجتمع الكويتية، في 15/1/1985م - 4/10/1981م.

130. مجلة المشاهد السياسي(2006)، الإخوان المسلمين في سوريا، العدد 511.

131. مجلة الوطن العربي (1989)، مقابلة مع المرشد العام السابق للإخوان المسلمين يفي الأردن: محمَّد عبدالرحمن خليفة، مجلة الوطن العربي، باريس العدد 117، 9 حزيران.

132. محافظة، علي (1973)، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921-1946م، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

133. محافظة، علي (1990)، الفكر السياسي في الأردن، ج1، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.

134. محسن، عبدالحميد (1999)، تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في العراق من عام 1945- 1965م، بغداد.

135. محمَّد، وليد سالم (2002)، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

136. مركز المسبار،2016.

137. مركز دراسات الظاهرة الإسلامية(2009)، لماذا الغموض في فكر الحركات الإسلامية، www.islmismscope.com

138. مصطفى، نيفين عبدالخالق (1985)، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة.

139. المعايطة، سميح، (2008)، الأردن وحماس وعلاقة البرنامج السياسي، الغد الأردنية،11/11/2008.

140. المعايطه، سميح (2008)، الدولة والإخوان 1999-2008م: قراءة تحليلية، دار المنهل، عمان.

141. المغيربي، محمَّد زاهي (1998) التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارات، جامعة قاريونس، بنغازي.

142. مقري، عبدالرزاق (2006)، نحو فاعلية أفضل في العلاقة بين الدعوة والسياسة، دراسات إسلامية، العدد الأول، أكتوبر .

143. المكتب الإسلامي (1979)، مذكرات الدعوة والداعية حسن البنا،، ط 4، دار الشهاب، القاهرة.

144. بني ملحم، غازي (2011)، أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح، مجلة المنارة، المجلد 17، العدد 4.

145. بني ملحم، غازي صالح (2010)، أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1989-2009م، المنارة، المجلد 17، العدد 4.

146. منصور، محمَّد جميل (2006)، الإسلاميون بعد 11 سبتمبر: تقدم أم أفول www.aljazera.net

147. المنوفي، كمال (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر، الكويت.

148. مورو، محمَّد (2005)، الشرق الأوسط الجديد: الشعوب في مواجهة أمريكا، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد.

149. الموسوعة الحرة (2013)، مصر ما بعد الانقلاب.

150. الموصلي، أحمد (2008)، في ندوة الحوار القومي- الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

151. ميتشل، ريتشارد (1977)، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي، القاهرة.

152. ميرو، حسام (2016)، الرؤية الأمريكية للإسلام السياسي في القرن الواحد والعشرون، www.rawabet.center.com

153. ناثان براون (2006)، الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 74، تشرين الثاني.

154. نجم، جاسم محمَّد عبدالله (2005)، محمَّد محمود الصواف 1915-1992م، دراسة في سيرته ودوره الديني والسياسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل.

155. النعيمات، تيسير (2010)، لجنة "المركز الإسلامي"، www.alghad.com 11/1/2010

156. نقرش، عبدالله (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، لجنة تاريخ الأردن، ط2، عمان، الأردن.

157. نقرش، عبدالله (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، لجنة تاريخ الأردن، ط2، عمان، الأردن.

158. هتنتغتون،صامويل (1999)، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشياب، دار سطور للنشر والترجمة،ط2.

159. أبو هلال، فراس (2015)، مدخل لفهم أزمة الإخوان المسلمين في الأردن، www.aljazeera.net5/3/2015

160. هيل نيوز (2016)، تنظيم الإخوان في الأردن يتصدع، 3/1/2016 www.heilnews

161. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2014)، دستور بالغلبة: مقارنة دستور 2012م، ومشروع دستور 2014م في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/ يناير.

162. ويكيبيديا الإخوان المسلمين، 2016.

163. ويكيبيديا الإخوان، تاريخ الإخوان في ليبيا www.ikhwanwiki.com

164. ويكيبيديا الإخوان، راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية يقول انه سيعود من المنفى www.ikhwanwiki.com

165. بني ياسين، رسلان وعساف، نظام (1997)، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في إيصال المرأة للبرلمان، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

166. يورادوري، جيوفانا (2013)، الفلسفة في زمن الإرهاب، ترجمة خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Notes

[1←]
ويكيبيديا الإخوان المسلمين 2016.

[2←]
الشبكة الدعوية (2003)، مذكرات الدعوة والداعية حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس.

[3←]
بوابة الأهرام (2016)، بوابة الأهرام تنشر النص الكامل لقرار مجلس الوزراء بإعلان الإخوان جماعة إرهابية.

[4←]
المنوفي، كمال (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر، الكويت،ص41.

[5←]
دبعي، رائد محمَّد عبدالفتاح (2012)، أساليب التغير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة" الإخوان المسلمين في مصر نموذجا"، رسالة غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص12.

[6←]
هتنتغتون،صامويل (1999)، صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشياب، دار سطور للنشر والترجمة،ط2، ص121.

[7←]
بني ياسين، رسلان وعساف، نظام (1997)، أعمال ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في إيصال المرأة للبرلمان، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

[8←]
عليوة، السيد، محمود منى (2015)، مفهوم المشاركة السياسية، مجلة مقاربات، العدد 14-15، ص301.

[9←]
دبعي، 2012، مصدر سبق ذكره، ص17.

[10←]
بني ملحم، غازي صالح (2010)، أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1989-2009م، المنارة، المجلد 17، العدد 4.

[11←]
غرايبه، إبراهيم (1997)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996، دار السندباد، عمان، الأردن.

[12←]
الموصلي، أحمد (2008)، في ندوة الحوار القومي- الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص335.

[13←]
حماد، وليد (1996)، الإسلاميون والعمل الخيري في الأردن (الإخوان المسلمون نموذجاً)، في كتاب «الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن:، تحرير حسين أبو رمان، دار السندباد- مركز الأردن الجديد للدراسات: عمان، الأردن.

[14←]
عبد الحليم محمود (1979)، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ، دار الدعوة ، الإسكندرية.

[15←]
الجندي، أنور (د ت)، حسن البنا الداعية الإمام المجدد، دار القلم ، بيروت.

[16←]
المكتب الإسلامي (1979)، مذكرات الدعوة والداعية حسن البنا،، ط 4، دار الشهاب، القاهرة.

[17←]
المكتب الإسلامي، مصدر سبق ذكره.

[18←]
سبع، سداد مولود (2015)، الإخوان المسلمين وتغيير النظام السياسي في مصر، دراسات دولية، العدد الثامن والعشرون.

[19←]
إبراهيم، حسنين توفيق (2005)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص241.

[20←]
ميتشل، ريتشارد (1977)، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص67.

[21←]
الترابي، حسن وآخرون (2003)، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص244.

[22←]

عبدالله، ثناء فؤاد (2006)، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، بيروت، ص54.

[23←]
محمَّد، وليد سالم (2002)، المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص133.

[24←]
العريان، عصام (2007)، رؤية التيار الإسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر: في ندوة نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص54.

[25←]
صحيفة الحياة، العدد 15869، 15/9/2006م.

[26←]
العوضي، هشام (2008)، النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد353، ص88.

[27←]
العوضي، هشام، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[28←]
المغيربي، محمَّد زاهي (1998) التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارات، جامعة قاريونس، بنغازي، ص149.

[29←]
المغيربي، محمَّد زاهي، مصدر سبق ذكره، ص188.

[30←]
حافظ، زياد(2011)، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 385، بيروت، آذار 2011م، ص70.

[31←]
أبو دوح، خالد كاظم(2011)، ثورة 25 يناير في مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد387، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 2011م، ص 119-120.

[32←]
جاسم، خيري عبدالرازق (2013)، أثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد1، بغداد، ص 12-13.

[33←]

ريكاردورينيه، لا ريمونت (2013)، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ص105-109.

[34←]

سبع، سداد مولود (2011)، حركة 25 يناير الاحتجاجية والتغير في مصر، نشرة أوراق دولية، العدد198، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط 2011م، ص 28-29.

[35←]

البشري، طارق (2013)، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص91.

[36←]

الفار، محمَّد (2011)، إدارة مرحلة ما بعد الثورة: حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 2011م، ص24.

[37←]

الصفار، محمَّد (2011)، مصدر سبق ذكره، ص25.

[38←]

صحيفة الشرق الأوسط، العدد11977. 13/9/2011م.

[39←]

ريكاردورينيه، لا ريمونت، سبق ذكره، ص231-235.

[40←]

نفسه، ص236.

[41←]

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2014)، دستور بالغلبة: مقارنة دستور 2012م ومشروع دستور 2014م في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/يناير2014م.

[42←]

الموسوعة الحرة (2013)، مصر ما بعد الانقلاب.

[43←]

العناني، خليل (2011)، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية.

[44←]

التليبدي، بلال (2012)، الإسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات، تدبير الحكم، دراسات فكرية (2)، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ص34-35.

[45←]
عوني، مالك (2012)، الأسئلة الإشكالية: محاولة أولية للاقتراب من إبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته، ملحق مجلة السياسة الدولية(تحولات إستراتيجية)، العدد 188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل 2012م، ص13.

[46←]
العناني، خليل، مصدر سبق ذكره، ص19.

[47←]
عبدالقادر، نزار (2011)، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس – بيكو جديد، مطبعة شمص، بيروت، ص91-92.

[48←]
الطويل، أماني (2013)، معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، العدد4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/2013م، ص25.

[49←]
عواد، هاني (2013)، من الانتخابات إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو، مجلة سياسات عربية، العدد4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/2013م، ص33-34.

[50←]
شاهين، حسين (2013)، كارت احمر للرئيس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد96، بيروت، خريف/ 2013م، ص24.

[51←]
الشوربجي، منار (2014)، مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر2011-2013م، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، القاهرة، أبريل/2014م، ص10-14.

[52←]
عبدالعاطي، عمرو (2012)، توتر محكوم: العلاقات المصرية- الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، القاهرة، أبريل/2012م، ص131.

[53←]
عبدالعاطي، عمرو، مصدر سبق ذكره، ص134.

[54←]

الشوربجي، منار، مصدر سبق ذكره، ص134.

[55←]
حسن، عمار علي (2014)، المستقبل السياسي لمصر بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين: ترشح الآتي وتوقع الآتي قريبا، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 185، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ص3.

[56←]
الشوربجي، منار، مصدر سبق ذكره، ص20.

[57←]
حسن، عمار علي، مصدر سبق ذكره، ص40.

[58←]
العلاف، إبراهيم (2015)، تاريخ وحاضر الإخوان المسلمين في العراق،

www.allafblogspot.com.

[59←]
العلاف، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، 35.

[60←]
محسن، عبدالحميد (1999)، تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في العراق من عام 1945- 1965م، بغداد، ص24.

[61←]
العقيل، عبدالله (2008)، من إعلام الدعوة والحركة الإسلامية، دار البشير، عمان، الأردن، ص65.

[62←]
العقيل، عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص66.

[63←]
محسن، عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص25.

[64←]
العلاف، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص36.

[65←]
صالح، محمَّد وليد عيد (2003)، محمود شنب خطاب: حياته وآثاره العلمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ص45.

[66←]
نجم، جاسم محمَّد عبدالله (2005)، محمَّد محمود الصواف 1915-1992م، دراسة في سيرته ودوره الديني والسياسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ص65.

[67←]
الشريدة، نوري شهاب أحمد (1975)، تاريخ الأحزاب السياسية في القطر العراقي، دائرة الشؤون السياسية، بغداد، ص35.

[68←]
العقيدي، محمَّد محمود (2004)، الشيخ أمجد الزهاوي 1883-1967م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ص36.

[69←]
نجم، جاسم محمَّد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[70←]
نفسه، ص 78.

[71←]
الشريدة، نوري شهاب محمَّد، مصدر سبق ذكره 75.

[72←]
محسن، عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص 55.

[73←]
العجيلي، شمران (2000)، الخريطة السياسية للمعارضة، ص35.

[74←]
العجيلي، شمران، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[75←]
العجيلي، شمران، مصدر سبق ذكره، ص39.

[76←]
محسن، عبدالحميد، مصدر سبق ذكره، ص58.

[77←]
العلاف، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[78←]
مجلة الإصلاح، العدد 113 و114 في 1/6/1981م.

[79←]
أبو زكريا، يحيى، الحركات الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي

www.ikhwanwiki.com.

[80←]
مجلة المجتمع الكويتية، في 15/1/1985م - 4/10/1981م.

[81←]
مجلة البلاغ، في 23/8/1981م، و 12/9/1984.

[82←]
مجلة الغرباء، رمضان أيار 1987م.

[83←]
ويكيبيديا الإخوان، راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية يقول انه سيعود من المنفى

www.ikhwanwiki.com

[84←]
بيومي، زكريا سليمان (د ت)، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة.

[85←]
ويكيبيديا الإخوان، تاريخ الإخوان في ليبيا

www.ikhwanwiki.com

[86←]
عامر، أحمد إبراهيم (2015)، 3 مصريين أسسوا الجماعة عام 1948م،: الإخوان المسلمين في ليبيا من مصرع النقراشي إلى مقتل القذافي.

www.arabi.ahram.org.2015

[87←]
عامر، أحمد إبراهيم (2015)، 3 مصريين أسسوا الجماعة عام 1948م،: الإخوان المسلمين في ليبيا من مصرع النقراشي إلى مقتل القذافي.

[88←]

ميتشل،1977، ص 55.

[89←]
ميتشل،1977، ص 55.

[90←]
بوابة الحركات الإسلامية، 2014م.

[91←]
مجلة المشاهد السياسي (2006)، الإخوان المسلمين في سوريا، العدد 511، ص15.

[92←]
بوابة الحركات الإسلامية 2014م.

[93←]
ميرو،حسام (2016)، الرؤية الأمريكية للإسلام السياسي في القرن الواحد والعشرون،

www.rawabet.center.com

[94←]
السيد، أحمد رفعت، وعمرو الشوبكي (2005)، مستقبل الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، دار الفكر، دمشق، ص11.

[95←]
طوالبيه، محمَّد (2001)، صور الإسلام السياسي في الصحافة العربية في المهجر بعد أحداث 11 سبتمبر2001م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص47.

[96←]
السيد، أحمد رفعت، وعمرو الشوبكي، مصدر سبق ذكره، ص73.

[97←]
طوالبيه، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص87.

[98←]
مورو، محمَّد (2005)، الشرق الأوسط الجديد: الشعوب في مواجهة أمريكا، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ص113.

[99←]
مورو، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص134.

[100←]
مركز دراسات الظاهرة الإسلامية (2009)، لماذا الغموض في فكر الحركات الإسلامية،

www.islmismscope.com

[101←]
طوالبيه، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص91.

[102←]
السيد، أحمد رفعت، وعمرو الشوبكي، مصدر سبق ذكره، ص78.

[103←]
مورو، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص104.

[104←]
منصور، محمَّد جميل (2006)، الإسلاميون بعد 11 سبتمبر: تقدم أم أفول

www.aljazera.net.

[105←]
السيد، أحمد رفعت، وعمرو الشوبكي، مصدر سبق ذكره، ص82.

[106←]
مقري، عبدالرزاق (2006)، نحو فاعلية أفضل في العلاقة بين الدعوة والسياسة، دراسات إسلامية، العدد الأول، أكتوبر2006م، ص 13.

[107←]
طوالبيه، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص 209.

[108←]
مورو، محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص 104.

[109←]
خضر، احمد إبراهيم، مصدر سبق، ص 259.

[110←]
الحاروني، علي (2005)، الحوار الإسلامي- الأمريكي: كما نريد أم كما يريدون؟و البصيرة، العدد10، ص 65.

[111←]
تمام، حسام (2010)، مستقبل العلاقة بين الحركات الإسلامية وأمريكا،

www.bit.com

[112←]
تمام، حسام، مصدر سبق ذكره.

[113←]
يورادوري، جيوفانا (2013)، الفلسفة في زمن الإرهاب، ترجمة خلدون النبواني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص148.

[114←]
عبدالعاطي، عمر (2011)، قراءة في تقرير أمريكا والإسلام السياسي: تحول من العسكرة إلى الاندماج والتحالف، الجزيرة نت، كانون الثاني/2011.

[115←]
جرجس، فواز (2012)، القاعدة- الصحوة والأفول، ترجمة محمَّد شيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص16.

[116←]
ميرو،حسام، مصدر سبق ذكره.

[117←]
جرجس، فواز، مصدر سبق ذكره، ص25.

[118←]
جرجس، فواز، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[119←]
تمام، حسام، مصدر سبق ذكره.

[120←]
مجلة الوطن العربي (1989)، مقابلة مع المرشد العام السابق للإخوان المسلمين يفي الأردن: محمَّد عبدالرحمن خليفة، مجلة الوطن العربي، باريس العدد 117، 9 حزيران 1989م، ص22.

[121←]
العموش، بسام علي (2008)، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ص10.

[122←]

المبيضين، مخلد عبيد (1999)، الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 2، العدد ٤ شتاء 1999.

[123←]
نقرش، عبدالله (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، لجنة تاريخ الأردن، ط2، عمان، الأردن.

[124←]
غرايبة، إبراهيم (1990)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز الأردن الجديد، عمان الأردن.

[125←]
المجالي، هزاع (1960)، مذكراتي، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

[126←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص64.

[127←]
الكيلاني، موسى (1994)، الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، دار البشير، عمان، الأردن.

[128←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص23.

[129←]
محافظة، علي (1990)، الفكر السياسي في الأردن، ج1، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، ص 16.

[130←]
العموش، بسام علي، مصدر سبق ذكره، ص11.

[131←]
العبيدي، عوني جدوع (1991)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1970 -1945، بدون ناشر، عمان،الأردن.

[132←]
العموش، بسام علي، مصدر سبق ذكره، ص24.

[133←]
جريدة الجزيرة (1945)، العدد رقم 1074، 1945.

[134←]

محافظه، علي، مصدر سبق ذكره، ص25.

[135←]
جريدة فلسطين (1946).

[136←]
كوهين، أفنون (1980)، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967م، ترجمة خالد حسن، تقديم تيسير حمادة، مطبعة القادسية، القدس، فلسطين، ص 201.

[137←]
العبيدي،عوني جدوع (1992)، صفحات من حياة عبداللطيف أبو قورة، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز دراسات وأبحاث العمل الإسلامي، عمان، الأردن.

[138←]
الكيلاني، موسى زيد (1990)، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير، عمان الأردن.

[139←]
أبو فارس، محمَّد عبدالقادر (2000)، صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، دار الفرقان، عمان، الأردن.

[140←]
القانون الأساس للجماعة، 1974م

[141←]
محافظة، علي (1973)، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة 1921-1946م، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

[142←]
العبيدي، عوني جدوع (1991)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970م، (د.ن)، عمان، ص 150.

[143←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص67.

[144←]
نفسه، ص68.

[145←]
مسعد، 1991، ص 56.

[146←]
المبيضين، مخلد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص19-20.

[147←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص74.

[148←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص87.

[149←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص88.

[150←]
الكيلاني، موسى زيد، مصدر سبق ذكره، ص 143-144.

[151←]
نقرش، عبدالله (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، لجنة تاريخ الأردن، ط2، عمان، الأردن.

[152←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص89.

[153←]
حتر، ناهض (2008)، "الإخوان المسلمون وحماس وعمان"، مجلة الرأي الآخر الالكترونية، العدد 27، 2008م.

[154←]
المعايطة، سميح (2008)، الأردن وحماس وعلاقة البرنامج السياسي، الغد الأردنية، 11/11/2008.

[155←]
أبو رمان، محمَّد، وحسين أبو هنية (2012)، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مؤسسة فريدريش أيبرت، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، عمان.

[156←]
المعايطة، سميح، مصدر سبق ذكره،

[157←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص92.

[158←]

العكايلة، عبدالله (1994)، تجربة الحركة الإسلامية في الأردن: في عزام التميمي: مشاركة الإسلاميين في السلطة، منظمة ليبرتي، لندن.

[159←]
المبيضين، مخلد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص36.

[160←]
شومان، توفيق (1997)، الإخوان المسلمون في الأردن وتيار المراجعة والتسوية، شؤون الشرق الأوسط العدد 64، أغسطس/آب،ص108-115.

[161←]
التل، بلال (1997)، الحركات الإسلامية والبرلمان، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان.

[162←]
الشقران، خالد عبدالكريم (1997)، الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1989- 1995م، مجلة المنارة، المجلد3، العدد1، 1998م.

[163←]
اشتية، محمَّد (1999)، الفكر السياسي للحركات الإسلامية: تجربة مصر والأردن وفلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية،عمان.

[164←]
عبدالعزيز، جمعة أمين (2002)، منهج التغير عند الإمام حسن البنا، دار الدعوة، القاهرة، ص106-110.

[165←]
مصطفى، نيفين عبدالخالق (1985)، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة، ص230.

[166←]
عبدالمجيد، حنان محمَّد (2011)، التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ص 37.

[167←]
مصطفى، نيفين عبدالخالق، مصدر سبق ذكره، ص231.

[168←]
المبيضين وعيادات، مصدر سبق ذكره، ص425.

[169←]

غوشه، 2001،ص 112.

[170←]
المبيضين وعيادات، مصدر سبق ذكره، ص429.

[171←]
أبو رمان، محمَّد (2007)، الإخوان المسلمون في: الانتخابات النيابية الأردنية، مؤسسة فريد ريش أيرت، عمان، ص19-21.

[172←]
النظام العام للإخوان المسلمين، 1982م.

[173←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص33.

[174←]
مصطفى، نيفين عبدالخالق، مصدر سبق ذكره، ص181-185.

[175←]
الكوفحي،2008.

[176←]
شلهوب،2008.

[177←]
حمزة، 2008.

[178←]
الفلاحات، 2008.

[179←]
الطاهات،2008

[180←]
الملكاوي، 2008.

[181←]
عبيدات، خالد (2008)، حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي.

[182←]
الطويل، 2008.

[183←]
عبدالمجيد، حنان محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص3.

[184←]
الخلايله، 2008.

[185←]
أبو سكين، 2016.

[186←]
منصور وعزمي، 1994،ص 88-89.

[187←]
بني ملحم، غازي (2011)، أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح، مجلة المنارة، المجلد 17، العدد 4.

[188←]
المقداد، 2007، ص135.

[189←]
الفضلي، موسوعة الإخوان المسلمين،2003.

[190←]
أبو رمان، محمَّد (2008)، الأردن والعراق: الاحتواء مقابل الفوضى، مجلة السياسة الدولية، عدد 172، أبريل- نيسان،2008.

[191←]
الفرحان، إسحاق (1998)، حول مشاركة الإخوان بالميثاق وإيمانهم بالديمقراطية في محاضرة مكتوبة، غير منشورة، ألقيت بمؤسسة شومان.

[192←]
الفرحان، إسحاق، مصدر سبق ذكره، ص45-46.

[193←]
دبعي، رائد محمَّد عبدالفتاح، مصدر سبق ذكره، ص

[194←]

الدباس، خالد (2012)، المظاهر البراغماتية والعقدية في سياسات الإخوان المسلمين في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 9، العدد آب 2012، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص491-492.

[195←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص45-46.

[196←]
عبدالعظيم، 1997، ص27.

[197←]
الثبيتات، 2009، ص125.

[198←]
شرمان،1997، ص108.

[199←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص126.

[200←]
الصمادي، فاطمة (2004)، نساء في معترك السياسة، منشورات البنك الأهلي، عمان، ص60.

[201←]
أبو رمان، 2005، ص205.

[202←]
العموش، بسام (2007)، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

[203←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[204←]
عمون (2009)، نحن و"حماس" وإخوان الأردن، 21/9/2009م،

www.ammonnews.net

[205←]
العموش، بسام علي (2008)، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ص10.

[206←]

البدور، 2010، ص80.

[207←]

أبو رمان، محمَّد (2010)، بين حاكميه الله وسلطة الأمة: الفكر السياسي للشيخ محمَّد رشيد رضا، وزارة الثقافة، عمان، مشروع القراءة للجميع (مكتبة الأسرة الأردنية).

[208←]

ويكيبيديا الإخوان المسلمين.

[209←]

بني ملحم، غازي، مصدر سبق ذكره، ص25.

[210←]

العموش، بسام، مصدر سبق ذكره، ص213.

[211←]

الشناق، 2008، ص64.

[212←]

الخيطان، فهد (2008)، الأردن وحماس.. صفحة جديدة تطوي خلافات الماضي، العرب اليوم، 17/8/2008.

[213←]

غرايبة، إبراهيم (2009)، قراءة في العلاقة بين الدين والدولة في الدستور والتشريعات الأردنية، في: الدين والدولة الأردن نموذجاً، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

[214←]

فراعنة، حمادة (2015)، تنظيمات إسلامية عابرة للحدود، دروب ثقافية للنشر، عمان.

[215←]

بني ملحم، غازي صالح، مصدر سبق ذكره، ص25.

[216←]

أبو رمان (2011)، موقع الإصلاح الإخباري.

[217←]

العربية نت، 2016.

[218←]

بني ملحم، غازي صالح، مصدر سبق ذكره، ص26.

[219←]
العربية نت، الروابده، 2016.

[220←]
الصباغ، رنا (2009)، الأردن: عودة إلى مربع الأزمة مع الإسلاميين، الحياة اللندنية، 3/2/2009.

[221←]
الجوهري، شاكر (2007)، حماس تقود إخوان الأردن وحسمت أمرها إيرانياً، الوقت البحرينية 20/6/2007م.

[222←]
النجار، 2012.

[223←]
أبو هلال، فراس (2015)، مدخل لفهم أزمة الإخوان المسلمين في الأردن، 5/3/2015 www.aljazeera.net

[224←]
عبدالعزيز، جمعة (2010)، أوراق من تاريخ الإخوان، ويكيبيديا الإخوان المسلمين، www.iknwanwiki.com

[225←]
علي، عبدالرحيم (2007)، الإخوان المسلمين من حسن البنا إلى مهدي عاكف، مركز المحروسة للنشر، القاهرة،ص15.

[226←]
السعيد، رفعت (2007)، التنظيم الدولي للإخوان، 14/نيسان/2007، الموقع الالكتروني لصحيفة الأهرام

(http://www.ahram.org.eg)

[227←]
فيدينو، لورينزو (2011)، الإخوان المسلمون الجدد في الغرب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص70-71.

[228←]
حبيب، كمال (2006)، قصة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين .. مد وجزر التنظيم الدولي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9943، 17 نيسان 2006 عن الموقع الالكتروني www.aawsat.com

[229←]
تمام، حسام (2004)، التنظيم الدولي للإخوان... الوعد والمسيرة والمال، المنار الجديد، أيلول/2004، ص4.

[230←]
دبعي، رائد محمَّد عبدالفتاح، مصدر سبق ذكره، ص68.

[231←]
رأي اليوم (2016)، حركة حماس في طريقها لتقليد أخوان الأردن: تفكيك الارتباط بالتنظيم الدولي ومكتب الإرشاد، march/ 4/ 2016.

www.raialyoum.com

[232←]
العموش، بسام، مصدر سبق ذكره، 16.

[233←]
أبو هلال، فراس، مصدر سبق ذكره.

[234←]
الدجاني، محمَّد سليمان، ومنذر سليمان الدجاني (1993)، المدخل إلى النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته، المؤلف، عمان.

[235←]
عبيدات، محمود سالم (1989)، أثر الجماعات الإسلامية الميداني خلال القرن العشرين، دار الفكر، عمان،الأردن.

[236←]
المبيضين وعيادات، مصدر سبق ذكره، ص424.

[237←]
سعيد،عبدالجبار (2009)، الإخوان المسلمون والنظام الأردني.. نحو تجربة راشدة،

www.aljazeera.net,10/3/2009

[238←]
العموش، بسام، مصدر سبق ذكره، ص213-214.

[239←]
المعايطة، سميح (2008)، الدولة والإخوان 1999-2008م : قراءة تحليلية، دار المنهل، عمان.

[240←]
خضر، عماد (2008)، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والعلاقة مع الحكم، المسلم نت،

www.almoslim.net

[241←]
الرمثاوي، عريب (2003)، الأردن أولا: وثائق وقراءات، منشورات القدس للدراسات السياسية، القدس، عمان، ص 44-48.

[242←]
خضر، عماد، مصدر سبق ذكره.

[243←]
سليمان، محمَّد (2005)، مبادرة الإخوان الإصلاحية.. العودة إلى المربع الأول، مجلة العصر، 18 أيار 2005م.

[244←]
خضر، عماد، مصدر سبق ذكره

[245←]
ديلواني، طارق (2006)، "سالم الفلاحات مراقبا عاما لإخوان الأردن"، مجلة العصر، 5/3/2006م،

www.alasr.com

[246←]
أبو رمان،حسين، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[247←]
المعايطة، سميح، مصدر سبق ذكره.

[248←]
غرايبة، إبراهيم، مصدر سبق ذكره.

[249←]
فراعنة،حمادة (2013)، الإخوان المسلمين ودورهم السياسي، دار الجليل للنشر، عمان، ص61-62.

[250←]
مبيضين وعيادات، مصدر سبق ذكره ص438.

[251←]
النعيمات، تيسير (2010)، لجنة "المركز الإسلامي"، 11/1/2010،

www.alghad.com

[252←]

البدارين، بسام (2011)، شبيلات حذر الشارع من «أصنام المعارضة».. وهتافات تصعيديه «الموت ولا المذلة، عبيدات وقادة الإخوان يقودون مسيرة ضخمة ونشر قائمة سوداء لفاسدين كبار ومطالب بمحاكمتهم، القدس العربي، العدد 6943، 11/10/2011م.

[253←]
قدس برس،2016.

[254←]
قدس برس، مصدر سبق ذكره.

[255←]
أبو أرشيد، أسامة (2016)، ضرورة التعايش بين النظام والإخوان في الأردن، رأي اليوم، عمان،1 أبريل 2016.

[256←]
جريدة الدستور (2011)، الملك يتلقى رسالة من رئيس لجنة الحوار الوطني طاهر المصري،

www.addustour.com

[257←]
الجزيرة نت (2011)، لجنة الحوار الوطني الأردني،

www.aljazera.net

[258←]
جريدة الدستور،مصدر سبق ذكره..

[259←]
فراعنة، حمادة، مصدر سبق ذكره، ص61-62.

[260←]
ياميديا، 2016.

[261←]
رأي اليوم (2015)، الإخوان وأخواتها بالدول العربية.. واحد تشهد انشقاقا و5 محظورة و16 مشروعة ومتروكة،

www.raialyoum.com16march2015

[262←]
عنيزات، نسيم (2015)، مراقب عام الإخوان يعلن فصل عبدالمجيد ذنيبات استناداً لقرار الـ "شورى"، جريدة الدستور، الخميس 19 شباط 2015م،

www.addstour.com

[263←]
رأي اليوم، مصدر سبق ذكره.

[264←]
عنيزات، نسيم، مراقب عام الإخوان... ، مرجع سبق ذكره.

[265←]
عنيزات، نسيم (2015)، ذنيبات مراقباً عاماً لجماعة الإخوان المرخصة، جريدة الدستور 7 آذار 2015م،

www.addstour.com

[266←]
عنيزات، نسيم، مصدر سبق ذكره.

[267←]
القدس العربي (2015)، أمين عام التنظيم الدولي للإخوان : مجموعة الذنيبات لم تستمع للنصيحة وقطعت الاتصال بنا،

www.alqudsnews.net9march2015

[268←]
هيل نيوز (2016)، تنظيم الإخوان في الأردن يتصدع، 3/1/2016

www.heilnews

[269←]
جواد، بلقيس محمَّد (2015)، سوسيولوجيا ثورات الربيع العربي (دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية)، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، جامعة بغداد، بغداد، ص 241.

[270←]
الرأي (2012)، الحمائم والصقور..تباين الأولويات يعمق الخلافات، 9/7/2012،

www.alrai.com

[271←]
جواد، بلقيس محمَّد، مصدر سبق ذكره.

[272←]
البدارين، بسام، مصدر سبق ذكره.

[273←]
ناثان براون (2006)، الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 74، تشرين الثاني 2006.

[274←]
ساسة (2016)، احتماليات تصنيف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية في واشنطن، 5/3/2016. www.sasapost.com

[275←]
جواد، بلقيس محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص204.

[276←]
فراعنة، حمادة (2011)، الثورة الشعبية العربية أدواتها وأهدافها، المؤلف، عمان،ص31.

[277←]
شينكر، ديفيد، وروبرت ساتلوف (2013)، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، مجلس العلاقات الخارجية، واشنطن،

www.washingtoninstitute.org

[278←]
الخلايلة، 2008.

[279←]
أبو هلال، فراس، مصدر سبق ذكره.

[280←]
جواد، بلقيس محمَّد، مصدر سبق ذكره، ص 215.

[281←]
نفسه، ص 235.

[282←]
فراعنة، حمادة (2013)، مصدر سبق ذكره، ص33.

[283←]
فراعنة، حمادة (2013)، مصدر سبق ذكره، ص 63.

[284←]

فراعنة، حمادة (2013)، مصدر سبق ذكره، ص66.

[285←]
القدس العربي، مصدر سبق ذكره.

[286←]
الإصلاح نيوز، مصدر سبق ذكره.

[287←]
أبو رمان، محمَّد (2010)، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

[288←]
ديلواني، طارق (2016)، أخطاء الإخوان وخطأ النظام الأردني جماعات أم جماعة واحدة؟ 21 May 2016

www.alquds.co.uk

[289←]
ديلواني، طارق (2016)، أخطاء الإخوان...، مرجع سبق ذكره.

[290←]
مركز المسبار، 2016.

[291←]
العرب اليوم، 2015.

[292←]
كراسنة، ربى، 2015

[293←]
منصور، 2016.

[294←]
فراعنه، 2015.